الأمم المتحدة

A/69/98

الجمعية العامة

Distr.: General
26 June 2014
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

الدورة التاسعة والستون
البند ٤٠ من القائمة الأولية*
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي
والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات
المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٨/٦٨ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/69/50.

14-56355 (A) 141014 151014

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ١٠

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ١٠

أفغانستان ١٠

ألبانيا ١١

الجزائر ١١

أندورا ١٢

أنغولا ١٢

أنتيغوا وبربودا ١٣

الأرجنتين ١٣

أرمينيا ١٤

أستراليا ١٥

أذربيجان ١٥

جزر البهاما ١٥

البحرين ١٦

بنغلاديش ١٦

بربادوس ١٦

بيلاروس ١٧

بليز ١٩

بنن ٢٠

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) ٢١

البوسنة والهرسك ٢٣

بوتسوانا ٢٣

البرازيل ٢٤
بروني دار السلام ٢٦
بوركينا فاسو ٢٦
بوروندي ٢٧
الرأس الأخضر ٢٧
كمبوديا ٢٧
الكاميرون ٢٨
جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٨
تشاد ٢٩
شيلي ٢٩
الصين ٣٠
كولومبيا ٣١
جزر القمر ٣٢
الكونغو ٣٢
كوستاريكا ٣٣
كوت ديفوار ٣٤
كرواتيا ٣٤
كوبا ٣٥
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٧٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧٩
جيبوتي ٨٠
دومينيكا ٨٠
الجمهورية الدومينيكية ٨١
إكوادور ٨١

مصر ٨٢
السلفادور ٨٢
غينيا الاستوائية ٨٤
إريتريا ٨٥
إثيوبيا ٨٥
الاتحاد الأوروبي ٨٦
فيجي ٨٧
الغابون ٨٧
غامبيا ٨٨
جورجيا ٨٨
غانا ٨٩
غرينادا ٩٠
غواتيمالا ٩١
غينيا ٩١
غينيا – بيساو ٩٢
غيانا ٩٢
هايتي ٩٣
الكرسي الرسولي ٩٣
هندوراس ٩٣
الهند ٩٤
إندونيسيا ٩٤
إيران (جمهورية – الإسلامية) ٩٥
جامايكا ٩٧
اليابان ٩٧

الأردن ٩٨
كازاخستان ٩٨
كينيا ٩٩
كيريباس ٩٩
الكويت ١٠٠
قيرغيزستان ١٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ١٠٠
لبنان ١٠١
ليسوتو ١٠١
ليبيريا ١٠١
ليختنشتاين ١٠٢
مدغشقر ١٠٢
ملاوي ١٠٢
ماليزيا ١٠٣
ملديف ١٠٣
مالي ١٠٤
موريتانيا ١٠٤
موريشيوس ١٠٤
المكسيك ١٠٥
موناكو ١٠٦
منغوليا ١٠٦
الجبل الأسود ١٠٦
المغرب ١٠٧
موزامبيق ١٠٧

ميانمار ١٠٧
ناميبيا ١٠٨
ناورو ١٠٩
نيبال ١٠٩
نيوزيلندا ١٠٩
نيكاراغوا ١١٠
النيجر ١١١
نيجيريا ١١٢
النرويج ١١٢
عمان ١١٢
باكستان ١١٣
بنما ١١٣
بابوا غينيا الجديدة ١١٤
باراغواي ١١٤
بيرو ١١٤
الفلبين ١١٦
قطر ١١٦
جمهورية كوريا ١١٦
جمهورية مولدوفا ١١٧
الاتحاد الروسي ١١٧
رواندا ١١٧
سانت كيتس ونيفيس ١١٨
سانت لوسيا ١١٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين ١١٩

ساموا ١٢٠
سان مارينو ١٢٠
سان تومي وبرينسيبي ١٢٠
السنغال ١٢١
صربيا ١٢١
سيشيل ١٢١
سيراليون ١٢٣
سنغافورة ١٢٣
جزر سليمان ١٢٣
الصومال ١٢٤
جنوب أفريقيا ١٢٤
سري لانكا ١٢٥
دولة فلسطين ١٢٥
السودان ١٢٦
سورينام ١٢٧
سوازيلند ١٢٨
الجمهورية العربية السورية ١٢٩
طاجيكستان ١٣١
تايلند ١٣٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ١٣٢
تيمور – ليشتي ١٣٢
توغو ١٣٣
تونغا ١٣٣
ترينيداد وتوباغو ١٣٤

تونس ١٣٥
تركيا ١٣٥
تركمانستان ١٣٥
توفالو ١٣٥
أوغندا ١٣٦
الإمارات العربية المتحدة ١٣٦
جمهورية تترانيا المتحدة ١٣٦
أوروغواي ١٣٧
فانواتو ١٣٨
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ١٣٩
فييت نام ١٤٢
اليمن ١٤٣
زامبيا ١٤٣
زمبابوي ١٤٤
ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ١٤٥
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٤٥
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٤٦
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٥٢
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٦٠
منظمة الطيران المدني الدولي ١٦١
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٦١
منظمة العمل الدولية ١٦٢
المنظمة البحرية الدولية ١٦٣
الاتحاد الدولي للاتصالات ١٦٤

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا ١٦٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٦٧
منظمة الأمم المتحدة للطفولة ١٦٨
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦٩
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٧٦
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ١٨٢
برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٨٣
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٨٦
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ١٨٧
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٨٧
صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٨٩
الاتحاد البريدي العالمي ١٨٩
برنامج الأغذية العالمي ١٩٠
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ١٩٣
المنظمة العالمية للملكية الفكرية ٢٠٢
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ٢٠٣
منظمة السياحة العالمية ٢٠٤
منظمة التجارة العالمية ٢٠٦

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٨/٦٨ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بأي معلومات قد تود المساهمة بها في إعداد تقريره. وأُرسلت مذكرة شفوية أخرى في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤.

٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أفغانستان

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لم تُصدر حكومة أفغانستان أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين يؤكدان مجددا، في جملة أمور أخرى، حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا الصدد، دأبت حكومة أفغانستان على التصويت تأييدا للقرار المذكور، وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وترى أفغانستان أن الخلافات والمشاكل القائمة بين الدول ينبغي تسويتها عن طريق الحوار والمفاوضات.

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ أحكام القرار ٨/٦٨ تنفيذا تاما و لم تسنّ أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

إن الجزائر، إذ تستذكر القرارات السنوية التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تجدد نداءها من أجل إنهاء هذا الإجراء الانفرادي، والذي تعتبره مخالفاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتعرب الجزائر عن انشغالها إزاء الآثار الوخيمة المترتبة على هذا القرار الذي أعاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي.

وما فتئ المجتمع الدولي يؤكد، من خلال القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، على حق كوبا، على غرار باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في التمتع بحرية التجارة والملاحة، وكذا في تطوير مبادلاتها مع شركائها الاقتصاديين.

وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز مجددا، في مؤتمرها المعقود على المستوى الوزاري في الجزائر العاصمة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ تحت عنوان ”تعزيز التضامن من أجل السلام والازدهار“، التزامها بإيجاد عالم يسوده السلام ورفضها التدابير التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحصار المفروض على كوبا.

و تضم الجزائر التي تلتزم بمبادئ السلم والتعاون بين الشعوب، صوتها إلى نداء المجموعة الدولية الداعي إلى إنهاء هذا الحصار غير العادل الذي تجاوزه الزمن، المفروض على دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة منذ ما يزيد على نصف قرن.

أندورا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تصدر حكومة إمارة أندورا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وفي هذا الصدد، دأبت حكومة إمارة أندورا على التصويت تأييدا للقرار المذكور، وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تكرر جمهورية أنغولا تأكيد أهمية إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتؤكد جمهورية أنغولا من جديد التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القوانين الدولية وبالحفاظ عليها وتعزيزها، إذ أن هذه جميعها تشكل جوهر التعددية وجهدا جماعيا يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

في هذا السياق، تعرب جمهورية أنغولا مرة أخرى عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي ما زال يحول دون تمكن الشعب الكوبي من ممارسة حقه في أن يختار بحرية نظامه السياسي والاقتصادي، وتؤكد من جديد ضرورة وضع حد فوري لهذا الإجراء الانفرادي الذي تسبب في نشوء عقبات جسيمة تحول دون تحقيق التنمية والتطلعات المشروعة للشعب الكوبي.

وتعرب جمهورية أنغولا مرة أخرى عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢ وحتى اليوم.

وتعيد جمهورية أنغولا تأكيد تأييدها غير المشروط لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وتغتنم هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي

مرة أخرى أن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين، بهدف تحقيق الأهداف التي تتوخاها جميع القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٤]

تظل حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، وسائر المعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملا بالفقرة ٢ من القرار ٨/٦٨، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور، وذلك عملا بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يعيد ضمن جملة أمور تأكيد حرية التجارة والملاحة.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤيد الأرجنتين قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. كما تعرب عن مناهضتها للحصار في مختلف المحافل الإقليمية وفي الهيئات الدولية الأخرى (جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجماعة الأمم الإيبيرية – الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية). وبلدنا يلتزم التزاما مطلقا بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي والعمل في إطار متعدد الأطراف. وقد شكل دعم الأرجنتين لمطالب كوبا في هذا الصدد أحد دعائم العلاقات الثنائية الوثيقة القائمة بين البلدين.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الإعلان الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الذي اعتُمد مؤخرا في إطار مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في هافانا، وكذلك إلى البلاغ الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق قانون هيلمز – بورتن (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الذي اعتُمد في إطار مؤتمر القمة الثالث والعشرين الإيبيري – الأمريكي المعقود في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في بنما.

وبالإضافة إلى ذلك، يطبق البلد القانون ٢٤,٨٧١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي يحدد الإطار التشريعي لنطاق تطبيق القوانين الأجنبية داخل الإقليم الوطني. وتنص المادة ١ من هذا القانون على أن القوانين الأجنبية التي تسعى إلى إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو تقييد للاستثمارات في بلد معين، بهدف تغيير حكومة أحد البلدان أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، تكون غير قابلة للتطبيق بصفة مطلقة ولا تترتب عليها أي آثار قانونية. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لقوانين اتحادية، أهمها قانون توريتشيللي (قانون الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون (قانون التضامن من أجل الديمقراطية والحرية في كوبا) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦.

وتنفذ حكومة الأرجنتين تنفيذا كاملا أحكام القرار ٨/٦٨ والقرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. و لم تستجد منذ ذلك الحين حالات يمكن اعتبارها إخلالا بأحكام الصك المذكور.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لا تصدر الهيئة التشريعية الوطنية لأرمينيا ولا تطبق أي قوانين أو لوائح من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ والتي يمكن أن تخلف أثرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا، التي تخضع هي بدورها لحصار مستمر تفرضه عليها تركيا وأذربيجان، في مناسبات عدة عن معارضتها لسياسة الحصارات الاقتصادية والحدود المغلقة.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وما برحت حكومة أستراليا تؤيد باستمرار، منذ عام ١٩٩٦، قرارات الجمعية العامة الداعية إلى فكّ الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولم تعتمد أستراليا أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط حركة التجارة أو الاستثمار المتدفقة من كوبا أو إليها.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكا شديدا بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر ولم تطبق أذربيجان أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

يتمتع كمنولث جزر البهاما بعلاقات دبلوماسية وتجارية عادية مع جمهورية كوبا.

فجزر البهاما لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين جمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تذكّر جزر البهاما بموقف الهيئات الإقليمية والأقاليمية، مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

البحرين

[الأصل: بالعربية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

صوتت مملكة البحرين لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وذلك وفاء منها لالتزاماتها تجاه ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه في التعامل بين الدول والسعي الحثيث لما فيه تعزيز العلاقات الودية بينها، ومراعاة عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتأسيسا على تلك الحيثيات، فقد أيدت مملكة البحرين ديباجة ومنطوق القرار متقدم الذكر. وهذا الموقف المبدئي المؤيد للقرار نابع من إيمان مملكة البحرين بأن مجلس الأمن هو المحفل الدولي المناطة به مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بفرض التدابير بمقتضى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تستهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تصدر حكومة بنغلاديش و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرار المذكور وصوتت لصالحه في الجمعية العامة.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تصدر حكومة بربادوس أي قوانين من شأنها أن تقيّد بأي شكل من الأشكال حرية العلاقات التجارية والملاحية مع كوبا.

وقد صوتت بربادوس باستمرار تأييدا للقرار، وذلك منذ عرض أول نسخة له على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عام ١٩٩١.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

ما فتئت جمهورية بيلاروس تدين استخدام تدابير اقتصادية انفرادية لممارسة ضغط سياسي واقتصادي على البلدان النامية، وتعتبرها تدابير تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية.

فالحظر الانفرادي المفروض على جمهورية كوبا وما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من تدابير قسرية انفرادية على بلدان أخرى، ليس مجرد عائق يكبح تنمية الاقتصاد الكوبي فحسب، وإنما هو إجراء ينتهك أيضا الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الكوبيين ويخلق عقبة غير مقبولة تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، تدعو جمهورية بيلاروس إلى التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومن شأن رفع الجزاءات أن يمهد لتطبيع العلاقات بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

وما فتئت جمهورية بيلاروس تشدد على أن استخدام التدابير الاقتصادية القسرية أمر غير مقبول وتعتبر الجزاءات الاقتصادية وسيلة لممارسة ضغط سياسي على دولة ذات سيادة.

وتعد الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا لعدد من الالتزامات الدولية كما تؤدي إلى نشوء حواجز مصطنعة تعوق التجارة والتنمية.

وقد عانت جمهورية بيلاروس وما زالت تعاني، شأنها في ذلك شأن كوبا، من الآثار السلبية للجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تهدف هذه الجزاءات أساسا إلى النيل من حقوق مواطنين عاديين في جمهورية بيلاروس.

وبالتالي، فإن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. إذ تنص الفقرة ٤ من المادة ٢ من الفصل الأول من الميثاق على ما يلي: ”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة

أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة''.

والإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا تنتهك أيضا مبادئ إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي اعتُمد وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٧) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ وبوجه خاص، يشير مبدأ واجب عدم التدخل في الشؤون التي تندرج ضمن الاختصاص المحلي لكل دولة، وفقا لميثاق الأمم لمتحدة إلى أنه ''لا يجوز لأية دولة استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية انفرادية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا. كما أنه لا يجوز لأية دولة تنظيم النشاطات الهدامة أو الإرهابية أو المسلحة الرامية إلى قلب نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف، أو مساعدة هذه النشاطات، أو التحريض عليها، أو تمويلها، أو تشجيعها، أو التغاضي عنها، أو التدخل في حرب أهلية ناشبة في أية دولة أخرى''.

ووفقا لمبدأ واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقا لميثاق الأمم المتحدة ''ينبغي للدول أن تتعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في مجال العلم والتكنولوجيا، ومن أجل النهوض بالثقافة والتعليم على الصعيد الدولي. وينبغي للدول أن تتعاون في تعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية''. وهكذا فإن التدابير التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تنتهك حق بيلاروس في تحقيق التنمية.

والجزاءات المفروضة من جانب واحد، وغير ذلك من وسائل الضغط الاقتصادي والتدابير القسرية التي تستهدف فرادى الدول ذات السيادة تؤدي إلى نتائج عكسية ويمكن أن ينتج عنها توتُّر في العلاقات بين الدول ذات السيادة وفي الساحة الدولية بصفة عامة.

وتدعو جمهورية بيلاروس إلى إقامة حوار عادل قائم على الاحترام المتبادل للمساعدة في حل النزاعات الناشئة.

وعلى الرغم من الرسالة الواضحة التي يوجهها المجتمع الدولي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، يظل رد فعل الأمم المتحدة إزاء الإجراءات التعسفية للولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا، ودول أخرى ذات سيادة دون المستوى المطلوب، مما يشجع الدول الغربية الأخرى على استخدام نفس

الممارسة الضارة كوسيلة لتسخير السياسة المستقلة للدول الأخرى خدمة لطموحاتهم السياسية.

وما فتئ الأمين العام للأمم المتحدة يروج بنشاط لمبادرة الحقوق أولا. والاضطلاع بهذه المبادرة في سياق رفع الجزاءات الاقتصادية ضد بعض الدول، ومنها كوبا، ينبغي أن يصبح نموذجا حقيقيا لقيمة مثل هذه المبادرة واستجابة مناسبة من جانب الأمم المتحدة لانتهاكات حقوق الإنسان.

ووفقا للقرار ٣٢/١٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أجريت مناقشة تفاعلية في جنيف بشأن أثر التدابير الانفرادية القسرية على حقوق الإنسان. وفي سياق نتائج هذه المناقشة، أُعدّ تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/24/20). ويشير التقرير إلى إجماع المشاركين في تقييماتهم لسياسة التدابير القسرية الانفرادية، التي تؤدي أساسا إلى انتهاكات حقوق الإنسان مثل الحق في الغذاء والعمل والصحة والتعليم. وبالتالي، كما ورد في التقرير، لا يقتصر الأمر على حرمان المدنيين الأبرياء من الحصول على الدعم اللازم للدفاع عن حقوقهم، بل ويعرضهم للإيذاء مرتين في نهاية المطاف.

وينبغي لكل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل منع لجوء فرادى الدول إلى استخدام الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان مستقلة، ومنها كوبا.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكل أيضا المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وقد أيدت بليز باستمرار، حرصا منها على التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، القرارات التي تدين الحظر المفروض على كوبا. وترفض بليز تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز آثارها حدود الإقليم الوطني. وإن استمرار السعي إلى عزل كوبا، تجاهلا لهذا القرار الذي يعتمد سنويا

والذي يحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لهو تحد صارخ لمذهب تعدد الأطراف وللإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وما زالت بليز وكوبا ترتبطان بشراكة بنّاءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا معا. وتزداد سياستنا المتبعة في التعامل مع كوبا ترسّخا من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

بنن بلد ديمقراطي محب للسلام يقدر مبدأي المساواة والعدالة كما يحترم حقوق الإنسان ويؤمن إيمانا راسخاً بنجاعة الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتسوية النزاعات واستعادة الثقة بين الدول.

وتؤيد بنن تماماً المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وترى أن متطلبات العصر الحديث تقتضي أن تعمل الدول سوية بروح من التضامن لكفالة رفاه الشعوب.

ولذا فإن حكومة جمهورية بنن التي لم تعتمد أبداً قوانين تقيد من حرية التجارة مع كوبا تؤيد تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وترى أن التدابير الانفرادية المفروضة على هذا البلد ينبغي أن ترفع دون شروط ليتسنى للشعب الكوبي أن يزدهر ويشارك مشاركة أفضل في تنمية بلده وفي جهود التعاون الدولي.

وتقيم بنن مع كوبا، مثل معظم البلدان المحبة للسلام والعدالة، علاقات ودية وقائمة على التعاون المثمر، وهي تسعى إلى تعزيزها.

ولم تتخذ أي تدابير إقصائية ضد هذا البلد وتدعو إلى وضع نهاية سريعة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وفقاً للطلب المتجدد من غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع حد لمعاناة الشعب الكوبي بسبب الحصار، وتمكين هذا البلد من المشاركة الكاملة في تنمية التجارة الدولية وبناء عالم أفضل لجميع الشعوب.

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ٨/٦٨

تكرر حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات تأكيد رفضها القاطع لقيام أي دولة أو مجموعة من الدول بتطبيق أي قوانين أو معايير أو أحكام أو تدابير انفرادية ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي ضد أي دولة أخرى، وكذلك استخدام أي تدابير انفرادية قسرية أو مهينة أو شن أي حملات تضليلية ضد أي دولة أخرى.

وبناء على مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التعرض لشؤونها الداخلية أو التدخل فيها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، تعرب بوليفيا بأشد العبارات عن إدانتها لسياسات الحصار والحرب الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي.

وإن تجاهل قرارات الجمعية العامة المتعلقة برفض جل المجتمع الدولي الحصار الانفرادي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يستدعي من منظومة الأمم المتحدة ذاتها أن تبين أن هناك بلدانا استأثرت لنفسها بالمزايا التي أتاحها إنشاء الأمم المتحدة ولكنها لا تحترم الشعور المتنامي لدى جميع أعضائها تقريبا.

وفي هذا السياق، تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تضامنها مع كوبا وتأييدها الكامل لها في المعركة التي تخوضها على الصعيد الدولي، وتعرب من ثم عن تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وهي تعرب أيضا عن تمسكها بمبدأ تساوي جميع الدول في السيادة أمام القانون، وتؤكد أنه يجب تغليب مبدأ الاحترام غير المشروط فوق أي خلافات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

وقد ظلت العلاقة بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوبا من الأولويات العليا منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بوليفيا وكوبا في عام ١٩٨٣ حيث يوجه فيها الاهتمام بوجه خاص لمجالي التعليم والصحة في أشد القطاعات السكانية حرمانا في البلد، وهو الاهتمام الذي بدأ يتجلى منذ عام ٢٠٠٦ في شكل زيادة ملحوظة في أنشطة التعاون بين البلدين هي أساسا أنشطة تقنية خالية من أي تعاون مالي مباشر.

وتقيم بوليفيا وكوبا علاقات تعاون وتكامل تستند إلى مبادئ التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، ومعاهدة التجارة بين الشعوب.

وقد أجري حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ومنذ ثمان سنوات ما عدده ٦٨١ ٢٧٦ ٥٩ فحصا طبيا مجانيا و ٠٦٨ ٦٥٩ عملية جراحية على العين كذلك مجانا في إطار حملة ''العملية المعجزة'' التي أعادت البصر أو حسنته لأفراد بوليفيين من أصول ومراتب اجتماعية شتى.

ويتواصل التعاون في مجال تدريب الموارد البشرية عن طريق برنامج المنح الدراسية الذي تم توسيعه على نحو لم يسبق له مثيل من حيث عدد المنح المقدمة للطلبة البوليفيين ذوي الموارد المحدودة ومن أبناء المناطق الريفية والمنحدرين من شريحة الفلاحين أو الشعوب الأصلية، بفضل مشاريع جديدة استُهلّت في الآونة الأخيرة، جاءت لتضاف إلى التعاون القائم من قبل، بحيث أصبح عدد المستفيدين من المنح الدراسية من البوليفيين في كوبا يبلغ حاليا ٨٣٤ ٥ طالبا من مناطق مختلفة، معظمهم يدرس الطب بينما يتابع ١٠ في المائة منهم الدراسة في مجالات أخرى. وقد عاد عدد من هؤلاء الطلبة الحائزين على المنح الدراسية إلى بوليفيا حيث يتمون الآن المرحلة النهائية من دراسات الطب، تمهيدا لاندماجهم في بلدهم. وبالمثل، استفاد ١٦٨ ١٩٢ شخصا من البرنامج الوطني لما بعد مرحلة محو الأمية المسمى ''نعم بمقدورنا المتابعة''، الذي يشمل ٩ من مقاطعات بوليفيا و ٣٣٧ بلدية.

وفي ضوء كل ما تقدم، تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد تأييدها المستمر لإعادة اتخاذ القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، حيث إنه يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز ودعم مطالبة المجتمع الدولي الولايات المتحدة بالتحرك نحو الإلغاء النهائي لهذه السياسة المجحفة وغير المشروعة بحق الشعب الكوبي.

وفي هذا الصدد، تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بكل قوة ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك بصورة غير مشروطة وانفرادية وفورية.

فيما يتعلق بالفقرة ٣ من القرار ٨/٦٨

لم تقم حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات باعتماد أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح القرار ٨/٦٨، وتعرب عن استيائها من ضلوع بعض الدول في هذه الممارسة غير القانونية والمضرة وغير الإنسانية، المنافية للقانون الدولي.

فيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار ٨/٦٨

تلتمس حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل، وفقا للفقرة المشار إليها، إطلاع الدول الأعضاء ومختلف الهيئات المعنية على الأثر السلبي للسياسات والممارسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة في إطار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، هذا البلد ذو السيادة، والتي لا تؤثر في سيادة باقي الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل وتطعن في صميم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعيد البوسنة والهرسك تأكيد التزامها الأساسي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وهي لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة أو إجراءات ولم تقم بأي أعمال يتجاوز أثرها حدود الولاية الإقليمية للدولة، أو تؤثر على سيادة أي دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، عملا في ذلك بما هو منصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وقد دأبت البوسنة والهرسك على تأييد هذا القرار والتصويت تأييدا له في الجمعية العامة.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن أصدرت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو ما يتبين من تصويتها على القرار المذكور أعلاه، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد البرازيل من جديد معارضتها الراسخة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولتطبيق القوانين التجارية المحلية خارج حدود الولاية الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية.

وعملا بالقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨، لم تصدر البرازيل ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بما من شأنه المساس بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني في البرازيل بصحة تطبيق تدابير تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات التي لا تمتثل للقرار ٨/٦٨ أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية وإنهاء أشكال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن عنها بصفة انفرادية.

والحكومة البرازيلية ملتزمة بالدبلوماسية، وبتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والتعاون الاقتصادي والتجاري، وسيادة المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك باحترام القانون الدولي.

ولا تعارض الحكومة البرازيلية الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فحسب، بل وتقيم أيضا علاقة اقتصادية مطردة مع هذا البلد. وتستند هذه العلاقة إلى إيمانها بأن الطريقة الملائمة لدعم كوبا تكمن في إدماجها في التدفقات الاقتصادية الدولية. وما فتئت الحكومة البرازيلية تتابع تنفيذ مشاريع ثنائية في مجالات التجارة والاستثمارات ومنح التمويل المدعوم رسميا.

وترفض البرازيل وسائر الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاعتراف بالحصار المفروض على كوبا، الذي يضر كثيرا بالشعب الكوبي. وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في بيان خاص صدر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتُمد في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعقود في هافانا، في كانون الثاني/

يناير ٢٠١٤. وفي الآونة الأخيرة، أعربت الجماعة أيضا عن معارضتها التامة والراسخة للممارسة الانفرادية المتمثلة في وضع قوائم تتهم فيها الدول بدعم الإرهاب والاشتراك في رعايته، وحثت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لهذه الممارسة.

وعملا بالقرار ٦٨/٨، تعتبر البرازيل أن هناك ضرورة ملحة لوضع حد لاعتماد وتنفيذ التدابير الانفرادية. وبالإضافة إلى الآثار الضارة التي تلحق بسكان البلد الواقع تحت طائلة الجزاءات، فإن تجاوز تلك التدابير للحدود الإقليمية يتعارض بشكل واضح مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومع حُسن التعايش بين الشعوب، الذي يقتضي احترام السيادة وحرية التجارة والملاحة.

وتضر الجزاءات وأشكال الحصار بسكان البلدان المعنية، ولا سيما بأشد الناس فقراً الذين يعانون من آثار تلك التدابير الانفرادية المتمثلة في انعدام الأمن الاقتصادي وتفشي البطالة. وقد فُرضت على مؤسسات مالية في جميع أنحاء العالم غرامات عقابا لها على تقديم الخدمات إلى شركات لها عملاء كوبيون، مما يعوق آفاق النمو الاقتصادي في البلد، ويضر بالفرص الاجتماعية المتاحة للمواطنين الكوبيين. و لم يكن لتلك التدابير سوى القليل من الأثر من حيث تحقيق النتائج التي يمكن أن تسوّغ اتخاذها.

وقد أثرت الجزاءات والتدابير الانفرادية الأخرى أيضا في الممارسة المنتظمة للأنشطة الدبلوماسية الكوبية في الولايات المتحدة، وكذلك الأنشطة الدبلوماسية للعديد من السفارات الأجنبية في كوبا، بسبب القيود غير المعقولة المفروضة على المؤسسات المالية التي لها مقر أو فروع في الولايات المتحدة. وقد تناولت مجموعة الـ ٧٧ والصين مؤخرا هذه المسألة في مشروع قرارها المعنون ”تعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“. وبموجب اتفاق البلد المضيف الموقع مع الأمم المتحدة، تعهدت الولايات المتحدة باحترام مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يكفل التوزيع المتكافئ للحقوق والامتيازات في تعاملها مع البعثات الدبلوماسية. بيد أن اللوائح التي فُرضت مؤخرا على المصارف الأمريكية المحلية لا تحترم هذا المبدأ.

وفي ضوء الأغلبية الكبيرة من الأصوات المؤيدة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٨، لم يعد ثمة شك في التأييد القوي الذي يعرب عنه المجتمع الدولي لرفع الحصار المفروض على كوبا، ولا سيما بالنظر إلى طابعه غير القانوني فيما يتعلق بمبادئ القانون الدولي وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطر. وتكثيف العلاقات الاقتصادية مع كوبا دون أي شروط هو النهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهتمة بدعم التنمية في هذه الجزيرة وتحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين الكوبيين.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

تجدد بروني دار السلام تأكيد تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. وتعترض بروني دار السلام بوجه عام على استخدام الجزاءات بشكل انفرادي ضد الدول الأعضاء، لأنها تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول. وتعتبر بروني دار السلام أن هذه الجزاءات تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

ترزح جمهورية كوبا منذ سنوات عديدة تحت نير حصار اقتصادي وتجاري ومالي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية كانت له آثار كارثية على شعب كوبا واقتصادها. وهذا الحصار الذي ينتهك مبادئ سيادة الدول يتعارض أيضا مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية.

وإن هذه التدابير الانفرادية التي تتناقض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ العلاقات السلمية بين الدول، لا تشكل بأي حال من الأحوال وسيلة ملائمة لتسوية المنازعات.

وتدعو بوركينا فاسو أيضا إلى رفع الحصار وتحث الأطراف المعنية على الدخول في حوار من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع القائم بينها وفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبوركينا فاسو إذ تمتثل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٦٨.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لقد ظلت حكومة بوروندي متمسكة بموقفها المعارض لهذا الحصار.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تصدر جمهورية الرأس الأخضر و لم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٨/٨.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

أعربت حكومة كمبوديا الملكية مرارا عن موقفها الراسخ تأييدا للإلغاء غير المشروط للجزاءات غير المبررة المفروضة على الشعب الكوبي.

وترى حكومة كمبوديا الملكية أن هذا الحصار المطوّل قد تسبب في معاناة جسيمة وخسائر اقتصادية ضخمة للشعب الكوبي البريء. ولذا، تطالب حكومة كمبوديا الملكية، مرة أخرى، بوضع حد لهذا الحصار الذي لا مبرر له.

وفي هذا الصدد، تود حكومة كمبوديا الملكية مناشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ القرار المذكور أعلاه.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وعملاً بمقتضيات القرار ٦٨/٨، وكذلك القرارات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وتمشياً مع المبادئ المشار إليها أعلاه، فإن الكاميرون لم تعتمد قط أي تدابير تشريعية أو غيرها بغية تشديد الحصار المفروض على كوبا أو توسيع نطاقه.

وحيث إن الكاميرون تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا، فقد صوّتت في جميع الحالات لصالح رفع هذا الحظر.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

ترى جمهورية أفريقيا الوسطى، وفاء منها بالتزاماتها واحتراما للقانون الدولي وعملا بتشريعاتها الأساسية التي تنص على أن تحرص على إقامة علاقات حسن الجوار مع باقي الدول، أن التعايش السلمي يظل أساس العلاقات الدولية الذي يرفد سائر أشكال التبادل.

ومن هذا المنطلق، فهي ترى أن الحظر المفروض على كوبا منذ ما يزيد على ٥٠ عاما مخالف لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يرفع للسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع في المنطقة دون الإقليمية.

وستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تأييد نضال الشعب الكوبي الشقيق إلى حين رفع جميع أشكال الحظر هذه.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تدعو جمهورية تشاد إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي على كوبا منذ عدة عقود خلت، في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتأسف تشاد للآثار السلبية التي يخلفها الحصار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، وذلك في ضوء الأزمة المستمرة في الاقتصاد العالمي.

وإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الحصار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ يرسل إشارة قوية تؤكد من جديد دعم المجتمع الدولي لهذا البلد الذي يجب أن يتمتع بنفس حقوق وحرية التجارة على غرار جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

وترفض جمهورية تشاد أي إجراء انفرادي يُتخذ ضد دولة ذات سيادة بغرض منعه من التمتع بحقوقه الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية. وفي المقابل، فإنه يدعم تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تحقيقا للسلم والأمن الدوليين.

ونظرا للضرر الاجتماعي والاقتصادي الذي ألحقه هذا الحصار بالمجتمع الكوبي، تشجع جمهورية تشاد المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للنهوض بالحوار البناء بين البلدين من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتشاطر حكومة تشاد موقف حركة بلدان عدم الانحياز، التي أعربت عن رفضها الحصار في مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في طهران يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

شيلي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤيد شيلي القرار ٨/٦٨، ما دام الحصار ينطوي على انتهاك للقانون الدولي والمبادئ الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة.

وعلاوة على ذلك، تود شيلي التنويه إلى أنها لم تعتمد أية تدابير ترمي إلى تقييد السير العادي للعلاقات التجارية والاقتصادية بين شيلي وكوبا. وتؤيد شيلي الممارسة الكاملة والحرة للحق في التجارة وفي إقامة العلاقات التجارية في الساحة الدولية، دون أية قيود عدا الأنشطة التي يكيّفها القانون الشيلي بأنها أنشطة غير قانونية والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٤]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة على مدى ٢٢ سنة متواصلة قرارا يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويحث كافة البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يؤثر في سيادة الدول الأخرى، وفي الحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وفي حرية التجارة والملاحة.

ولكن للأسف، لم تُنفَّذ هذه القرارات تنفيذا فعالا على مر السنين، ولم يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا الحصار انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، ولكنه يشكل أيضا مصدرا لخسائر اقتصادية ومالية جسيمة بالنسبة لكوبا. وهو يعيق أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينال من حق الشعب الكوبي في البقاء والنماء؛ ويؤثر سلبا في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى. ففي الوقت الذي تتعثر فيه عملية تعافي الاقتصاد العالمي ويواجه فيه المجتمع الدولي تحديات خطيرة تتمثل في مجموعة من الأزمات التي ضربت قطاعات الغذاء والطاقة وتغير المناخ، أصبح الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا ضربا من ضروب التعسف أكثر من أي وقت مضى.

وما فتئت الحكومة الصينية تؤكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستند في تطوير العلاقات المتبادلة إلى المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم حق جميع البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وأن يتصدى لفرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية

على البلدان. وما برحت الصين، من جهتها، تلتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وتنفذها على نحو صارم. وتقيم الصين وكوبا حاليا علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتضطلعان بعمليات تبادل الكوادر البشرية، وما فتئ ينمو بينهما التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والودية في مختلف المجالات. ويتماشى هذا النهج مع تطلعات شعبي الصين وكوبا، كما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي ظل عالم متعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي ودمقرطة العلاقات الدولية، أصبح هناك توجه لا رجعة فيه صوب التواصل والتعاون على قدم المساواة بين جميع البلدان. وعندما تنشأ الخلافات بين البلدان، يوفر الحوار المتكافئ والمشاورات الودية أفضل السبل للوصول إلى تسوية. والصين، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الأخرى، تأمل أن تُنهي الولايات المتحدة، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، في أقرب وقت ممكن حصارها المفروض على كوبا، وتأمل أيضا أن تستمر العلاقات بين البلدين في التحسن، على نحو يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، صوتت كولومبيا تأييدا لمشروع القرار المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' وفقا للموقف التقليدي الذي تتخذه حكومة كولومبيا فيما يتعلق بهذا القرار.

وبالمثل، عملا بالقرار المذكور وبالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم يُصدر بلدنا و لم ينفذ أي قوانين أو تدابير انفرادية، لا ضد كوبا ولا ضد غيرها من الدول الأعضاء، وذلك، اتساقا مع سياسته القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم التعرّض لها.

وتبعا لذلك، تشجع كولومبيا على ممارسة كل دولة حقها في انتهاج السياسات الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى أنه ينبغي وقف جميع أشكال التدابير التي تنال من التنمية الاقتصادية والتجارية، ومن رفاه السكان.

وترى كولومبيا أن لا بد للدول الأعضاء من المضي قدما نحو بناء علاقات صداقة وتعاون تقوم على العمل في إطار متعدد الأطراف، وعلى احترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد الالتزام المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي من ثم، لم تُصدر ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى. ولذا، تؤيد حكومة جزر القمر الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تقيم جمهورية الكونغو علاقات ممتازة مع جميع دول العالم وفقا لمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع الجمهورية التسوية السلمية للتراعات بناء على الحوار والتسامح والتفاهم بين جميع الأطراف.

وبالتالي، تدين حكومة جمهورية الكونغو تدابير الحصار والقرارات الانفرادية المفروضة على مدى عقود في جمهورية كوبا، والتي تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام.

ونتيجة لذلك، تدعو حكومة جمهورية الكونغو إلى الرفع التام للحصار المفروض على جمهورية كوبا. وتكرر الكونغو تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها، وستدعم جميع التوصيات المتعلقة برفع هذه التدابير وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تمسكا منها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أعربت كوستاريكا في الجمعية العامة عن تأييدها القرار ٨/٦٨ وصيغه السابقة التي اتُّخذت بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بوسائل منها على وجه الخصوص قانون هيلمز بيرتون؛ وهي ترى أنه يشكل أيضا عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية.

وقد ظل هذا الموقف ثابتا في السياسة الخارجية لكوستاريكا التي تنادي بضرورة إلغاء أي تدابير انفرادية وطنية تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية لدولة ما تفرض قوانينها وأنظمتها على بلدان ثالثة.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا شديدا بأن الخلافات بين البلدان لا تحل إلا بالحوار وعبر الآليات المتعددة الأطراف، وهي تكرر رفضها التام لأي تدابير انفرادية تطبقها أي دولة ضد دولة أخرى. وقد كررت كوستاريكا التأكيد في عدة مناسبات على ضرورة ألا تُفرض على الدول أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية إلا بناء على قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وعلى الصعيد الوطني، لم تتخذ كوستاريكا أي إجراء لتنفيذ القرار ٨/٦٨ حيث لا وجود لإجراءات ينبغي تنفيذها أصلا، غير أنها دأبت عبر خطابها في المنتديات الدولية على الدعوة إلى ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لأنها ترى أن شعبها هو المتضرر الأكبر من هذا الحصار المتواصل منذ عقود عديدة.

وقد دافعت كوستاريكا عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهي تعرب عن استيائها من أي عمل يؤثر سلبا في السكان المدنيين. غير أنها تسلم بضرورة عمل السلطات الكوبية على إحراز تقدم على مستوى التقيد بالمعايير الديمقراطية بناء على الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإن كوستاريكا، من منطلق سياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، تكرر تأييدها لموقف المجتمع الدولي الذي ما فتئ يطالب برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وجدير بالإشارة أنه خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت الدول الأعضاء إعلانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، كررت فيه رفضها القاطع للتدابير الاقتصادية القسرية المخالفة للقانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات الانفرادية التي تطبق لأغراض سياسية ضد بلدان ذات سيادة، وتؤثر في رفاه شعوبها وتُتخذ لمنع هذه الشعوب من ممارسة حقها في اتخاذ قرارات نابعة من محض إرادتها بشأن اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم يسبق قط أن اعتمدت حكومة جمهورية كوت ديفوار أي تدابير اقتصادية أو تجارية تؤثر في حرية التجارة الدولية. ومن منطلق وفاء حكومة كوت ديفوار بسياسة الانفتاح على العالم والحوار التي تنتهجها من أجل تسوية المنازعات بين الأفراد والدول، فقد صوتت لصالح كافة القرارات ذات الصلة بالموضوع. وستواصل كوت ديفوار العمل، في هذا الإطار، إلى أن تنفذ تنفيذا كاملا هذه القرارات المتعلقة بالحصار الذي ما زال جاثما على كوبا وشعبها.

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن جمهورية كرواتيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ أحكام القرار ٨/٦٨ تنفيذا تاما ولم تُصدر أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠١٤]

مقدمة

شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير تصعيدا في سياسة الإبادة الجماعية المتمثلة في الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٥ عاما متجاهلة نداءات المجتمع الدولي المتكررة والمتزايدة لإنهائه على الفور.

ويتجلى تصميم الولايات المتحدة المتزايد على توسيع نطاق سياساتها لتتجاوز حدودها الإقليمية أكثر ما تتجلى في تضييق الخناق على النشاط المصرفي – المالي بدرجة لم يسبق لها مثيل. ونتيجة لذلك، ظل التطور الطبيعي للبلد في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية متعثرا بشكل خطير، على النحو المبين أدناه.

فلا يزال الهدف المعلن لحكومة الولايات المتحدة هو خلق حالة من ”الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة الكوبية“[(١)].

وتحقيقا لهذا الهدف، فإنها لم تتورع عن اللجوء إلى أي طريقة ووسيلة. بدءا من قرارها السخيف والساخر إدراج كوبا في القائمة التي تصدرها بصورة انفرادية كل عام وزارة الخارجية بالدول الراعية للإرهاب الدولي، ووصولا إلى طرائق أخرى أكثر دهاء من قبيل مشروع زونزيو (ZunZuneo) التخريبي المشار إليه أدناه.

وتظل المجموعة المعقدة والمتشعبة من القوانين والسياسات والقواعد الإدارية التي تنظم الحصار سارية دون استثناء. بل ما فتئ سريانها يتعزز ويترسخ. ولعل خير دليل على ذلك التجديد السنوي لقانون التجارة مع العدو، وهو القانون الصادر كإجراء حربي في عام ١٩١٧ لتقييد التجارة مع دول تعتبر معادية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، برهن الرئيس أوباما مجددا في مذكرة صادرة عن البيت الأبيض وموجهة إلى وزيري الخارجية والخزانة في الولايات المتحدة عن تصميمه على عدم تغيير سياسته العدوانية والعدائية ضد كوبا.

---

(١) Lester D. Mallory, ”Memorandum from the Deputy Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Mallory) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs“ (Rubottom), 6 April 1960, Department of State.

كوبا والولايات المتحدة ليستا في حالة حرب. وأبدا لم تُشن من الأراضي الكوبية هجمات عسكرية ضد الولايات المتحدة كما لم يسبق أن تم داخل كوبا تيسير أعمال إرهابية ضد الشعب الأمريكي. وبالتالي، فإنه لا مجال لتبرير التدابير المتخذة بموجب ذلك القانون.

وكما سلف ذكره، يشكل هذا الحصار عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، كما يشكل عملا من أعمال الحرب الاقتصادية، وفقا لمقتضيات الإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية الذي أقره مؤتمر لندن البحري في عام ١٩٠٩.

ويُلحق هذا الحصار أضرارا بالغة بالأوضاع المادية والنفسية والمعنوية للشعب الكوبي، ويفرض عقبات خطيرة أمام تنميته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وفي ظل هذه السياسة، ما زال يتعذر على كوبا استيراد وتصدير ما تريد استيراده وتصديره من منتجات وخدمات من الولايات المتحدة وإليها، وما زال يتعذر عليها استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها المالية الدولية، أو فتح حسابات بهذه العملة في مصارف بلدان ثالثة. ثم إن كوبا لا يُسمح لها كذلك بالحصول على قروض من مصارف في الولايات المتحدة وفروع تلك المصارف في بلدان ثالثة، أو من مؤسسات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

ويتضمن هذا التقرير العديد من الأمثلة على الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحصار المفروض على الشعب الكوبي خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يكشف النقاب مرة أخرى عن تطبيق هذه السياسة الأمريكية الوحشية على نحو يتجاوز الحدود الإقليمية لذلك البلد بهدف عزل بلد صغير عقابا له على دفاعه عن سيادته وحقه في اختيار مستقبله بحرية.

ولم يسلم أي قطاع من قطاعات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي من الأثر المدمر والمزعزع للاستقرار الذي تسببه هذه السياسة غير القانونية.

فقد بلغت الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية ما قدره ١ ١١٢ ٥٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من انخفاض سعر الذهب مقارنة بالفترة السابقة. وبالأسعار السائدة، يكون الحصار المفروض طوال هذه السنين قد خلف

حتى الآن أضرار تتجاوز قيمتها ٨٨٨ ١١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

وينبغي وضع حد للحصار المفروض على كوبا. فهو أقسى وأطول نظام جزاءات انفرادية يطبق ضد بلد وأكثرها جورا. وما فتئت الجمعية العامة، في ٢٢ مناسبة، تصوّت بأغلبية ساحقة عن تأييدها لاحترام القانون الدولي والامتثال للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره. ويجب احترام هذا التصويت.

أولا - الحصار ينتهك حقوق الشعب الكوبي: الأضرار المترتبة على الحصار في أشد القطاعات تأثيرا في الحياة الاجتماعية

١-١ الحق في الصحة

”إتاحة فوائد العلوم الطبية والنفسية وما يتصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهري لبلوغ أعلى المستويات الصحية“[٢]

تشكل الصحة دعامة من دعامات النظام السياسي الكوبي منذ نجاح الثورة عام ١٩٥٩، وتتجسد الأولوية التي يحظى بها قطاع الصحة في المادة ٥٠ من الدستور كما تتجلى في النتائج التي تحققت في البلد على مدى ٥٦ عاما. وتَولّي كوبا رئاسة جمعية الصحة العالمية خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٤ إنما هو تقدير عالمي ملحوظ للجهود الذي يبذله البلد في هذا المجال.

بيد أن النظام الصحي الكوبي يرزح باستمرار تحت نير الحصار الأمريكي الفتاك، الذي يلحق أضرارا جسيمة بصحة الشعب الكوبي ورفاهيته. وتتمثل هذه الأضرار بشكل رئيسي في الاضطرار لشراء الأدوية والكواشف وقطع غيار معدات التشخيص والعلاج والأدوات وغيرها من اللوازم من أسواق بعيدة، مع الحاجة إلى الاستعانة في أغلب الأحيان بالوسطاء، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع لا لزوم له في تكاليف هذا القطاع.

وعلى الرغم من تعذّر تقدير حجم كل هذه الأضرار تقديرا نقديا، تشير التقديرات الأولية التي أصدرتها وزارة الصحة العامة لجمهورية كوبا للفترة قيد النظر إلى أن قيمة الأضرار بلغت ٦٦,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، لا يمكن لأي رقم، مهما كان مرتفعا، أن يعكس ويفسر التكلفة غير المادية ذات البعد

(٢) دستور منظمة الصحة العالمية، ١٩٤٦.

الاجتماعي والإنساني للضرر الناجم عن هذا الحصار بسبب استحالة الحصول على أحدث المنتجات والتكنولوجيا والمعارف والموارد الحيوية الأخرى في هذا المجال الدقيق.

وفيما يلي موجز لبعض الصعوبات التي واجهها قطاع الصحة العامة في الفترة قيد الاستعراض:

- واجه المركز الوطني لعلم الوراثة الطبية صعوبات في شراء المعدات والكواشف اللازمة لحسن سير العمل في مختبراته، مما ينعكس بصورة مباشرة في سير برنامجه الوطني لتشخيص الأمراض الوراثية والعيوب الخلقية ومعالجتها والوقاية منها. ويواجه مختبره للبيولوجيا الجزيئية عقبات خطيرة في الحصول على الكواشف الواردة من شركات لها مقار في الولايات المتحدة.

ومن هذه الكواشف مثلا المواد الهلامية لتعدد الأشكال المطابقة للسلسلة البسيطة وعُدة قياس الضغط بالفضة، المستخدمة لتشخيص أمراض من قبيل التليّف الكيسي، وتضخم الغدة الكظرية الخلقي، وجالاكتوز الدم وغيرها.

والشيء نفسه يُقال عن وسط التربية الكاملة ''أمنيوماكس'' (AmnioMAX) المستخدم لزراعة الخلايا البشرية الجذعية، مما يمكن من إجراء الدراسات الكروموسومية للحوامل اللائي يزيد عمرهن عن ٣٧ سنة أو اللائي يعانين من أمراض تُكشف بواسطة فحوص الموجات فوق الصوتية.

وتعذر شراء برمجيات حاسوبية لقياس الفلوريد الطيفي، من طراز شمادزو (Shimadzu)، لاحتوائها على وحدة من صنع أمريكي. ويستخدم هذا الجهاز لإجراء الدراسات اللازمة لتشخيص الأمراض الناجمة عن خلل وراثي على مستوى التمثيل الغذائي.

- ولم يتمكن معهد الدكتور رافائيل إسترادا لعلم الأعصاب وجراحة المخ والأعصاب من شراء جهاز تصوير الأوعية، الذي يستخدم في دراسة الأوعية الدموية للمرضى الذين يعانون من أمراض عصبية، لاحتوائه على قطع من صنع أمريكي. وقد مُنح ترخيص صنعه لشركة فيليبس (*Philips*) التي أفادت أن الولايات المتحدة لم تمنحها ترخيصا ببيعه إلى كوبا.

- وتعذر على الجمعية الكوبية لأمراض الحساسية ومجموعتها الوطنية شراء قطع الغيار اللازمة للمعدات الكروماتوغرافية، المشتراة من شركة فارماسيا (*Pharmacia*).

- ولم يتمكن قسم جراحة القلب والأوعية الدموية في مستشفى الأطفال ''وليام سولير'' (*William Soler*) من الحصول على مغذيات عالية الجودة من قبيل

مادة أمينوستيريل التي تكتسي أهمية خاصة في علاج ما قبل الجراحة وبعدها للمرضى الذين يعانون من سوء التغذية ومن أمراض القلب المعقدة والحرجة. ومختبرات أبوت (*ABBOT*) الأمريكية هي الوحيدة التي تنتج هذه المغذيات.

- وتكبد معهد أمراض الجهاز الهضمي زيادة في النفقات من جراء شراء الأدوية الأساسية لعلاج الأمراض المزمنة المسببة للإعاقة لدى الأطفال والمراهقين، حيث اضطر لتحويل مصدر وارداته إلى أسواق بعيدة. وتمتنع المختبرات الأمريكية والأوروبية و/أو اليابانية التي تنتج أدوية الفيروسات العكسية من قبيل تينوفوفير (*Tenofovir*) (المستخدم لعلاج التهاب الكبد الوبائي B) وتيلابريفير (Telaprevir) (المستخدم لعلاج التهاب الكبد الوبائي C)، خشية التعرض للعقوبات التي تفرضها عليها الولايات المتحدة في حال تعاملها التجاري مع كوبا.

- وتعذر على المركز الوطني للطب الكهربائي أن يشتري بصورة مباشرة ودون وسيط قطع وملحقات الغيار اللازمة للشاشات المتعددة المعايير وأجهزة تنظيم ضربات القلب من طراز فيليبس، نموذج MP-20 و Heartstrat XL، على التوالي، نظرا لأنها من صنع أمريكي.

- ولم يتمكن معهد أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية من اقتناء معدات رسم الخرائط التشريحية ثلاثية الأبعاد غير الإشعاعية التي تنتجها شركتي Biosense Webster و St. Jude Medical الأمريكيتين. ونتيجة لذلك، لم يتسن إجراء عمليات بتر في حالات اضطراب دقات القلب المعقدة، مما يمثل تكاليف تتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ يورو لكل مريض (دون حساب تكاليف السفر والإقامة)، لتلقي العلاج خارج البلد (في إيطاليا).

- ولم يتمكن مستشفى هيرمانوس أميخيراس (Hermanos Amejeiras) من الحصول على علاج مرضى تضخم البروستات بأشعة الليزر الخضراء باستخدام بلورات فوسفات البوتاسيوم التيتانيل، الفعالة للغاية في الحالات التي تستلزم علاجا مستمرا بمضادات التجلط أو في حالات تنطوي على خلل في التجلط. وإن تهديد منتجي هذه المعدات المتطورة بغرامات مالية بالملايين تجعل سعر شراء هذه المعدات عقبة يتعذر على سلطات الصحة الكوبية التغلب عليها.

- ويفيد معهد أمراض الدم والمناعة تشخيص ما معدله ٧٢ حالة لوكيميا لدى الأطفال في البلد، ٧٥ في المائة منها تتعلق باللوكيميا اللمفاوية الحادة. ويستخدم في علاج هذه الحالات الإنزيم ل – أسباراجيناز (*L-asparaginasa*)، الذي يستخلص أساسا

من بكتيريا الإشريكية القولونية (*Escherichia coli*) التي تثير الحساسية لدى عدد من المرضى. ومع ذلك، يُمنع على كوبا منذ أكثر من ١٠ سنوات الحصول على بدائل من قبيل الإنزيم المعدل بمادة البولي إيثيلين غلايكول (*Pegylated*) أو المستخلص من بكتيريا الإيروينية كاروتوفورا (*Erwinia carotovora*)، وذلك نظرا لأنها صنع أمريكي.

- وتعرضت شركة ميديكوبا *MediCuba* المتخصصة في استيراد وتصدير المنتجات الطبية لإلغاء عدة شحنات من المستلزمات الطبية خلال الفترة قيد الاستعراض، مما أسفر عن تكاليف إضافية للبلد وفترات شحت فيها بعض المنتجات. وكانت كوبا تحصل على الصارفات اللازمة لعلاج استسقاء الرأس من المنتج الأمريكي *Integra NeuroSciences* عن طريق المورد الكندي CARIMED. لكن منذ أواخر عام ٢٠١٣، أوقف ذلك المُنتِج شحناته الموجهة إلى كوبا بأمر من وزارة الخزانة. ولاستبدال تلك الصارفات، يتكبد البلد تكلفة إضافية تناهز ٦٠ ألف دولار بالإضافة إلى تضرر تنفيذ برنامج رعاية الطفل والأم.

وبدوره أوقف المورّد الألماني الأصل MAQUET، بفعل ضغوط من وزارة الخزانة، توريد أجهزة ضبط الرطوبة المستخدمة في تهوية المرضى ذوي الحالات الخطيرة، البالغين منهم والأطفال على حد سواء، لاحتوائها على قطع من صنع أميركي. ونتيجة لذلك، اضطر البلد للبحث عن موردي منتجات مطابقة في أسواق أخرى، وتقييم عينات وتسجيل منتجات جديدة للتمكن من استئناف عملية الإمداد. وقد تسبب وقف عملية التوريد المذكورة في نفاذ الإمدادات اللازمة للخدمات على مدى أكثر من ستة أشهر.

١ - ٢ الحق في التعليم

”... توفير فرص تعليمية كاملة ومتكافئة لجميع الناس، والتماس الحقيقة الموضوعية دونما قيود، وحرية تبادل الأفكار والمعارف ...“ (٣).

التعليم هو حق من الحقوق غير القابلة للتصرف المكفولة لكل كوبي طوال حياته. وهو مبدأ أساسي من مبادئ الثورة، على النحو المجسد في المادة ٣٩ من الدستور، كما يشكل أحد الأولويات التي لا جدال فيها للدولة الكوبية.

(٣) دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٩٤٥.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لضمان حصول الجميع على التعليم الجيد دون أي تمييز على جميع المستويات، فإن الحصار المفروض على البلد يعوق إعمال هذا الحق المهم. فالسياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة تضع في مسارها عراقيل لا يمكن التغلب عليها في بعض الأحيان، تحول دون تعاونها في مجال التعليم مع بلدان أخرى من أجل الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف ووسائل التدريس اللازمة لتحسين نوعية النظام التعليمي الكوبي.

وفيما يلي عينة موجزة عن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التعليم في كوبا:

- يتوفر قطاع التعليم الخاص على ٩٨٢ ورشة عمل مخصصة لإعداد الطلاب للاندماج التام في الأوساط الاجتماعية وسوق العمل. بيد أن القيود التي يفرضها الحصار على الولايات المتحدة تعرقل الوصول إلى المواد الأولية واللوازم والتكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالمعدات والأجهزة والأدوات والعُدد المستخدمة في أوراش العمل التدريبية. ويؤثر هذا الوضع في أكثر من ٨٧٢ ٢٢ طالبا من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

- وفي مجال الحوسبة التعليمية، يحول الحصار دون الحصول على الأدوات المعلوماتية اللازمة لإنتاج مواد تعليمية متعددة الوسائط أو البحث في المراجع الببليوغرافية كما هو حال تلك التي تتيحها نظم سيسكو (*Cisco Systems*)، ومحرك غوغل (Google)، وبرامج سيمانتيك (*Symantec*)، وصن مايكروسيستمز (*Sun Microsystems*)، ونتبيتز (*NetBeans*)، وأوراكل (*Oracle*)، وبروسايت (*ProCite*)، وإندنوت (*EndNote*)، ومدير المراجع (*Reference Manager*) وريففيز (*RefViz*). إذ يتعين دفع رسوم التراخيص اللازمة لاستخدام هذه الأدوات إلى شركات أمريكية، وهو ما تمنعه اللوائح السارية بموجب الحصار.

- أنشأت جامعة سيينفويغوس (*Cienfuegos*) منذ عام ٢٠٠١ برنامجا للتبادل الأكاديمي مع جامعة تاكوما، بواشنطن، حقق نتائج ممتازة لكنه توقف بسبب رفض تجديد الترخيص اللازم لتنفيذه.

- لم يتمكن الدكتور غوردون ل. أميدون، أستاذ أمريكي من جامعة ميشيغان ومبتكر نظام تصنيف المنتجات الصيدلانية البيولوجية، من حضور أول ورشة عمل للصيدلة البيولوجية والتكافؤ البيولوجي المعقودة في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، في جامعة مارتا أبرو (*Marta Abreu*) المركزية في لا فيياس، بكوبا. إذ لم يحصل على الإذن المطلوب للحضور. وكانت الورشة جزءا من الأنشطة المنظمة في إطار

مشروع ألفا (ALFA) الثالث (Red Biofarma) التابع للمفوضية الأوروبية. والدكتور أميدون هو أيضا رئيس تحرير مجلة الصيدلانيات الجزيئية (*Molecular Pharmaceutics*)، وعضو في فريق تحرير أكثر من عشر مجلات علمية، وخبير مستشار لدى إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يشغل منصب مدير مؤسسة إيصال العقاقير (Drug Delivery Foundation)، وهي منظمة دولية غير ربحية تعمل على النهوض بالتعليم والتدريب والبحث في مسائل المستحضرات الصيدلانية البيولوجية وتوزيع الأدوية.

- لم يتسن للمسابقة الإقليمية للبرامج الجامعية الدولية لرابطة آلات الحاسوب التي تنظم سنويا في كوبا الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه شركة أجهزة الأعمال الدولية (IBM) كجزء من رعايتها العالمية لمثل هذه المسابقات. ولم يؤثر ذلك في المشاركين الكوبيين فقط، بل وأيضا في مشاركين من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

١-٣ الحق في الغذاء

”لا ينبغي استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي، وإذ تؤكد من جديد في هذا الخصوص أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وكذلك ضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرض الأمن الغذائي للخطر“[٤].

أنشأت كوبا أحد أكثر البرامج تكاملا للحماية الاجتماعية في العالم نجح في القضاء على الجوع. وكفالة الأمن الغذائي للسكان من الأولويات الاستراتيجية للبلد، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وقد أشادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمرها المعقود في روما، إيطاليا، في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالإرادة السياسية للحكومة الكوبية وإنجازاتها البارزة في سعيها من أجل القضاء التام على الجوع في البلد.

ونوه المدير العام للفاو، السيد خوصي غرازيانو دا سيلفا، في معرض إعرابه عن تقديره للرئيس الكوبي راؤول كاسترو روز، إلى الأولوية التي تمنحها الحكومة الكوبية لهدف ضمان الحق في الغذاء للسكان الكوبيين، وإلى السياسات التي تنتهجها لهذا الغرض. وهو ما مكن البلد من تحقيق هدف الألفية المتعلق بهذا الموضوع قبل حلول الموعد النهائي المحدد لذلك في عام ٢٠١٥.

(٤) إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، روما، ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وفي إطار النظام التعليمي الكوبي، يُتاح الغذاء في جميع مراكز التعليم خلال مراحل ما قبل المدرسة وفي المدارس على الصعيد الوطني، وتُبذل الجهود التثقيفية لتشجيع النظام الغذائي الصحي والكافي من الناحية التغذوية.

ومع ذلك، فإن سياسة الدولة التي تمارسها الولايات المتحدة منذ أكثر من خمسة عقود ضد كوبا تنتهك حق الشعب الكوبي في الغذاء، لأن الغرض منها هو الحيلولة دون وصول الكوبيين بصورة منتظمة إلى الأسواق الدولية للأغذية، بما في ذلك المنتجون الأمريكيون.

ويظل هذا القطاع، بحكم طبيعته، من أكثر القطاعات الحرجة المتأثرة بالحصار.

ولعل من بعض المشاكل الرئيسية التي تواجه هذا القطاع الاضطرار لتغيير الأسواق التي تُستورد منها مدخلات الصناعة الغذائية، وبعض هذه الأسواق بعيد جدا، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف والنفقات الإضافية للشحن البحري، وأسعار الصرف الباهظة، نظرا لحظر استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات.

ولأغراض التوضيح ليس إلا، نعرض فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

لم يتمكن الاتحاد الوطني للدواجن من الوصول إلى تكنولوجيا تربية الدواجن المستخدمة في الولايات المتحدة و/أو في بلدان أخرى تستخدم عناصر أو براءات اختراع الأمريكية. والوضع نفسه تواجهه مجموعة شركات لحوم الخنازير فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة لتربية الخنازير. وتؤدي هذه العوامل التكنولوجية إلى انخفاض نسبة البقاء وارتفاع نسبة الهلاك بسبب أمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها، وجيف الحيوانات بسبب المرض وارتفاع نسبة الحيوانات التي تعاني من اضطرابات في نموها الطبيعي.

وبدورها تكبدت مؤسسة كوراكان (Coracan) المغفلة المشتركة بين القطاعين العام والخاص تكاليف ونفقات إضافية في الشحن البحري للمواد الخام المستوردة، نتيجة عجزها عن الشراء مباشرة من الأسواق المجاورة، مثل سوق أمريكا الشمالية. وينطبق ذلك مثلا على مادة نيوتام (Neotame) ذات السعرات الحرارية المنخفضة المستخدمة في التحلية الاصطناعية (غير الغذائية). إذ تحتكر شركة نوتاسويت (Nutasweet) الأمريكية، بفروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، تصنيع وتسويق هذا المنتج.

وتعذر على مجموعة الصناعات الزراعية للحبوب تحديث صناعتها للأرز باستخدام التكنولوجيا الحديثة المتوافرة منذ أكثر من ٥٠ عاما لأنها تكنولوجيا أمريكية. وتحتاج هذه المجموعة إلى آلات وقطع غيار ومكونات متاحة في سوق لا يمكنها الوصول إليها، مما يؤثر بسنبة تتراوح بين ٦ في المائة و ٨ في المائة في نوعية الأرز المنتج للاستهلاك، ويُضعف المردود الصناعي. ونتيجة لهذا الوضع، ينخفض إنتاج الأرز بمقدار يتراوح بين ٣ و ٤ آلاف طن من الرز الموجه للاستهلاك في السنة.

وعلاوة على ذلك، تكبدت شركة لابيوفام (LABIOFAM) خلال هذه الفترة أضرارا جسيمة جراء تحويل الموقع الجغرافي للواردات من المواد الخام المخصصة لإنتاج اللقاحات الفيروسية اللازمة لضمان سلامة المواشي في البلد، وهي لقاحات تستأثر ببيعها شركات أمريكية.

١ - ٤ الرياضة والثقافة

”إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل السلع الثقافية على الصعيد العالمي، ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي ...“[٥].

تفخر الثورة الكوبية بتقليد طويل في مجال تعزيز الثقافة والرياضة، وهما من الميادين التي تم دمجها باعتبارها أساسية لأغراض تعليم وتطوير قدرات المواطنين الكوبيين.

وتبذل الحكومة الكوبية جهودا كبيرة لتعريف العالم بالقدرات الإبداعية والمواهب التي يتمتع بها الشعب الكوبي. بيد أن الحصار ما فتئ يعيق نشر الإشعاع الثقافي للبلد وممارسته للرياضات الصحية للجميع.

ويحول الحصار دون الترويج بالقدر الكافي للمواهب الثقافية الكوبية والتعريف بها وتسويقها، ويحط من أسعار بيع المنتجات الثقافية الكوبية ومن إمكانية تمتع الجمهور الدولي بإبداعنا الموسيقي. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية لذلك في سيطرة الشركات عبر الوطنية الكبرى على سوق الفن والموسيقى، وهي في معظمها شركات من الولايات المتحدة

(٥) الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المادة ١٠ - تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

الأمريكية أو شركات لها حضور قوي في الولايات المتحدة. وتسيطر هذه الشركات على أوساط الترويج للفنانين وعروضهم على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، يتعين أن تنظم العروض المباشرة التي يقدمها موسيقيون كوبيون في الولايات المتحدة في إطار التبادلات الثقافية، دون إمكانية إبرام عقود تجارية مباشرة بين الطرفين، كما هو متعارف عليه في العالم قاطبة، مما يحول دون إمكانية جني أي مكاسب اقتصادية.

وذلك ما حدث مع فنانين كوبيين من قبيل بوينا في وأوسماني غارسيا وبارتيس بريفاداس وإل سيبتيتو سانتياغيرو (الذي رُشح لنيل جائزة غرامي) ورينيه أرانسيبيا، منتج المواد السمعية البصرية، الذي تروج لعروضه شركة ''إغريم'' (EGREM) للتسجيلات والطبعات الموسيقية. وحدث الشيء نفسه كذلك لموسيقيين كوبيين مشهورين مثل إيفيت سيبيدا، ولا شانغارا هابانيرا، وأوركسترا إليتو ريفي وتشارانغون، التابعين لشركات ووكالات أخرى ذات تمثيل كوبي.

وخلال عام ٢٠١٣، قامت شركة إغريم بالتسويق غير المعلن، عن طريق رجال أعمال أجانب، لتسجيلات موسيقية كوبية هامة، مثل مجموعة الأقراص المدمجة لخمسة أساطير كوبية وفرقة خيغانتي ديل بيني موري (*Cinco Leyendas de Cuba y Banda Gigante del Benny More*). ويقدر حجم مبيعات هذا المنتج بما عدده ٠٠٠ ٥ وحدة تناهز أسعارها ٢٠ دولارا. ونتيجة لعدم التمكن من الوصول بشكل عادي ومباشر إلى السوق الأمريكية للتسجيلات الموسيقية، ذات النفوذ الخاص في ميدان الموسيقى، سُجلت خسائر اقتصادية يصعب قياسها كميا.

ومن جانبها تأثرت صناعة السينما الكوبية على مستوى صادراتها المحتملة إلى الأراضي الأمريكية نظرا لعدم تمكنها من حضور سوق الفيلم الأمريكي في لوس آنجلس. فهذه المناسبة الدولية التي تعد بالتأكيد أحد أهم المحافل العالمية وتشكل بدون شك منفذا للوصول إلى سوق السينما في أراضي الولايات المتحدة، موصدة في وجه هيئة المبيعات الدولية للمعهد الكوبي للصناعة السينمائية.

وثمة قيود شديدة كذلك على مشاركة الطلاب والأساتذة الكوبيين في مختلف الأنشطة المنظمة في الولايات المتحدة مثل المسابقات والمهرجانات وأوراش العمل وغيرها من الأنشطة المنظمة في جميع التخصصات من قبيل المسرح والرقص والباليه والرسم والموسيقى. وفي هذا الصدد، تحظر الحكومة الأمريكية على مؤسساتها التعليمية أن تبرم مع نظيراتها في كوبا اتفاقات ثقافية من شأنها أن تتيح التنمية الثقافية وتطوير الإبداع الفني لطلابنا.

والرياضة الكوبية، المعترف بها في جميع أنحاء العالم لإنجازاتها الكبيرة في كثير من الأنشطة الرياضية من جميع الفئات، تواجه بدورها عقبات عديدة تحول دون تطورها وتعزيزها.

وما فتئت سياسة الحصار تعيق وتمنع قيام علاقات عادية ومباشرة مع المؤسسات الرياضية الدولية ومشاركة الرياضيين في البطولات الكبرى التي تجري في الولايات المتحدة أو في كوبا، حيث إن بعدها الذي يتجاوز حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تفرضه يزيد من التكاليف التي تتكبدها كوبا للوصول إلى التمويل الخارجي ويعرقل شراءها للمعدات الرياضية.

واضطرت الفرق الرياضية الكوبية إلى العدول في بعض الحالات عن شراء معدات مطلوبة لأغراض المنافسات الرياضية على أعلى المستويات، لأنها معدات تنتجها شركات من أمريكا الشمالية. ولجأت في حالات أخرى إلى أسواق بعيدة لشرائها بأسعار أعلى بكثير.

وعلى الرغم من هذه السياسة العدائية، واصلت الحكومة الكوبية عملها من أجل ضمان إتاحة ممارسة الرياضة لجميع مواطنيها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى إن آثار الحصار تتبدى يوميا في أوجه قصور تؤثر في تطور هذا الميدان.

وواجهت كوبا قيودا أعاقت اقتناءها لمعدات رياضية من طراز لويسفيل (Louisville) وويلسن (Wilson) وإكسبات (Xbat) ورولينغز (Rawlings) وإيستون (Easton) التي تنتجها الشركات الأمريكية، معظمها إلزامي وفقا للقواعد الرسمية للاتحادات الدولية. ونتيجة لذلك، اضطرت كوبا للجوء إلى بلدان ثالثة لشراء تلك المعدات، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية.

ولم يتمكن معهد الطب الرياضي من شراء المحاليل والمواد المرجعية التي يحتاجها مختبر مكافحة تعاطي المنشطات لأنها من صنع شركات أمريكية أو فروع تابعة لها في بلدان ثالثة. وهذا هو الشأن بالنسبة لمنتج الأجسام المضادة الوحيدة النسيلة الذي تستفرد بإنتاجه شركات أمريكية ويستخدم لتحديد وجود مادة الإريثروبويتين البشري، التي تقوم دليلا على تعاطي المنشطات. والشيء نفسه ينطبق على مركب دموي يستخدم لإصدار بطاقة الدم الخاصة بالرياضيين الكوبيين.

ولم يتمكن أخصائيو مركز البحوث الرياضية من المشاركة في ملتقيات علمية عقدت في الولايات المتحدة، كما تعذر على الخبراء الأمريكيين حضور الفعاليات التي تنظم في كوبا. ويواجه رياضيو المراكز التعليمية صعوبات من هذا القبيل حيث يحرمون من إمكانية

إجراء التدريبات المشتركة. وأُلغيت خلال الفترة قيد الاستعراض زيارات مقررة لست مجموعات من الأمريكيين الراغبين في إجراء تبادلات رياضية، لعدم تمكنها من الحصول على التراخيص اللازمة للسفر إلى كوبا.

ثانيا - الحصار يعوق تنمية البلاد: الأضرار التي لحقت بقطاع الاقتصاد الخارجي

”ونحث الدول بشدة على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي والميثاق وتعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية على نحو تام وعن تطبيق تدابير من هذا القبيل“[٦].

إن المتوخى من تطبيق مجموعة التدابير المفروضة بموجب الحصار هو عرقلة مسيرة التنمية في البلد، وتغذية مشاعر الإحباط واليأس بشكل متعمّد في صفوف المواطنين الكوبيين على نحو ما سلف ذكره.

والأضرار التي يسببها هذا الحصار تطال جميع مجالات الاقتصاد في البلد، إذ لا يسلم أي قطاع من نظام العقوبات الانفرادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة.

ويشكل الحصار في ظل الظروف الراهنة عائقا خطيرا أمام حصول البلد على قروض بشروط مواتية، ونقل التكنولوجيات، وتعبئة رأس المال الأجنبي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية البيئة واندماج البلد بشكل كامل في الاقتصاد العالمي.

والخسائر التي يتحملها الاقتصاد الكوبي تقدر سنويا بمليارات الدولارات، جلها خسائر ناجمة عن ضياع الدخل المتأتي من صادرات السلع والخدمات؛ والتكاليف الناجمة عن تغيير المواقع الجغرافية للمعاملات التجارية، وبخاصة تلك المترتبة عن تجميد المخزونات؛ والخسائر النقدية المالية التي تعزى إلى تعرض الجهات الفاعلة الاقتصادية لتقلبات أسعار الصرف (إذ لا يمكن استخدام الدولار في المدفوعات والمقبوضات) وزيادة تكاليف التمويل.

ولعل القطاع الأكثر تأثرا بالحصار هو قطاع السياحة وما يرتبط به من أنشطة اقتصادية. ففي الفترة التي يتناولها هذا التقرير، تشير التقديرات إلى أن السياحة الكوبية قد تكبدت خسائر تبلغ قيمتها ٢ ٠٥٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجالات مهمة مثل الخدمات، وعمليات وكالات السفر والتأمين اللوجستي، وكلها مجالات حيوية لهذا القطاع.

---

(٦) الفقرة ٢٦، ”المستقبل الذي نصبو إليه“، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨).

وبموجب قوانين الحصار، يتعذر على صناعة السياحة الكوبية العمل بشكل منظم مع السوق الأمريكية التي تعد مصدرا للسياح، بما في ذلك ترتيبات تشغيل سفن الرحلات السياحية واستغلال المراسي والممرات الملاحية في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم تجاوزها للحدود الإقليمية، تؤثر في نهاية المطاف في الأسواق السياحية الأخرى. إذ تتكبد وكالتا الشركة الكوبية هافاناتور (Havanatur)، ومقرهما في كندا *(Hola Sun Holidays Limited)* و *Canada Inc. Caribe Sol* تكاليف إضافية من أجل تشغيل بطاقات الائتمان. حيث بلغت رسوم التشغيل المفروضة على هاتين الوكالتين ٣,٧٩ في المائة، وهي نسبة تزيد بمقدار ١,٦ في المائة عن تلك التي تحمّل على غيرها من شركات تشغيل الجولات السياحية التي يقع مقرها في كندا.

ونتيجة لاستحالة استخدام بوابات الدفع التي تعتمد دولارات الولايات المتحدة في معاملاتها من قبيل WebPay، و PayPal و PayOnline وغيرها، وهي الأكثر استخداما في السوق، تضطر كوبا إلى تطوير برمجيات إلكترونية للدفع عبر شبكة الإنترنت مصممة خصيصا لشبكة الأعمال التجارية الموجودة في الخارج. وفي عام ٢٠١٢، تم إدماج بوابة Azubapay بتكلفة ٤ ٠٠٠ يورو لتغطية مصاريف التكامل والتكييف المحلي. ونظرا للحاجة إلى توافر أكثر من بوابة واحدة، فإننا سوف نضطر إلى اقتناء بوابة إضافية بمبلغ مماثل. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد الرسوم المفروضة على المعاملات المالية المتعلقة بكوبا، والتي تعتبر معاملات عالية المخاطر بسبب الاضطهاد الذي تمارسه وكالات الحكومة الأمريكية، بأكثر من ١ في المائة عن المتوسط الدولي.

وتشكل التنمية الصناعية في البلد قطاعا آخر يتكبد خسائر تقدر بنحو ٩٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتعزى أساسا إلى اختلافات في أسعار الاستيراد بسبب التحويل الجغرافي للأسواق، والتكاليف الإضافية المرتبطة بتجميد الموارد في الأسواق النقدية والأضرار النقدية – المالية.

وتواجه قطاعات صناعة الفولاذ والإنتاج المحلي للآلات والمعدات؛ وتصنيع المعدات الطبية والتجهيزات الطبية؛ والسلع الاستهلاكية الأخرى وصناعة إعادة التدوير، وغيرها من مجالات الصناعة الكوبية، عقبات مستمرة لضمان سلسلة الإنتاج والاستيراد والتسويق فيما يتعلق بجميع أنواع المنتجات التي يحتاج إليها البلد لتحقيق نموه الاقتصادي.

وفيما يخص قطاع المياه في البلد، وهو قطاع ذو أهمية حيوية لضمان حصول جميع المواطنين على المياه ومرافق الصرف الصحي، أفادت مؤسسة كوباهيدروليكا

(Cubahidraulica) تكبد خسائر بلغت ٣,٧٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، نتيجة صعوبات في العثور على الأسواق المناسبة لاستيراد المواد الأولية وتغطية تكاليف تمويل عمليات الشراء.

ويقدر قطاع البناء والتشييد خسائره بنحو ٢٧,٦ مليون دولار بسبب عجزه عن الحصول على تكنولوجيات بناء أكثر كفاءة وأخف وزنا وأقل استهلاكا للمواد الأساسية ومكونات الطاقة.

وأثر الحصار كذلك على جميع وسائل النقل (البحرية والجوية والبرية؛ وخدمات الموانئ والمطارات؛ وبناء الطرق وشبكات الطرق السريعة وصيانتها)، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياحة وبباقي مناحي الحياة الاقتصادية. وقد بلغت قيمة الأضرار التي تكبدها هذا القطاع ٥٤٠,١ مليون دولار أمريكي.

أما قطاع الطيران المدني، وهو وسيلة النقل الرئيسية التي يعتمد عليها الزوار الوافدون إلى البلد، فقد بلغت الخسائر التي تكبدها ٢٧٥,٨ مليون دولار نتيجة لمختلف العقبات التي واجهها في هذه المرحلة.

واضطرت شركة الخطوط الجوية الكوبية لتغيير مورد خدمات بوابات الدفع عبر الإنترنت بعد أن أبلغها مصرف Credit Mutuel في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بعدم قدرته على قبول المبالغ المدفوعة بواسطة بطاقتي الاعتماد فيزا وماستركارد لفائدة شركة الخطوط الجوية المذكورة.

وعلاوة على ذلك، لم تتمكن الشركة، لدى إعادة فتح عملياتها في الخط الرابط بين هافانا وساو باولو، البرازيل، من تشغيل نظام الفوترة والتسوية (BSP)[٧] مما قيد مبيعاتها فيما يتعلق بالخط المذكور.

ويشكل مجال الاتصالات الكوبية أحد المجالات الأكثر تضررا في هذا البلد، ويتعرض لأنواع شتى من الهجمات التي تشنها عليه الولايات المتحدة الأمريكية. فبالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية الناجمة عن السياسة العدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة، والتي تقدر بصورة متحفظة بمبلغ ٣٤,٢ مليون دولار أمريكي، يتعرض الفضاء الإلكتروني اللاسلكي لانتهاكات مستمرة، حيث تُستخدم تكنولوجيات معلوماتية جديدة لزعزعة استقرار المجتمع الكوبي.

(٧) نظام الفوترة والتسوية: هو نظام موحد مخصص لكل من وكالات الخطوط الجوية والسفر يتيح وسيلة مبسّطة لإدارة تذاكر السفر الجوي وإصدارها.

ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أبلغت الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأنه حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وُجهت من الولايات المتحدة إلى كوبا ٢١٩ عملية إرسال بالجملة لرسائل البريد المتطفل أو الرسائل القمامة تتضمن ما مجموعه ٧٤٦ ٠٥٥ ١ نصا من النصوص غير المرغوب فيها الموجهة إلى شبكة الهاتف المحمول في الجزيرة، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الأمريكي والدولي.

ولم يكن مصدر الهجمات مقتصرا على شبكة زونزونيو، وهي عملية سرية تنظمها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا تم الكشف عنها مؤخرا من قبل وكالة الأنباء أسوشييتد برس (Associated Press) وأدانتها كوبا والعديد من المؤسسات الدولية، حيث تتعرض شبكة الهاتف الكوبية أيضا منذ عام ٢٠١١ إلى هجمات بالبريد المتطفل مصدرها مشاريع حكومية أخرى، هدفها المعلن هو ''تغيير النظام القائم في كوبا'' ومنها مشروع مارتينوتيثياس (Martínoticias).

ففي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، نفذت مؤسسة مارتينوتيثياس أول عملية من سلسلة من عمليات الإرسال الجماعي للرسائل النصية الهاتفية القصيرة إلى كوبا. وتنفذ هذه الهجمات أيضا وسائط أخرى تتلقى تمويلا من حكومة الولايات المتحدة للاضطلاع بعمليات غير قانونية في كوبا، من قبيل المنشورات الرقمية ''كوبا دون رقابة'' (Cubasincensura) والجريدة اليومية لكوبا (Diario de Cuba).

وعلى غرار مشروع زونزونيو، يستخدم مشروع مارتينوتيثياس (Martinotocias) أرقام هواتف تم الحصول عليها بطرق احتيالية، في انتهاك لخصوصية المواطنين وللقوانين التي تنظم قطاع الاتصالات في كل من كوبا والولايات المتحدة.

وقد تفاقم هذا الوضع من جراء الهجمات المعلوماتية المكثّفة التي تتعرض لها شبكات المعلومات والاتصالات الكوبية، في انتهاك للقانون الدولي ولأبسط القواعد التي يفترض أن تكفل فضاء إلكترونيا سلميا ومنظما وآمنا.

ويتناقض كل ما سبق مع رفض السلطات الأمريكية منح كوبا حق الحصول على المعدات والتكنولوجيا وإمكانية الاتصال بالشبكات اللاسلكية، والاستفادة من كابلات الألياف البصرية التي تحيط بالجزيرة وغير ذلك من الموارد التي من شأنها تيسير تطور البلد وتقدمه في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢ - ١ التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

مثلما أشير إليه في السابق، فإن واقع كوبا كبلد من البلدان الجزرية النامية يحتم عليها أن تعتمد بشدة على التجارة الخارجية لأغراض الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وحشد رأس المال الأجنبي، والحصول على قروض، والتشجيع على جذب الاستثمار الأجنبي إليها والقيام فيها بأنشطة في إطار التعاون الدولي.

وفرض قوانين تتجاوز آثارها حدود الإقليم الوطني يؤثر تأثيرا مباشرا على التجارة الخارجية وإمكانية النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد، وهو أحد القطاعات المستهدفة بشكل رئيسي في الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على كوبا.

وتقدر الأضرار التي تكبدها قطاع التجارة الخارجية الكوبية خلال الفترة المشمولة بهذا التحليل بمبلغ ٣,٩ بلايين من الدولارات الأمريكية.

وتتمثل الأضرار الرئيسية في فاقد الإيرادات من صادرات السلع والخدمات نتيجة تعذر وصول المصدّرين الكوبيين إلى السوق الأمريكية.

ومن هذا المنطلق، لو تسنى طرح منتوجين اثنين فقط من المنتجات الكوبية التقليدية مثل التبغ والرم في السوق الأمريكية دون أي تمييز، لأتيح للبلد مبلغا إضافيا لا يقل عن ٢٠٥,٨ ملايين دولار أمريكي يمكن توجيهه لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنين.

وترتفع تكاليف تمويل المعاملات التجارية، لارتباطها المباشر بمفهوم ما يسمى ''المخاطر القطرية'' التي تتحدد بدورها في ضوء التلويح الدائم بفرض عقوبات على الجهات التي تتعامل تجاريا مع كوبا أو تستثمر فيها.

وتضطر كيانات التسويق الكوبية لصرف مبالغ إضافية كبيرة على الشحن والتأمين بسبب منع السفن من استخدام الموانئ الأمريكية إن كانت متوجهة الى كوبا. ونتيجة لذلك، يتعين إجراء عمليات النقل العابر للسلع في موانئ تابعة لبلدان ثالثة، مما يزيد من تكلفة عمليات التصدير والاستيراد.

أما الاستثمارات الأجنبية، فقد وضع القانونان المعروفان باسم توريتشيللي وهيلمز - بيرتون لعرقلتها في تجاهل تام لشرعية عملية التأميم التي نُفذت في البلد بانتصار الثورة في عام ١٩٥٩.

ومن مظاهر الاضطهاد التي يتعرض لها المستثمرون في كوبا منع حصولهم على التكنولوجيا المتقدمة الأمريكية الصنع؛ وإغلاق أبواب السوق الأمريكي في وجه الصادرات التي يمكن أن تنتج عن تلك الاستثمارات؛ واستحالة الحصول على أي تمويل مقدم من المصارف الأمريكية لأغراض تطوير الاستثمار الأجنبي؛ وزيادة تكلفة مصادر التمويل الأخرى في إطار الإجراءات التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية في القانون الأمريكي؛ وفرض عقوبات على كيانات البلدان الأخرى التي تجري معاملات مع كوبا.

٢ - ٢ التمويل

تشكل المتابعة الدقيقة للمعاملات المالية الكوبية إحدى السمات الأكثر وضوحا في سعي الولايات المتحدة الأمريكية الحثيث لتضييق الخناق على الاقتصاد الكوبي.

وفي ظل أجواء العولمة السائدة، لا بد من وجود علاقات طبيعية وشفافة بين المؤسسات المصرفية لضمان الموارد المالية اللازمة لدعم السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في كل بلد.

ومجال التمويل الدولي المتاح للبلد من السيناريوهات التي تتجلى فيها بوضوح أكبر الأضرار الناجمة عن التصعيد الأمريكي ضد الشعب الكوبي.

ونتيجة للضغوط الناجمة عن الحصار، ثمة اتجاه متزايد نحو إقدام المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية على إغلاق الحسابات المصرفية الكوبية وكذلك على تقييد معاملاتها مع كوبا.

وبالتالي، تضطر الشركات الأجنبية التي كانت تتعامل مع تلك المصارف لإتمام معاملاتها عن طريق مصارف وسيطة لا تتوفر فيها بالضرورة على حسابات خاصة بها. ونتيجة لذلك، يُحمل المستورد الكوبي مصاريف إضافية برسم الاستعانة بوسطاء في تنفيذ المعاملات.

وهكذا، يصعب تقييم آثار إلغاء وتقييد الخدمات المقدمة من المصارف المراسلة تقييما كميا من حيث زيادة التكاليف التي يتكبدها المستوردون الكوبيون الذين يضطرون لتعديل الهياكل التي يعتمدونها عادة في القبض والدفع.

وتضاف إلى ما سبق الأضرار الاقتصادية المتكررة والمستمرة المتكبدة بسبب ارتفاع مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة التقلبات في أسعار الصرف، إزاء استحالة

استخدام الدولار الأمريكي كعملة للسداد والاضطرار لاستخدام عملات أخرى للقبض والدفع في البلد.

وتتمثل الصعوبات التي تعرقل سير النظام المصرفي في العديد من العقبات يُذكر منها ما يلي:

(أ) علقت وكالة رويترز (*Reuters*) في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣ الخدمات الإعلامية المصرفية والمالية التي كانت تقدمها ليس فقط للمؤسسات المصرفية الكوبية وإنما أيضا لكيانات أخرى من كيانات التجارة الخارجية. وقد تسبب هذا الإجراء في نكسة تكنولوجية استتبعت حدوث تأخيرات واضطرابات وارتفاع تكاليف المعاملات المصرفية.

ونتيجة لذلك، أصبحت المفاوضات مع المصارف الأخرى تتم عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف، مما يحد من قدرة المؤسسات الكوبية على التواصل بطريقة مهنية ومأمونة مع المؤسسات المالية الدولية؛

(ب) مواجهة صعوبات مع خدمة الإرسال التي تقدمها شركة DHL (الدوائر البريدية الكوبية) لتعذر مرور الوثائق عبر أراضي الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) رفضت وكالة سويفت (SWIFT)[٨] للبلدان الأمريكية مرة أخرى هذا العام منح مجموعة المستخدمين الكوبيين (Grupo de Usuarios de Cuba) الإذن لحضور المؤتمر الثاني لمنطقة أمريكا اللاتينية الذي عقد في أحد بلدان أمريكا اللاتينية في تموز/يوليه ٢٠١٣. فقد وجهت هذه المؤسسة الدولية من مقرها الموجود في أحد دول المنطقة، رسالة تفيد عدم تمكنها من قبول أي تسجيل لمواطنين كوبيين للمشاركة في المؤتمر، بسبب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا؛

(د) الإقدام دون سابق إنذار على سحب ترخيص أستارو (Astaro) من أحد المصارف الكوبية، وهو منتج يستخدم كجدار ناري (*firewall*)[٩] في مجال الاتصال بشبكة الإنترنت. وكان الترخيص مملوك لإحدى الشركات الأوروبية التي أُدمجت في مؤسسة بريطانية/أمريكية.

---

(٨) جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم.

(٩) جزء من نظام أو شبكة من تكنولوجيا المعلومات مصمم لوقف عمليات الدخول غير المأذون بها مع السماح في الوقت نفسه بإجراء الاتصالات المأذون بها.

وتؤدي مجموعة القيود المفروضة على البلد إلى زيادة تكاليف جميع المعاملات نظرا للحاجة إلى الاستعانة بأطراف ثالثة.

وبالإضافة إلى ذلك، ظلت كوبا عاجزة عن تجديد اشتراكها في خدمات مصرف ألمناك (Bankers's Almanac)، التي تكتسي أهمية كبيرة في مجال مراسلات المصارف التجارية، وذلك منذ اندماجه مع شركة أكويتي (Accuity) ذات الرأسمال الأمريكي.

وقيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات على مجموعة من المصارف الأجنبية لإقدامها على إجراء مفاوضات أو معاملات مع كوبا أو المشاركة فيها بأي شكل من الأشكال يؤدي إلى عرقلة علاقات المراسلة بين المصارف الكوبية والمصارف الأجنبية، وكذلك الاستثمارات المباشرة ومشتريات السلع للاقتصاد المحلي في المستقبل.

وكذلك شرعت المصارف الأجنبية في إغلاق حسابات المؤسسات المصرفية الكوبية وإلغاء مفاتيح تطبيقات إدارة العلاقات (RMA)[١٠]، وفي بعض الحالات دون إشعار مسبق وأثناء سير العمليات التجارية.

ونظرا للنفوذ الواسع للمصالح الأمريكية في المنطقة، يتعذر تحويل الأموال من أمريكا اللاتينية وإليها. وفي هذا الصدد، أحرز تقدم متواضع في مجال إبرام اتفاقات المراسلة. ويؤثر هذا الوضع بشكل مباشر في التحويلات المالية الأسرية الموجهة إلى كوبا، سواء منها تلك الصادرة عن مواطنين كوبيين مقيمين في بلدان أمريكا اللاتينية، أو عن العدد الكبير من أقارب طلاب المنطقة الذين يتابعون دراستهم في كوبا. وبالتالي، يضطر المعنيون لإرسال إعاناتهم المالية باستخدام وسائل غير مصرفية أو غير رسمية.

وقد أدى فرض الحصار وتطبيقه خارج الحدود الإقليمية إلى رفض بعض المصارف الأوروبية التصديق على خطابات اعتماد بالدولار، وإن كانت قابلة للدفع باليورو، وتظهير صكوك الدفع هذه متى كانت صادرة عن مصارف كوبية.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تكبد النظام المصرفي الكوبي خسائر تسببت فيها ٢٧ مؤسسة مصرفية أجنبية، بطرق مختلفة، حسبما يتضح من الأمثلة التالية:

- إغلاق حسابات تابعة لمؤسسات مصرفية كوبية من قبل ستة مصارف أجنبية: أربعة منها في أوروبا وواحد في آسيا وواحد في أمريكا اللاتينية.

(١٠) تطبيقات إدارة العلاقات: أذونات تتبادلها المصارف المراسلة تسمح بترشيح الرسائل ونوع الرسائل الموجهة والحد من تدفقها.

- إنهاء اتفاق مراسلة مع مؤسسة مصرفية في أوروبا.
- إلغاء خمسة مفاتيح لتطبيقات إدارة العلاقات (RMA) عن طريق وكالة سويفت من جانب مصرفين في أمريكا اللاتينية ومصرفين من آسيا ومصرف واحد من أوروبا.
- رفض خمسة مصارف تقديم خدمات مصرفية: ثلاثة منها في أوروبا ومصرفان في آسيا؛ وامتناع عشرة مصارف عن إتمام عمليات مصرفية محددة في أوقات معينة، خمسة منها في أوروبا ومصرفان في آسيا وثلاثة مصارف في أمريكا اللاتينية.
- رفض سبعة مصارف أجنبية تجهيز و/أو تصديق خطابات الاعتماد، ستة منها في أوروبا ومصرف واحد في أمريكا اللاتينية.

وقد شددت السلطات الأمريكية في الآونة الأخيرة سياستها المتمثلة في فرض غرامات مالية ضخمة على المصارف والمؤسسات المالية، من أي بلد كانت، عقابا لها على إقامة علاقات طبيعية مع كوبا.

ولعل أكثر الحالات خطورة وإثارة للقلق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، هو ما حدث مع المصرف الفرنسي BNP Paribas، وهو أحد أكبر المصارف الأوروبية. وتفيد جميع المعلومات المتاحة أن السلطات الأمريكية قد فرضت عليها ''غرامة ضخمة'' بمبلغ ٨,٩٧٠ ملايين دولار لانتهاك أحكام الحصار المفروض على كوبا والعقوبات المفروضة على بلدان أخرى.

ونتيجة لذلك، ألغى مصرف BNP Paribas جميع تعاملاته مع الكيانات الكوبية، مما يشكل عائقا إضافيا للعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

قد أبقت الحكومة الأمريكية على مدى أكثر من ٥٠ عاما على القوانين واللوائح والممارسات التي تدعم سياستها التي تفتقر إلى الشرعية والمشروعية، والتي وُضعت عمدا لتضييق الخناق على كوبا ماديا وماليا.

٣-٢ المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الأخرى في مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية

كجزء من العدوان الاقتصادي على كوبا، ظلت سرقة العلامات التجارية وبراءات الاختراع الكوبية على حالها دون تغيير وهدفها الواضح هو مواصلة الإضرار باقتصاد البلد.

وفي هذا السياق، اعتمد ما يعرف بالمادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ ودخلت حيز النفاذ.

وقد قضت هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية قبل ١٢ عاما مضت أن المادة ٢١١ تتنافى مع التزامات المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية التي قطعتها الولايات المتحدة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

وقد دعت هيئة تسوية المنازعات أيضا حكومة الولايات المتحدة إلى إلغاء هذا التدبير الذي يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في ذلك الاتفاق الذي تدخل الولايات المتحدة طرفا فيه.

وتثير المادة ٢١١ لدى أعضاء منظمة التجارة العالمية رفضا متزايدا نظرا لتداعياتها الخطيرة على النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي تدّعي الولايات المتحدة أنها من مناصريه.

وتشكل السياسة الأمريكية التي ترمي باستماتة إلى تخريب الاقتصاد الكوبي بأي ثمن، وهذه المرة في مجال الملكية الصناعية، انتهاكا سافرا ومستهترا لالتزامات الولايات المتحدة في مجال الملكية الصناعية، وهي الالتزامات التي تتعهد بموجبها بحماية العلامات التجارية للشركات والمؤسسات الكوبية.

ذلك أن القانون الدولي ينص على أن الولايات المتحدة تقع عليها مسؤولية مواءمة قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها القضائية والإدارية مع الالتزامات المنوطة بها بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع التي هي طرف فيها.

ولا تزال هناك حتى الآن دعاوى قائمة رفعها البعض في الولايات المتحدة ضد دولة كوبا للاستحواذ على سبيل التعويض على علامات وبراءات اختراع كوبية، مستندين في دعاواهم تلك إلى أحكام قانون التأمين من خطر الإرهاب، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢ والذي يتواصل نفاذه حتى هذا العام.

ومن جانبها ما فتئت كوبا تفي، دون أي تمييز، بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية، مما كفل تسجيل أكثر من خمسة آلاف علامة تجارية وبراءة اختراع أمريكية في البلد.

ثالثا – الحصار ينتهك القانون الدولي: تطبيقه خارج حدود الولاية الإقليمية

تلحّ الإدارة الأمريكية على أنها بصدد ''تخفيف حدة'' السياسة العدوانية التي تنتهجها ضد كوبا. بيد أن الحقائق تشير إلى نقيض ذلك.

فالسمة الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة حاليا تتمثل في إصرارها على معاقبة الأطراف الثالثة التي تقيم علاقات طبيعية مع كوبا، وادعائها السخيف بأن تشريعاتها تكتسي طابعا عالميا عندما يتعلق الأمر بالشعب الكوبي.

إن هذا السلوك يتعارض مع جميع قواعد القانون الدولي التي تعزز التعايش السلمي بين دول العالم، بدءا من ميثاق الأمم المتحدة ذاته. وهو يعكس الرغبة العارمة في الهيمنة المتأصلة في تصرفات الحكومة الأمريكية التي تصدر قوانين تدعي أنها ملزمة لأطراف ثالثة كيما تقحمها في العدوان الذي تمارسه ضد شعبنا.

ولإعطاء فكرة عن نطاق الاضطهاد المالي الذي تتعرض له كوبا، قامت حكومة أوباما خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وحدها بإجبار ٣٦ مؤسسة أمريكية وأجنبية على دفع ما يقرب من ٢,٦ بليون دولار أمريكي لإقامة علاقات مع كوبا وبلدان أخرى. وتضاف الآن إلى هذه التدابير التعسفية الغرامة المالية المفروضة على المصرف الفرنسي Paribas BNP، بحيث يرتفع ذلك المبلغ ليصل إلى أكثر من ١١ بليون دولار.

١-٣ العقوبات المفروضة على الكيانات الكوبية

- في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وكجزء من محاولة تبرير إدراج كوبا في القائمة الزائفة بالدول التي ترعى الإرهاب، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تقريره السنوي بشأن أصول البلدان المدرجة في القائمة الانفرادية. ووفقا للتقرير المذكور، بلغ حجم الأموال المجمدة التي تملك حكومة كوبا أو مواطنون كوبيون حصصا فيها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ما قدره ٢٥٣,١ مليون دولار، أي بزيادة ٨,١ ملايين مقارنة بعام ٢٠١١.
- وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، أعلن الموقع الشبكي الكوبي للصحافة الرياضية جيت. كوم (*Jit.com*) أن حكومة الولايات المتحدة رفضت منح تأشيرات للمسؤولين الرياضيين خوسيه غارسيا إيتشيريتا مينينديز وويليام غارسيا بينيتيز، اللذين كانا سيشاركان بصفتيهما حكما ورئيسا للوفد الكوبي، على التوالي، في منافسات بطولة الجمباز للبلدان الأمريكية المعقودة في بورتوريكو. وأضاف الموقع

المذكور أن كوبا قد تتعرض لغرامة مالية لعدم إرسال حكم كما تقتضيه شروط المسابقة.

- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أعلن قسم رعاية المصالح الكوبية في واشنطن العاصمة التعليق المؤقت للخدمات القنصلية بسبب رفض المصرف الأمريكي M&T تشغيل حسابات البعثات الدبلوماسية الكوبية في الولايات المتحدة.

وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أفاد المكتب الدبلوماسي الكوبي أنه على الرغم من المفاوضات المكثفة التي أجريت، تعذر العثور على مصرف له مقر في الولايات المتحدة، لديه استعداد لتولي إدارة حساباته المصرفية، وهو وضع مستمر حتى إتمام كتابة هذا التقرير.

ونتيجة لذلك، تم تعليق الخدمات القنصلية المقدمة لأكبر جالية كوبية في الخارج، مع ما يترتب على ذلك من تأثير في الزيارات الأسرية بين البلدين، وكذا التبادلات في مختلف المجالات خلال الربع الأول من هذا العام.

- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعذر على أمناء المكتبات الكوبية التابعة للمركز الإعلامي الوطني للعلوم الطبية وشبكته المتخصصة في شؤون الصحة، وهيئات أخرى مماثلة في البلد، المشاركة في الحلقة الدراسية الإلكترونية المجانية ''الاتصال العالمي بين أمناء المكتبات الجدد: أفضل الممارسات والنماذج والتوصيات''، لأن تدابير الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا حالت دون تمكن هؤلاء المهنيين من الاستعانة بالأدوات المعلوماتية وخدمات مجموعة برامجيات أدوبي (*Adobe*).

- وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وقع الرئيس أوباما قانون المخصصات الموحدة المتعلق بالسنة المالية ٢٠١٤ الذي يستنسخ البنود التي تحظر على المؤسسات المصرفية الأمريكية توفير التمويل لعدة دول من بينها كوبا.

- وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، عُلم أن الشركة الأمريكية إيدكس EDX، التي ترعى دورة على شبكة الإنترنت بشأن الديناميكا الهوائية الحديثة وتصميم الطائرات الحديثة، منعت انضمام الطلاب الكوبيين إلى الدورة.

- وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٤، أفيد أن منصة التعلم الإلكترونية Coursera، التابعة لجامعة ستانفرد (Stanford)، منعت المستخدمين الكوبيين من الدخول.

- وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز *The New York Times* أن موقع جمع التبرعات *Indiegogo.com* قد جمد الأموال التي تم جمعها لفائدة المخرج

الكوبي ميغيل كويولا، عندما تبيّن له أن تحويل الأموال إلى كوبا أو إلى أحد المقيمين في كوبا يمكن أن يشكل خرقا للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

- وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أكدت الشركة الأمريكية تومسون رويترز Thomson Reuters لشركة المحاماة التي تمثل كوبا في الولايات المتحدة أن وزارة الخارجية قد منعت الصفقة المقترحة لتصدير نسخة محدودة من برمجيات التحليل المالي إيكون (Eikon) إلى كوبا لأنها ''لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا''.

٣-٢ تطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة

- في ٢٨ حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٠٣٠ ٩٤٩ ٢ دولارا على المصرف الإيطالي إنتيسا سان باولو (Intesa Sanpaolo S.p.A)، لمخالفته قوانين الحظر المفروض على كوبا وخرقه لنظام العقوبات المفروضة على بلدان أخرى. ووفقا للبيان الصادر عن المكتب، أجرت المؤسسة المصرفية المذكورة ٥٣ عملية تحويل لفائدة كوبا بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ بمبلغ مجموعه ٣٢٦ ٦٤٣ ١ دولارا.

- وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن شركة *American Express Travel Related Services Company Inc* قد وافقت على دفع مبلغ ١٢٠ ٢٢٦ ٥ دولارا لمخالفتها لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، جراء بيعها ٤٨٧ ١٤ تذكرة سفر جوية في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للسفر إلى كوبا انطلاقا من بلدان ثالثة.

- وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة مالية قدرها ٥٠١ ٣٩ دولار على الشركة الأمريكية *World Fuel Services Corporation*، ومقرها في ميامي، المتخصصة في الخدمات اللوجستية لتوريد الوقود عبر الطرق الجوية والبرية والبحرية. ووفقا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قامت شركتان تابعتان للشركة المذكورة بتقديم خدمات غير مرخص بها إلى ٣٠ رحلة جوية متوجهة إلى كوبا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

- وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عُلم أن الشركة الأمريكية *PayPal* قد أوقفت تبرعا مقدما من المواطن الكندي تيري شوشاك (Terry Shewchuck) إلى شبكة من العيادات البيطرية في كوبا لتعارضها مع قوانين الحظر.

- وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عُلم أن PayPal قد جمدت أموال فرقة موسيقى الروك الألمانية، كانت مخصصة لتمويل جولة في كوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لانتهاكها العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وقد أدان هذا الإجراء العديد من المنظمات الاجتماعية الألمانية.

- وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢١٠٣، قامت شركة PayPal ذاتها مرة أخرى بتجميد حساب متجر هيرزبورغ للشاي الألماني (*Herzberg Tea Shop*) في هامبورغ، لمخالفته قوانين الحظر.

- وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة مالية قدرها ٧٠٠ ٣٤ دولار على فرع الشركة الأمريكية Ameron International Corporation في كولومبيا لقيامه مرتين ببيع أنابيب خرسانية إلى مؤسسة تقيم شراكة مع كوبا، وذلك في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣، أصدرت المحكمة الاتحادية للمنطقة الجنوبية في نيويورك أمرا قضائيا يقضي بأن يقدم مصرفا *Intensa Sanpaolo S.p.A* و Santander S.A معلومات عن الحسابات المصرفية الخاصة بالكيانات الكوبية المفتوحة في أي فرع من فروعهما في العالم. وقد أصدرت المحكمة هذا الأمر بناء على دعوى رفعها المدعي ألدو فيرا (Aldo Vera)، من أجل الاستحواذ على تلك الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المدعون فيرا وفيولدو (Villoldo) وهاوسلر (Hausler) إلى المحكمة ذاتها أن يقوم مصرفا Standard Chartered و Mercantil Commerce بتسليمهم حسابات مجمدة خاصة بكيانات كوبية تنفيذا لأحكامهم ضد جمهورية كوبا.

- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أعلنت وزارة العدل فرض غرامة قدرها ١٠٠ مليون دولار على شركة النفط السويسرية Weatherford International Ltd وخمس من الشركات التابعة لها، لمخالفتها قوانين الحظر. ووفقا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قامت الشركة المذكورة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، بإجراء ٤٤١ معاملة بمبلغ ٠٧٨ ٢٦٨ ٦٩ دولارا لبيع المعدات النفطية إلى كوبا. وتعدّ هذه الغرامة أكبر غرامة تفرض على مؤسسة غير مالية.

- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة بمبلغ ٣٠٧ ١٢٢ ٣٣ دولارات على مصرف *Royal Bank of Scotland plc* (RBS) لانتهاكه العقوبات الأمريكية ضد كوبا وبلدان أخرى. ووفقا للتقرير الصادر في هذا

الشأن، أجرى المصرف المذكور ٢٤ عملية تحويل مصرفية مع كوبا بمبلغ ٢٠٦ ٢٩٠ دولارات في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُلم أن شركة *PayPal* قد جمدت حساب المواطن الكندي ألان سامسون (Alain Samson) لمحاولته إجراء معاملة من كوبا، حيث كان يقضي عطلته.

- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُلم أن المصرف الألماني *Postbank*، الذي يوجد مقره في ولاية سارلاند، رفض إجراء معاملة لتحويل مبلغ ٥٠٠ ٢ يورو من شبكة التضامن مع كوبا Netzwerk كان موجها إلى مؤسسة حملة المملكة المتحدة للتضامن مع كوبا، وذلك لانتهاكها قوانين الحظر. وقد جُمعت هذه الأموال لفائدة المحكمة الدولية التي تنظر في قضية الكوبيين الخمسة، المنعقدة في لندن.

- وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠١٤، رفضت فروع شركة PriceSmart في غواتيمالا والسلفادور والجمهورية الدومينيكية ودول أخرى في منطقة الكاريبي إتمام عمليات بيع لفائدة مواطنين كوبيين غير مقيمين في تلك البلدان، بما في ذلك الموظفون الدبلوماسيون المعتمدون. والأهم من ذلك أن الإدارات المعنية في تلك الفروع اعتدّت بالقانون الأمريكي لا بالقانون المحلي لتبرير موقفها السخيف ذلك.

وسرعان ما جاء رد فعل الرأي العام في جميع الدول المعنية ليرفض هذا الإجراء، تدعمه في ذلك الحركات الاجتماعية وحتى كبار مسؤولي الجماعة الكاريبية.

وقد شكل موضوع الانتهاك الخطير لسيادة الدول المتضررة جزءا من مداولات الاجتماع السابع عشر لوزراء خارجية الجماعة الكاريبية الذي عقد في غيانا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤.

- وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، أفيد أن شركة Enkeli Customer Partner Srl، قد اضطرت بفعل ضغوط من مصرف BNP Paribas لإغلاق الحسابات المصرفية المتعلقة بأعمالها في كوبا، نظرا للتلويح بالغرامات التي قد يفرضها عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أفادت صحيفة (www.animalpolítico.com) (*Animal Politico*) أن وزارة الخزانة الأمريكية قد جمدت أصولا قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار تابعة للشركة المكسيكية ميكرا (Micra) المتخصصة في بيع وتوزيع المجاهر، لشرائها مجهرا

موجها لمركز الدراسات المتقدمة في كوبا. ويوجد مقر الشركة المصنعة للجهاز في الجمهورية التشيكية. وأصول الشركة المكسيكية محجوزة منذ آب/أغسطس ٢٠١١.

- وفي الشهر نفسه، كشفت وكالة الأنباء EFE وصحيفة وول ستريت جورنال (*Wall Street Journal*)، أن المصرفين الفرنسيين Societe Generale و Credit Agricole، يخضعان للتحقيق في الولايات المتحدة لإقامتهما علاقات طبيعية مع كيانات كوبية.

- وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، أفادت الصحيفة الرقمية *Diario Digital RD* (www.diariodigital.com.do) أن السفارة الكوبية في الجمهورية الدومينيكية قد رفعت دعوى ضد شركة شيل (*Shell*) لاتخاذها قرارا بوقف تزويد طائرات شركة Cubana de Aviacion بالوقود في المطار الدولي للبلدان الأمريكية في العاصمة سانتو دومينغو.

- وفي ٤ نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، عُلم أن الفرع النيكاراغوي لشركة الهاتف المكسيكية كلارو (Claro) أعلنت وقف سريان الحملة الترويجية التي تسمح للمستخدمين بتمديد طول مكالماتهم فيما يتعلق بالمكالمات الموجهة إلى كوبا بسبب قوانين الحظر.

- وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفيدَ أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد فرض على وكالة الأسفار الهولندية *CWT B.V (CWT)* غرامة قدرها ٤٨٠ ٩٩٠ ٥ دولارا لمخالفتها قوانين الحظر. ووفقا لتقرير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قدمت الشركة المذكورة خدمات السفر من كوبا وإليها إلى ما عدده ٤٣٠ ٤٤ شخصا في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

- وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعلن بيت شميدت، منسق برنامج MediCuba-Suiza أن مؤسسة Credit Suisse، وهي ثاني أكبر مصرف في سويسرا، قد رفضت إجراء معاملات بالفرنك السويسري لفائدة ذلك البرنامج لأنها تشكل انتهاكا لقوانين الحظر المفروض على كوبا.

- وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة مالية بمبلغ ٨٠٠ ٨٠٩ ٢ دولار أمريكي على شركة Decolar.com، وهي شركة مسجلة في ولاية ديلاوير، بالولايات المتحدة الأمريكية، ومقرها في بوينس آيرس، الأرجنتين، لمخالفتها قوانين الحظر المفروض على كوبا. ووفقا للتقرير الصادر عن ذلك المكتب،

قدمت الشركة المذكورة في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٢، من دون إذن من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، خدمات سفر إلى ٨٣٦ ١٧ شخصا لكي يتسنى لهم السفر جوا من كوبا إلى بلدان أخرى، باستثناء الولايات المتحدة، وإجراء حجوزات الفنادق لأغراض إقامتهم في كوبا.

- وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة مالية قدرها ٠٣٨ ٢٧٩ دولارا على شركة التأمين (*American International Group Inc.* (AIG، لمخالفتها قوانين الحظر المفروض على كوبا. ووفقا لتقرير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، انتهكت فروع شركة AIG في كندا الأنظمة المتعلقة بكوبا ٥٦٠ ٣ مرة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٩.

٣-٣ تداعيات الحصار على التعاون الدولي

- في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لم يتمكن فيكتور مارغولان، أستاذ بجامعة إلينوي، من حضور الاجتماع الدولي السابع للتصميم الشكلي لعام ٢٠١٣، في هافانا، لعدم تلقيه أي رد من وزارة الخزانة على طلبه المقدم قبل ثلاثة أشهر من أجل الحصول على إذن للسفر إلى كوبا.

- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أفاد علماء من عدة جامعات في ولاية فلوريدا أن الحصار قد عرقل بحوثهم البحرية إذ حال دون تمكنهم من السفر إلى بلدنا لتبادل الاستنتاجات مع نظرائهم الكوبيين. ومثلما لاحظ أحد الأكاديميين، كان الغرض هو التعاون مع الزملاء الكوبيين في دراسة يمكن أن تفضي إلى تحسين حالة الشعاب المرجانية ومنع الصيد المفرط وزيادة التوعية بالنظام الإيكولوجي في خليج المكسيك.

- وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أوردت الصحيفة اليومية *San Francisco Bay View* تقريرا يتعلق بالتحقيقات التي أجرتها دائرة الإيرادات الداخلية بشأن المنظمة غير الحكومية المسماة ”المؤسسة المشتركة بين الأديان لتنظيم المجتمعات المحلية“، التي كان يرأسها حتى وفاته القس لوسيوس ووكر. وتتولى هذه المنظمة الترتيب لدراسة الطب التي يتابعها مواطنون أمريكيون شباب في كوبا.

- وتلاحظ الوحدة المركزية للتعاون الطبي، التابعة لوزارة الصحة العامة، أن اللواء الطبي الغابوني لم يتمكن من تحويل مبلغ ٠٠٠ ٣٧٠ دولار نظرا لرفض مصرف BNP Paribas المهدد حاليا بغرامة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، إتمام التحويلات اللازمة.

رابعا – الرفض الشامل للحصار

تواجه سياسة الإبادة الجماعية التي يقوم عليها الحصار المفروض على كوبا معارضة متزايدة سواء على الصعيد الدولي أو داخل الولايات المتحدة الأمريكية مع ارتفاع عدد المعارضين المنادين برفع هذه العقوبات الانفرادية.

٤ – ١ المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة

ضم العديد من المشاهير والمنظمات داخل الولايات المتحدة أصواتهم لدعم هذا المطلب العادل الرامي إلى رفع العقوبات. والأمثلة التالية تثبت ذلك:

- في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣، قامت النائبة كاثي كاستور (من الحزب الديمقراطي في فلوريدا) بنشر مقال في جريدة *Tampa Bay Times* بعنوان ''ما تعلمته من رحلتي إلى كوبا'' تعرب فيه عن ضرورة اعتراف الولايات المتحدة بالتغييرات التي تشهدها كوبا. كما تحث الرئيس أوباما ووزير الخارجية، جون كيري، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع المفاوضات المباشرة مع كوبا، وتدعو لرفع الحصار وإزالة القيود المفروضة على سفر الأمريكيين أو على الأقل إصدار ترخيص عام لهذا الغرض، وتطبيع العلاقات الثنائية، وإزالة كوبا من قائمة الدول الإرهابية. وفي هذا السياق، دعت إلى تعزيز التجارة مع كوبا للاستفادة من ميناء ماريل وزيادة التعاون في مجالات من قبيل التنقيب عن النفط والبيئة. وترى كاستور أن هناك فوائد كبرى يمكن أن تتحقق لكل من تامبا والولايات المتحدة في حالة تحسين العلاقات مع كوبا.

- وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نشرت صحيفة *Northwest Florida Daily News* افتتاحية تدعو الأميركيين للسفر إلى كوبا قانونيا من خلال اتصالات ''من الشعب إلى الشعب''. ودعت الافتتاحية أيضا إلى وضع حد للحصار وحثت القراء على تجاهل عضو مجلس الشيوخ ماركو روبيو (جمهوري من فلوريدا) ونواب عن جنوب فلوريدا.

- وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، نشرت جريدة Washington Post اليومية مقالا بقلم كاترينا فاندين هويلن، وهي محررة بجريدة The Nation، بعنوان ''ينبغي للولايات المتحدة إنهاء الحظر على كوبا''. ويشير المقال إلى أن الحصار يقوم على سياسة عفا عليها الزمن، كل ما حققته هو تعزيز رفعة مكانة كوبا وعزل الولايات المتحدة عن باقي بلدان أمريكا اللاتينية؛ ويسلط المقال الضوء على الاتجاه الإيجابي للتغيرات

الاقتصادية التي تشهدها الجزيرة، مؤكدا للقراء على أن العهد الذي كانت تُهدد فيه كوبا قد ولّى وأن الولايات المتحدة ينبغي أن تعمل على توسيع دائرة نفوذها. ويدعو المقال إلى وضع حد للقيود المفروضة على سفر الأميركيين، وشطب كوبا من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب.

- وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالإشارة الى التعديل الذي اقترح النائب الأمريكي ماريو دياز بالارت (جمهوري من فلوريدا) إدخاله على قانون المخصصات للخدمات المالية في السنة المالية ٢٠١٤ والرامي إلى منع الزيارات التعليمية بين الشعبين، لقّب زعيم الأقلية في اللجنة الفرعية للخدمات المالية، خوسيه سيرانو (ديمقراطي من نيويورك) الاقتراح المذكور باسم ''قانون جاي زي - بيونسي'' وأشار إلى أن المتوخى منه هو ''إرضاء اليمين المتطرف المناهض لكوبا في ميامي''.

- وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، قام تسعة أعضاء من الكونغرس، بقيادة النائبة الأمريكية روزا ديلاورو (ديمقراطية من كونيتيكت)، بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية، يحثونه فيها على منح التأشيرات للمسؤولين والعلماء والأكاديميين الكوبيين. وأشاد النواب بالتدابير التي اتخذها أوباما فيما يتعلق بسفر العائلات واستئناف الرحلات بين الشعبين. ووصفوا قرار منح تأشيرة دخول إلى مديرة شؤون الولايات المتحدة الأمريكية في وزارة الشؤون الخارجية في كوبا ولقائها مع مساعدة وزير الخارجية روبرتا جاكوبسون، بأنه قرار عملي. ومن ناحية أخرى، انتقدوا قرار رفض منح تأشيرة دخول لعشرات الأكاديميين الكوبيين للمشاركة في المؤتمر الدولي لجمعية الدراسات الأمريكية اللاتينية[(١١)].

- وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أرسلت النائبة كاثي كاستور رسالة إلى زعماء الكونغرس تؤيد فيها سياسة المبادلات ''من الشعب إلى الشعب'' باعتبارها وسيلة للتقريب بين البلدين. وانتقدت فرض لوائح مكلفة والسياسة التي تنتهجها لجنة المخصصات في مجلس النواب والتي تقيد الحق الدستوري للأمريكيين في السفر. وأشارت إلى ضرورة تقليص البيروقراطية وتوسيع نطاق التراخيص العامة، وهو ما من شأنه أن يوفر الأموال للحكومة ويعود بالفائدة على الشركات الأمريكية الصغيرة، وصناعة السياحة ومطار تامبا الدولي. وأشادت أيضا بموقف الغرفة التجارية في تلك المدينة المعارض لتلك القيود.

(١١) مختصرها بالإنكليزية LASA.

- وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمد المؤتمر التشريعي للولايات الغربية الوسطى التابع لمجلس حكومات الولايات، الذي يضم ولايات إلينوي، وإنديانا، وآيوا، وكنساس، وميشيغان، ومينيسوتا، ونبراسكا، وداكوتا الشمالية، وأوهايو، وداكوتا الجنوبية، وويسكونسن، قرارا يدين الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مشيرين إلى أن تلك سياسة تحد من الإمكانات التجارية المتاحة.

- وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وجه القس ريتشارد بايتس، رئيس اللجنة الدولية للعدالة والسلام التابعة لمؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة، رسالة إلى سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي في البيت الأبيض مطالبا إدارة أوباما برفع الحصار، وتطبيع العلاقات مع كوبا، ورفع الجزيرة من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب.

- وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قام القس جيسي جاكسون بزيارة هافانا، حيث أعلن هناك أن الولايات المتحدة ينبغي أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وأن الكنيسة ينبغي أن تكافح من أجل ذلك.

- وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أفيد أن أكثر من عشرة زعماء دينيين في الولايات المتحدة وجهوا رسالة إلى الرئيس أوباما يطلبون إليه فيها اتخاذ ثلاث خطوات لتطبيع العلاقات مع كوبا، وهي: إقامة حوار على مستوى عال، ورفع كوبا من قائمة الدول المشاركة في رعاية الإرهاب، وإلغاء القيود المفروضة على سفر المواطنين الأميركيين. ومن الموقعين على الرسالة جون ماكولو، رئيس هيئة الخدمات الكنسية العالمية.

- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وجهت النائبة باربرا لي رسالة إلى الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري، تشكر فيها الرئيس على التغييرات التي أدخلها على سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، وتدعوه إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه. وحثته على استخدام صلاحياته الرئاسية لبدء حوار مباشر رفيع المستوى مع الحكومة الكوبية، ورفع بلادنا من قائمة الدول الإرهابية وإلغاء القيود المفروضة على المواطنين الأمريكيين الراغبين في زيارة كوبا. وأرفقت رسالة موقعة من ٥٥ منظمة أكاديمية وإنسانية ودينية وثقافية وتجارية تدعو إلى إحداث تغيير في السياسة المتبعة تجاه كوبا.

- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اعتمد مجلس الكنائس العالمي قرارا يحث حكومة الولايات المتحدة على رفع الحصار وتطبيع العلاقات مع كوبا.

- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مناسبة لجمع التبرعات لفائدة الحزب الديمقراطي، اعترف الرئيس أوباما بتقادم سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا حيث شكك في فعاليتها في ظل الظروف الراهنة. وأشار إلى ضرورة مواصلة تحديث هذه السياسة بطريقة ''مبدعة ومدروسة''.

- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أكدت النائبة الأمريكية كاثي كاستور مجددا في مقابلة أجراها معها الموقع الإخباري الرقمي Cuba Standard معارضتها للقيود التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على السفر إلى كوبا، باعتبارها انتهاكا للحقوق الدستورية للمواطنين الأمريكيين.

- وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام ذلك الموقع الإخباري، الذي يوجد مقره في نيويورك والمتخصص في الشؤون الاقتصادية، بنشر افتتاحية تفيد أن الرئيس أوباما لم يفعل سوى ''القليل لإصلاح السياسة الفاشلة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا''، وتلاحظ أن كل ما قام به هو إعادة الحالة إلى ما كانت عليه في عهد حكومة كلينتون. وحثته الافتتاحية على إجراء تغييرات جديدة باستخدام صلاحياته الرئاسية. ويضيف المقال أن هناك أقلية في الكونغرس تصر على دفاعها عن حصار يضر ''بمصالح الولايات المتحدة ويقوض قيمها''. كما يؤكد على ''الأهمية المتزايدة'' التي يكتسيها التعاون مع كوبا في مجالات من قبيل التسربات النفطية ومكافحة تجار المخدرات. ويوصي بأن ترفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب لأن وزارة الخارجية ذاتها تعترف بأن الحكومة الكوبية لا تقدم أسلحة أو مساعدة للجماعات الإرهابية.

- وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نشر الموقع الإخباري *People's World* افتتاحية بعنوان ''بعد ٥٥ عاما، حان الوقت لإنهاء الحصار المفروض على كوبا''، يقر بأن الإدارات الأميركية المتعاقبة وحلفائها في بلدان أخرى قد بذلوا كل ما في وسعهم للقضاء على العملية الثورية الكوبية. وتشير الافتتاحية إلى أن الأصوات المعارضة للحصار في الجمعية العامة للأمم المتحدة تبين مدى عزلة الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياستها تجاه كوبا. وتفيد الافتتاحية أن الحصار لم يتسبب فقط في خسائر ضخمة للاقتصاد الكوبي وفي عرقلة وصول كوبا إلى الإمدادات التقنية والطبية، ولكنه أدى أيضا إلى فقدان فرص العمل وإمكانات التصدير في الولايات المتحدة. وتدعو الافتتاحية أيضا لإلغاء القيود المفروضة على سفر الأمريكيين إلى كوبا ورفع الحصار. وتشير إلى أن إدخال هذه التغييرات سيستلزم إجراء زيارات لأعضاء الكونغرس،

والدخول في اتصالات مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية، وكتابة الرسائل إلى الصحف ومقالات الرأي في الصحافة، وتنظيم المظاهرات والمشاركة فيها.

- وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نشرت صحيفة واشنطن بوست (*The Washington Post*) بيانات أصدرها ألفونسو فانخول، رجل الأعمال في قطاع منتجات السكر، وهو كوبي الأصل، يلقي فيها بظلال الشك على السياسة الحالية للولايات المتحدة تجاه كوبا، ويقترح البحث عن حلول تتيح للمهاجرين الكوبيين إمكانية الاستثمار في كوبا.

- وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدم معهد بروكينغز (Brookings) سلسلة من المقترحات إلى إدارة أوباما، منها على وجه الخصوص: تقديم المساعدة المباشرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في كوبا، وتوسيع نطاق الرخص العامة للسفر إلى كوبا، وزيادة عدد المنتجات التي يمكن تصديرها إلى كوبا، وإلغاء الحدود القصوى المفروضة على المبالغ التي يسوغ للكوبيين الأمريكيين إرسالها إلى كوبا في شكل تحويلات أو هدايا ورفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

- وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، نشرت اليومية الرقمية *Creative Loafing Tampa* أن نان ريتش، وهو من المرشحين لمنصب حاكم ولاية فلوريدا، قد انتقد السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا ودعا إلى وضع حد للحصار. وأشار المقال إلى ما اتخذه بعض أعضاء الكونغرس من خطوات في هذا الصدد، ولا سيما عضو مجلس الشيوخ السابق بوب غراهام (ديمقراطي من فلوريدا) والنائبة الأمريكية كاثي كاستور (ديمقراطية من فلوريدا).

- وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، أعرب تشارلي كريست، حاكم فلوريدا السابق والمرشح لنفس المنصب في عام ٢٠١٤، خلال مقابلة أجريت معه في أحد البرامج التلفزيونية لشبكة HBO، عن تأييده لتغيير السياسة المتبعة تجاه كوبا ووضع حد للحصار وأشار إلى المنافع الاقتصادية التي ستعود على سكان فلوريدا من جراء تمكنهم من الاستثمار في كوبا.

- وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، نشرت المؤسسة الأكاديمية *Atlantic Council*، نتائج استطلاع للرأي عن سياسة الولايات المتحدة ضد كوبا. وتشير تلك النتائج إلى أن ٥٦ في المائة من المواطنين الأمريكيين يؤيدون تغيير تلك السياسة و ٦١ في المائة يدعمون رفع كوبا من قائمة الدول الإرهابية. وأعرب المشاركون في الاستطلاع عن تأييدهم أيضا لإجراء تغييرات أخرى مثل إلغاء القيود المفروضة على سفر

المواطنين الأمريكيين إلى كوبا ومنح الإذن للاستثمارات الأمريكية في كوبا (٦ من كل ١٠ مشاركين مشمولين بالاستطلاع) واستخدام تكنولوجيا الاتصالات الأمريكية الصنع في كوبا (٥٢ في المائة من المشمولين بالاستطلاع).

- وفي ١٣ شباط/فبراير عام ٢٠١٤، دعت افتتاحية نُشرت في صحيفة *The Sun Sentinel* إلى رفع الحصار. ومن جملة الأسباب التي ساقها كاتب الافتتاحية المنافع التي ستعود على البلدين في مجال التجارة، وتحسين التنسيق في حالات الطوارئ المناخية والاهتمامات البيئية المشتركة، ولا سيما تلك المتعلقة بخطط كوبا في مجال التنقيب عن النفط في أعماق البحار قبالة سواحل الولايات المتحدة الأمريكية.

- وفي آذار/مارس، أفادت تقارير أن النائبين الأمريكيين تيد بو (جمهوري من تكساس) وريك كراوفورد (جمهوري من أركنساس) قد وجها رسالة إلى وزير الخزانة، جاك ليو (مع توجيه نسخة منها إلى الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري) يحثان فيها الحكومة الأمريكية على النظر في إمكانية تعزيز العلاقات التجارية مع كوبا في مجال الزراعة، وأشارا إلى الفائدة التي سيجنيها المزارعون الأميركيون وقطاع الأغذية الزراعية في حال تخفيف اللوائح السارية لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز (*Los Angeles Times*) افتتاحية تدعو فيها إلى رفع الحصار ضد كوبا لإخفاقه في تحقيق هدفه الرئيسي. وأشارت الافتتاحية إلى نتائج الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة Atlantic Council وموافقتها على ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين.

- وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، نشر القس جون ماكولو، رئيس هيئة الخدمات الكنسية العالمية، والقس جويل أورتيغا دوبيكو، رئيس المجلس الكوبي للكنائس، رسالة مشتركة في الموقع الشبكي السياسي *The Hill* تقر بالتعاون القائم بين المؤسستين على مدى أكثر من ٢٠ عاما، وتحث حكومة الولايات المتحدة على إلغاء القيود المفروضة على سفر المواطنين الأمريكيين إلى كوبا؛ ورفع بلادنا من قائمة الدول الراعية للإرهاب؛ وفتح أبواب التجارة لدعم الشركات الصغيرة والتعاونيات الناشئة في كوبا؛ وإقامة حوار رفيع المستوى يرمي إلى تطبيع العلاقات الثنائية ومناقشة الخلافات القائمة في إطار احترام كرامة البلدين.

- وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤، عُقد في ميامي مؤتمر تحت شعار ”حوار بين الكوبيين“ حضره ممثلون عن مؤسسة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ومنظمة الكوبيين الأميركيين المعنيين بالعلاقات بين البلدين، ومجموعة الدراسات

الكوبية، ومنظمة الجسور الكوبية *Puentes Cubanos*، ومنظمات أخرى من قبيل منظمة السفر التعليمي إلى كوبا ومكتب واشنطن المعني بشؤون أمريكا اللاتينية، وُجهت خلاله نداءات تدعو إلى رفع الحصار وشطب كوبا من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب.

- وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أعلن النائب جيمس ماكغوفرن (ديمقراطي من ماساتشوستس) في هافانا أن مشروع حفظ فينكا فيغيا (Finca Vigia) يمكن أن يكون نموذجا للتعاون بين كوبا والولايات المتحدة في طائفة من المسائل. وقال إنه لا يتفق مع السياسة الأمريكية تجاه كوبا ووصف الحظر المفروض على سفر الأميركيين إلى الجزيرة بأنه حظر جائر ومجانب للصواب. وأشار إلى أن الحصار قد فشل ويجب رفعه.

- وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشرت يومية *Las Americas* مقابلة مع حاكم ولاية فلوريدا السابق والمرشح الحالي لنفس المنصب، تشارلي كريست، كرر خلالها موقفه لصالح إجراء تغييرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا ووصف الحصار بأنه ''سياسة فاشلة''.

- وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أُعلن عن إنشاء لجنة الإجراءات السياسية المعنية بالوضع الراهن في كوبا. وتتمثل مهمة هذه اللجنة وفقا لما يرد في موقعها على الإنترنت في التطبيع الكامل للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. وتدعو إلى تحقيق حرية السفر إلى كوبا؛ و ''حرية وانفتاح'' التجارة والاستثمار بين البلدين، وإقامة علاقات تعاون وتآزر طبيعية بين المؤسسات الأمريكية والكوبية لأغراض ''للأغراض الإنمائية أو التعليمية أو البيئية أو الإنسانية أو الطبية''؛ وتعزيز الحوار الدبلوماسي البناء القائم على الاحترام المتبادل مع حكومة كوبا في القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ وإلغاء قانوني توريتشيللي وهيلمز – بيرتون ورفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. والمدير التنفيذي للجنة هو ريكاردو هيريرو، نائب المدير التنفيذي السابق لمجموعة الدراسات المعنية بكوبا.

- وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشرت شبكة تلفزيون الصحافة *Press TV* مقالا ينقل عن مسؤول في مؤسسة Atlantic Council تأكيده من جديد أن ٥٦ في المائة من الأمريكيين يدعمون تطبيع العلاقات الثنائية. وأضاف أن هدف عزل كوبا دوليا لم يتحقق. وأورد المقال أيضا بيانات صدرت عن تيريزا غوتيريز، المنسقة الوطنية

لمشاريع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة لمركز العمل الدولي، تفيد أن العقوبات لم تكن فعالة بسبب دعم الشعب الكوبي لحكومة الجزيرة.

- وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشرت الجمعية الأمريكية للنهوض بالعلوم مقالا على موقعها على شبكة الإنترنت بشأن زيارتها الأخيرة إلى كوبا. ووصفت البرنامج بشكل إيجابي وأشارت إلى آراء أعرب عنها رئيس الجمعية أفاد فيها أن الزيارة كان لها أثر منعش للعلاقات العلمية بين البلدين.

- وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، وجه فريق ولاية إيلينوي العامل المعني بكوبا رسالة إلى الرئيس أوباما يحثه فيها على إلغاء القيود المالية وقيود السفر المفروضة على كوبا، مما سيعود بالفائدة على ولاية إيلينوي من خلال إيجاد المزيد من فرص العمل والتصدير، ولا سيما فيما يتعلق بمنتجات الأغذية الزراعية.

- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٤، نشرت صحيفة ميامي هيرالد *Miami Herald* مقالا كتبه بوب غراهام، عضو مجلس الشيوخ والحاكم السابق لولاية فلوريدا، ووليام رايلي، المدير السابق لوكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة، وهما الرئيسان المشاركان للجنة الوطنية التي أنشأها الرئيس أوباما للتحقيق في حادثة تسرب النفط التابع لشركة BP في عام ٢٠١٠ ومستقبل عمليات الحفر في أعماق البحار. واقترحا في مقالهما تعديل العقوبة التي تحظر بموجبها الولايات المتحدة على كوبا والمتعاقدين معها الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي تحتوي على أكثر من ١٠ في المائة من المكونات الأمريكية الصنع. وحثا الرئيس أيضا على إصدار التراخيص العامة لأغراض السفر والتصدير حتى يتسنى لشركات قطاع الخدمات النفطية والتصدي لحوادث الانسكابات النفطية توفير المعدات اللازمة مسبقا.

- وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، وجهت مؤسسة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا رسالة إلى وزير الخارجية، جون كيري، تنتقد فيها إدراج كوبا دون مبرر في قائمة الدول الإرهابية وتحث الرئيس أوباما على رفع اسمها من تلك القائمة.

- وفي ٥ أيار/مايو أيضا، نشر معهد بيترسون للاقتصاد الدولي كتابا بعنوان ”التطبيع الاقتصادي مع كوبا: خارطة طريق لصانعي السياسات الأمريكية“ بشأن ضرورة قيام حكومة الولايات المتحدة برفع العقوبات المفروضة على كوبا. ويتناول المنشور الفرص التجارية التي تُفوتها الولايات المتحدة مع كوبا فتستفيد منها جهات فاعلة دولية أخرى بسبب الحصار.

- وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وجه ١٦ زعيما دينيا أمريكيا رسالة إلى الرئيس أوباما يحثونه فيها على بدء حوار رفيع المستوى بين الولايات المتحدة وكوبا من أجل بحث مجموعة واسعة من المواضيع؛ وإصدار ترخيص عام يأذن بتبادل الرحلات من جميع الفئات بين الشعبين؛ ورفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب؛ وتهيئة الفرص للمواطنين الأمريكيين لدعم القطاع الناشئ للتعاونيات والمقاولات الصغرى في كوبا، مع السماح للأميركيين بشراء وبيع وتقديم المساعدة التقنية أو الاستثمارية للمقاولات الصغيرة والتعاونيات أو الاستثمار فيها. ووصفوا أيضا عمليات من قبيل زونزونيو بأنها ''غير فعالة'' و ''لا طائل يرجى منها''.

- وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، انتقدت النائبة الأمريكية باربارا لي (ديمقراطية من كاليفورنيا) في مقابلة مع أندريا ميتشيل من وكالة إن. بي. سي للأنباء، الحصار والبرامج التخريبية التي تنفذها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وحظر السفر إلى كوبا.

- وفي ١٩ أيار/مايو، قامت مجموعة مكونة من ٤٦ من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين والمتقاعدين العسكريين، والأكاديميين ورجال الأعمال النافذين، ومنهم كوبيون أمريكيون، بتوجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس أوباما تتضمن توصية له بتخفيف الحصار وسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا؛ وتوسيع نطاق تراخيص الرحلات إلى كوبا ليشمل جميع المواطنين الأميركيين؛ والدخول في مناقشات جادة مع النظراء الكوبيين في المجالات موضع الاهتمام المشترك المتعلقة بالشؤون الإنسانية ومسائل الأمن القومي (الهجرة ومكافحة المخدرات والبيئة)؛ واتخاذ خطوات لتمكين المؤسسات المالية من توفير الخدمات لدعم جميع الأنشطة المرخص بها.

- و في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، قال السيد توماس دونوهيو، رئيس غرفة التجارة في الولايات المتحدة، في سياق خطاب ألقاه في قاعة المحاضرات الرئيسية بجامعة هافانا أن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وأشار إلى أن حكومته ينبغي أن تجيز السفر من أجل تعزيز الدبلوماسية وتوسيع نطاقها بين البلدين. وأضاف أن الغرض من زيارته لكوبا هو فهم وتقييم مدى التغييرات التي طرأت في السياسة الاقتصادية الكوبية والنظر في سبل دعم تلك التغييرات عن طريق القطاع الخاص في الولايات المتحدة. وأكد للحضور أنه سيعمل لدى عودته إلى الولايات المتحدة على نقل ما شهده في كوبا إلى القادة السياسيين والشعب الأمريكي وسيقدم توصيات بشأن ما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالسياسة

التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا. وقد زار دونوهيو كوبا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ على رأس وفد مكون من ستيف فان أندل، رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة وشركة أمواي (Amway)؛ ومارسيل سميتس، نائب الرئيس التنفيذي والمدير المالي لمؤسسة كارجيل (Cargill Corporation)، ومديرين تنفيذيين ومسؤولين آخرين في غرفة التجارة بالولايات المتحدة. وقد زار الوفد خلال إقامته في كوبا المواقع المهمة المتعلقة بعملية التحديث الجاري للنموذج الاقتصادي الكوبي.

- وفي ٥ حزيران/يونيه، تداولت وكالات الأنباء أجزاء من كتاب وزيرة الخارجية السابقة، هيلاري كلينتون ''الخيارات الصعبة''. وفيما يتعلق بالحصار، تشير كلينتون إلى أنها حثت الرئيس أوباما في أواخر فترة ولايتها في وزارة الخارجية، على ''إعادة النظر في الحظر المفروض على كوبا''.

- وفي ٦ حزيران/يونيه، نشرت مجلة العلوم (*Science*) مقال رأي بقلم رؤساء الجمعية الأمريكية للنهوض بالعلوم، يفيد أن بوسع حكومة الولايات المتحدة إجراء تغيير بسيط نسبيا في أنظمتها ضد كوبا لتيسير التعاون العلمي. وأشار المقال إلى أن انعدام التعاون في قطاع الصحة العامة أمر مثير للقلق بوجه خاص. وأفاد بأن توثيق علاقات العمل سيمكن علماء كلا البلدين من تبادل المعلومات بشكل أفضل، وكشف تفشي الأمراض المعدية ومراقبتها، وتطوير وسائل أكثر اتساقا لمواجهتها. وذكر أن هذه القضية تمس المصلحة الوطنية لكلا البلدين. وأشار إلى إمكانية توسيع نطاق الترخيص العام الحالي الذي يسمح للعلماء بالسفر إلى كوبا لأغراض البحث لإتاحة المجال للتنظيم المشترك لحلقات العمل والاجتماعات العلمية.

- وفي ١٢ حزيران/يونيه، ذكرة وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون خلال عرض قدمته في السلسلة التلفزيونية المعنونة ''صناع التاريخ'' (*History Makers*) التي تبثها قناة HBO أن رفع الحصار من شأنه أن ينهض بالعلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وقالت إنه ''يجب علينا أن ندعو لإنهاء الحصار'' ونشجع على تطبيع العلاقات لنرى رد فعل كوبا. وأشارت إلى أهمية تغيير طريقة التفكير في هذه المسألة ووصفت علاقة الولايات المتحدة مع نصف الكرة الغربي بأنها أهم التزاماتها في المدى الطويل.

- وفي ١٧ حزيران/يونيه، نشرت جامعة فلوريدا الدولية نتائج استطلاع لرأي الكوبيين المقيمين في مقاطعة ميامي – ديد (Miami-Dade) تبين أن ٧١ في المائة

يرون أن الحصار لم ينجح؛ و ٥٢ في المائة يعارضون مواصلة الحصار؛ و ٨٢ في المائة يؤيدون الشركات الأمريكية التي تبيع الأدوية إلى كوبا؛ و ٧٧ في المائة يؤيدون الشركات الأمريكية التي تبيع المواد الغذائية لبلدنا؛ و ٤٨ في المائة يرون أنه ينبغي تخفيف القوانين التجارية الحالية (التي تنص على بيع نسبة محدودة من المنتجات الغذائية والأدوية إلى كوبا). وتؤيد نسبة ثمانية وستين في المائة من الكوبيين المقيمين في مقاطعة ميامي – ديد استئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا؛ ويدعم ٦٩ في المائة منهم إلغاء القيود المفروضة على سفر الأمريكيين إلى كوبا؛ ويؤيد ٧١ في المائة منهم الإبقاء على المبادلات بين الشعبين.

- وفي ١٧ حزيران/يونيه، ذكر فاكوندو باكاردي، رئيس شركة باكاردي وأحد أفراد أسرة باكاردي الرئيسيين في مقابلة أجرتها معه مجلة Cigar Aficionado أن هناك خلافا داخل الأسرة فيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا، وذكر أن استمرار الإصلاحات يعود بالفائدة على الشعب الكوبي في المقام الأول. وقال إن كوبا تدير شؤونها بطريقتها الخاصة.

- وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وصف إريك شميدت، كبير الموظفين التنفيذيين لشركة غوغل، رحلته إلى كوبا في مدونته الخاصة على شبكة الإنترنت فكتب ما يلي: ”إن الحصار الذي ينظمه حاليا قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ يحدد جميع المعاملات بين الولايات المتحدة وكوبا ... ويخضع السفر إلى هذا البلد لمراقبة هيئة أمريكية تسمى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ولم نتمكن بموجب الترخيص المقدم لنا من القيام بأي شيء عدا عقد اجتماعات العمل والنزول في فندق لا تتجاوز تكلفته ١٠٠ دولار في الليلة.... إن هذه السياسات تتحدى المنطق: فهناك عشرات البلدان التي نعتبرها حلفاء لنا ولدينا كامل الحرية للسفر إليها في حين أنها تشكل تهديدات وتثير مخاوف بالنسبة للولايات المتحدة أخطر بكثير من التهديدات والمخاوف التي تمثلها كوبا لبلدنا في هذا العقد..“. وقد كان شميدت مصحوبا في رحلته إلى كوبا بمسؤولي غوغل جاريد كوهين، وبريت بيرلماتر ودان كيسرلينغ. وقد زار العديد من المواقع المهمة، بما في ذلك جامعة هافانا للعلوم الإعلامية.

٤ - ٢ معارضة المجتمع الدولي للحصار

يكاد المجتمع الدولي يُجمع على معارضة الحصار، إذ تتكاثر السيناريوهات التي يتم فيها إصدار البلاغات الخاصة واعتماد البيانات التي تدعو إلى وضع حد لهذه السياسة غير القانونية والقاسية. وفيما يلي بعض الأمثلة في هذا الصدد:

في ٢٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٣، كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أكثر هيئات المجتمع الدولي ديمقراطية وتمثيلا لدول العالم، التأكيد بأغلبية ساحقة على رفضها للحصار حيث اتخذت، بأغلبية ١٨٨ صوتا، مقابل صوتين وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت، القرار ٨/٦٨ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وشارك في المناقشة العامة للقرار ٢٢ وفدا، منهم ممثلون عن ٧ منظمات وجمعيات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية (لا سيما مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وأوضح ١٤ وفدا آخر موقفهم المعارض للحصار بعد اتخاذ القرار.

وفي الوقت نفسه، قدمت ورقة عمل عن مسألة كوبا وأثر الحصار المفروض على الطيران المدني الكوبي خلال الدورة الثامنة والثلاثين لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي، المعقودة في مونتريال، كندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفي الشهر نفسه، أعلن وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين، في إعلانهم الوزاري الصادر عقب اجتماعهم السنوي في إطار الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، رفضهم للحصار المفروض على كوبا وللتدابير القسرية المتخذة ضد البلدان النامية.

وأصدر مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثالث والعشرون لرؤساء الدول والحكومات المعقود في مدينة بنما في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بيانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك قانون هيلمز - بيرتون، أعربوا فيه مرة أخرى عن ”رفضهم القوي لتطبيق قوانين وإجراءات مخالفة للقانون الدولي من قبيل قانون هيلمز - بيرتون وحثوا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء ذلك القانون“.

ويطلب البيان الصادر عن مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي إلى ”حكومة الولايات المتحدة الامتثال لأحكام القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعددها ٢٢ قرارا، وإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا“.

واعتمد الاجتماع العادي التاسع والثلاثون لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في دورته الوزارية في جمهورية فنزويلا البوليفارية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إعلانا بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويفيد الإعلان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع قواعد النظام الدولي للتجارة وحرية الملاحة؛ كما يدين بشدة تطبيق أي قانون أو تدبير يتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانوني هيلمز – بيرتون وتوريتشيلي، ويحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف تنفيذه؛

واعتمد الاجتماع الثالث والخمسون لوزراء منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة الذي عقد في بونتا كانا، بالجمهورية الدومينيكية، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قرارا وزاريا يعارض الحصار.

وأصدر مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بيانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على الجزيرة.

وأصدر الاجتماع البرلماني الدولي المشترك بين كوبا والمكسيك، الذي عقد يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ بيانا أدان فيه الحصار المفروض على كوبا.

وأعرب البيان الختامي لمؤتمر القمة السادس لرابطة الدول الكاريبية، الذي عقد في ميريدا، يوكاتان، بالمكسيك، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عن معارضة هذه الآلية الإقليمية لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا.

وكرر المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي استضافته الجزائر في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، التأكيد في بيانه الختامي على معارضة الحركة على مر التاريخ للتدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد البلدان النامية، وشدد مرة أخرى على إدانته الصريحة للحصار المفروض على كوبا.

وأكد البيان الختامي لمؤتمر القمة الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في سانتا كروز دي لا سييرا، بوليفيا، رفض المجموعة للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، ودعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على بلدنا.

واتخذ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في اجتماعهم المعقود في مالابو، بغينيا الاستوائية، يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بمناسبة الدورة العادية الثالثة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي، قرارا يدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا.

الاستنتاجات

تؤكد الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في الفترة المشمولة بهذا التقرير أن هذا البلد لم يتخذ أي خطوات باتجاه وضع حد لهذه السياسة الجائرة وغير القانونية، التي ما زالت تطبق منذ أكثر من ٥٥ عاما.

بل على العكس من ذلك، ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهك بشكل صارخ أحكام الجمعية العامة حيث تفيد التقارير اتخاذ العديد من الإجراءات التي تعزز سياسة الحصار. والخطاب الذي تلوكه الإدارة الحالية للولايات المتحدة بشأن التخفيف المزعوم للعقوبات المفروضة على كوبا تكذّبه الحقائق المبينة في هذه الوثيقة.

فالواقع أن حكومة الولايات المتحدة اتخذت تدابير ترمي إلى تشديد الحصار في القطاع المالي والمصرفي، كما يتبين بكل وضوح وبشكل خطير من الغرامة الأخيرة المفروضة على مصرف BNP Paribas.

وتصل الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مع الأخذ في الحسبان انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، إلى ١ ١١٢ ٥٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار على الرغم من انخفاض سعر الذهب مقارنة بالفترة السابقة. وبالأسعار الحالية، تقدر الأضرار التي تكبدتها كوبا على مر السنين نتيجة للحصار المفروض عليها بأكثر من ١١٦ ٨٨٨ مليون دولار.

ويتعذر بل ويستحيل تقدير حجم الكثير من الضرر الذي تسبب فيه الحصار. فالأرقام لا تشمل، على سبيل المثال، النكسات التي تعرضت لها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للأعمال التخريبية والإرهابية التي تشجعها وتنظمها وتمولها الولايات

المتحدة. كما أنها لا تعكس التأثير السلبي على تنمية البلد نتيجة تعذر الحصول على التكنولوجيات الجديدة في جلّ قطاعات الاقتصاد، ولا المشاق التي تتكبدها باستمرار الأسر الكوبية.

وما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

فهذا الحصار ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، كما يشكل خرقا لحق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن. وهو في جوهره ومن منطلق أهدافه عملا عدوانيا انفراديا وتهديدا دائما لاستقرار البلد. ويشكل الحصار انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان المكفولة لشعب بأكمله. كما أنه ينتهك الحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى بسبب طبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه. وبالتالي، فإن الحصار المفروض على كوبا ليس بالمسألة الثنائية القائمة بين كوبا والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من النداءات المكثفة والمتزايدة التي يوجهها المجتمع الدولي والرأي العام الأميركي نفسه إلى حكومة الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه كوبا ورفع الحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، لم تكتف حكومة الولايات المتحدة بالإبقاء على سياسة الحصار كما هي، بل وعززتها في المجال المالي والمصرفي.

وعلاوة على أن الحصار غير قانوني، فإنه يشكل سياسة لا يمكن تأييدها من الناحية الأخلاقية. إذ لم ينفذ قط ضد أي بلد آخر في العالم لهذه الفترة الطويلة نظام مماثل من العقوبات الانفرادية. وبالتالي، يجب على الولايات المتحدة أن تكف عن سوق المعاذير وأن ترفع الحصار دون مزيد من التأخير.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لا تحيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن موقفها الثابت المتمثل في رفض جميع أشكال الجزاءات التي تفرض على دولة ذات سيادة، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

فهذا الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا خارج نطاق ولايتها الإقليمية، إنما هو تحد سافر لسيادة كوبا ينتهك على نحو صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويقوّض حرية التجارة والملاحة وأبسط قواعد التعايش والاحترام بين الدول ذات السيادة، وهو يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، حيث ينكر على الشعب حقه في الحياة وفي التنمية، ومن ثم، يستحق إدانة قوية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد سببت سياسة الحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا منذ أكثر من نصف قرن خسائر فادحة لهذا البلد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بلغت ١,١٢٦ تريليون دولار، وتأثرت من ذلك أيضا دول ثالثة تقيم علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية مع كوبا، ومن ثم، يظل الحصار عقبة رئيسية تعرقل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وتحد من أسباب العيش المتاحة لشعبه. ولذا، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي، لا بد من الوقف الفوري لسياسة الحصار الإجرامية اللاإنسانية التي تجاوزها الزمن والتي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وقد أصبح إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية على كوبا من المطالب التي تُجمع عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك كوبا، التي تتطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة يسودها السلام.

وتؤيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها كوبا، حكومة وشعبا، لإنهاء الحصار الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، وستواصل زيادة توسيع وتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

وتكرر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأكيد دعمها لنضال حكومة كوبا وشعبها وتضامنها معهما في سعيهما للحفاظ على الكرامة والسيادة الوطنيتين في مواجهة الحصار المفروض على أساس انفرادي من جانب الولايات المتحدة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

تكرر جمهورية الكونغو الديمقراطية تأكيد موقفها الرافض لأي قرار يؤيد الحصار.

فالحصار الذي يعيق منذ أزيد من ٥٠ عاما تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكانت له انعكاسات خطيرة على الشعب الكوبي، هو إجراء يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وعلاوة على ذلك، تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية رغبة المجتمع الدولي التي عبر عنها من خلال اتخاذ ١٨٨ دولة عضوا قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وهي بذلك تؤيد أي قرار جديد يهدف إلى إنهاء هذا الحصار

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٤]

تود جمهورية جيبوتي أن تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، ولا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم يُصدر كمنولث دومينيكا أو يطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ويعارض كمنولث دومينيكا بشدة تطبيق تشريعات وطنية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، مما ينمّ عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى ويؤدي إلى تقويضها. وترى دومينيكا أن هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وحكومة دومينيكا تؤيد كوبا بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وفي التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وبلدا شقيقا في منطقة البحر الكاريبي. وتربط شعبينا

صداقة متينة مردها الأواصر التاريخية القوية وأوجه التضامن بيننا في عدد من مجالات التعاون مثل التعليم والصحة والرياضة.

وما فتئ كمنولث دومينيكا يصوت تأييدا للقرارات السابقة بشأن هذا البند، كما صوت دون تحفظ لصالح قرار الجمعية العامة ٦٨/٨. ويعرب كمنولث دومينيكا عما يساوره من قلق مستمر بسبب المشاق والمعاناة الإنسانية الناجمة عن استمرار سريان الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا، على الرغم من التأييد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهائه.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

كررت الجمهورية الدومينيكية التأكيد في محافل دولية وإقليمية شتى أنها تنظم علاقاتها الدولية بناء على قواعد ومبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة الدول، وهي القواعد والمبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام. وهي بالتالي لا تعتمد ولا تعزز أو تطبق أي تدابير تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعلن البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة أنه لا توجد في إكوادور قوانين أو تدابير صدرت أو يجري سريانها من القوانين والتدابير التي تشكل حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا، وذلك اتساقا مع سياستها التي دأبت فيها على شجب الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها منذ عدة عقود.

وفي الوقت ذاته، تطالب إكوادور بأن يتم فورا ودون شرط رفع جميع ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي من تدابير انفرادية تسببت لسكانه في أضرار اقتصادية واجتماعية فادحة، وأحدثت لهم أزمة إنسانية واسعة النطاق.

وقد أعربت إكوادور، إلى جانب ١٨٧ بلدا، بشكل واضح عن إدانتها الحصار المجحف الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وترعاه ضد كوبا. وكوبا عضو

في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وفي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي عضو في المجتمع الدولي وبالتالي ينبغي ألا يستمر شعبها في تكبد العواقب الوخيمة لهذا الحصار.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ اتساقا مع وجهة نظرها الثابتة التي مفادها أن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس من أساليب العمل التي يمكن أن تتغاضى عنها مصر. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يفتقر إلى أي مبرر أخلاقي أو سند قانوني ويتعارض مع قواعد القانون الدولي. ويشكل هذا الحصار انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

أما الأضرار الناجمة عن الحصار في كوبا، فلا تعد ولا تحصى. إذ تطال القطاعات الاقتصادية الحيوية، فضلا عن رفاه الشعب الكوبي. وللحصار أيضا تداعيات سلبية على شركات ومواطنين من بلدان ثالثة. وتشكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية للكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء اتساع رقعة تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة بإنهاء هذه الجزاءات غير المبررة على الفور.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقا من حرصها على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإدراكها التام لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير اقتصادية وتجارية تضر بدولة أخرى وتؤثر في تنمية شعبها وفي حرية تدفق التجارة الدولية، تكرر تأكيد تأييدها الراسخ للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وترى السلفادور أن الحصار المفروض على كوبا كان ولا يزال يشكل تدبيرا انفراديا مؤسفا في تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يخالف ويتجاهل مبادئ التضامن والتعاون والسيادة وحق الشعب الكوبي الشقيق في حرية تقرير مصيره واختيار مساره صوب التنمية والسلام والعدل. وفي هذا السياق، يتعين على الأجيال الحاضرة والمقبلة أن تفكر مليا في العواقب الوخيمة غير المسبوقة التي خلفها تطبيق هذا الحصار في جميع الميادين.

ولا يمكن من الآن فصاعدا الطعن في حق أي شعب في حرية تحديد مساره التاريخي. وينبغي وضع حد للمعاناة الشديدة التي يتكبدها الشعب الكوبي.

وفي الوقت الراهن، نقف جميعا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، شاهدا وعنصرا فاعلا في العديد من التحولات الكبرى. فنحن نمر بمرحلة حاسمة ظهر فيها نوع جديد من الفرص والتحديات العالمية، مع نشوء نموذج جديد للتنمية والتعاون والتضامن بين شعوب العالم، سيُدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي لن يكون فيها ولا يمكن أن يكون فيها هامش لتجاهل المبادئ والحريات الأساسية على نحو ما تنطوي عليه الجزاءات المترتبة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المُطبق المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة.

وتشير السلفادور إلى أنه على الرغم من هذا التدبير الانفرادي المتقادم المفروض على الشعب الكوبي، تمكنت جمهورية كوبا، بفضل تصميمها وإمساكها بزمام أمورها، من التغلب على نحو يُقتدى به على العراقيل والصعوبات التي نُصبت أمامها، ولذلك يشيد السلفادور بالعمل الذي تضطلع به كوبا على صعيد انفتاح وتعزيز اقتصادها وتحسين عملياتها الإنتاجية؛ وكذلك الشأن فيما يتعلق بالعمل المضطلع به لإدخال التحسينات وإحراز المزيد من التقدم في مجال الطب والتكنولوجيا البيولوجية.

كما تشيد بإنشاء منطقة ماريل الإنمائية الخاصة التي ستحقق لا محالة تقدما غير مسبوق في توطيد الأسس الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية للشعب الكوبي وآفاق التعاون معه.

وفي هذا الصدد، تشيد السلفادور بالجهود التي ما فتئت تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي منذ أكثر من ٥٠ عاما لدرء آثار الحصار الانفرادي المفروض عليها، فاستحقت احترام ودعم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعناصر المجتمع الدولي التي وحدت صوتها وتصويتها من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي هذا السياق، تدعو السلفادور إلى وضع حد فوري لهذا الحصار، ليس فقط امتثالا للقانون الدولي، وإنما أيضا لأنه يمثل قبل كل شيء عملا غير أخلاقي تسبب في الكثير من الآلام والمعاناة للشعب الكوبي.

وترى جمهورية السلفادور أن جميع ما يبذله المجتمع الدولي اليوم من جهود من أجل تحقيق السلام والتعاون والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووحدة البلدان وتضامنها مهدد بشكل خطير بسبب أعمال من قبيل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي.

وتقر جمهورية السلفادور بأن النداء الذي يوجهه المجتمع الدولي من أجل وضع حد للحصار المفروض على كوبا يكتسب قوة وأهمية متزايدة يوما بعد يوم، وتضم صوتها مرة أخرى إلى هذا النداء وتكرر تأكيد الضرورة العاجلة لإنهاء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

لقد وضعت أمّنا الطبيعة الحدود البحرية التي تعتبرها المبادئ الأخلاقية الإنسانية أول علامة ثابتة للتآخي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وقدرا محتوما بإرادة أعلى من الإرادة الإنسانية.

ومن هذا المنظور، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى، عملا بمبادئ دستورها الوطني والتزاما بالدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحفظها، عن قلقها من استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتأسف جمهورية غينيا الاستوائية لاستمرار معاناة السكان الكوبيين الذين ما زالوا يتكبدون العواقب الوخيمة الناجمة عن هذا الحصار؛ ولذا، فإنها تدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها إلى مراعاة موقف باقي الفاعلين في المجتمع الدولي الذين يعارضون هذا الحصار بأغلبية ساحقة.

وتغتنم جمهورية غينيا الاستوائية هذه الفرصة لكي تسترعي انتباه جميع أعضاء الأمم المتحدة ومراقبيها وكذا سائر الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي إلى أن اجترار مشكلة

منذ أكثر من نصف قرن يلقي بظلال الشك على مدى فعاليتنا في الاضطلاع بمهام الوساطة لحل الخلافات بين الدول؛ وفي هذا الصدد، تدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لكفالة دخول البلدين في حوار بناء من أجل تحسين العلاقات بينهما في جميع المجالات.

وأخيرا، إذ تتوق جمهورية غينيا الاستوائية إلى إيجاد حل لهذه المسألة الشائكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، فإنها تجدد تأييدها الراسخ وغير المشروط للقرار ٦٨/٨.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦٨/٨.

وتعارض إريتريا بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوض جهود كوبا وشعبها من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى المنادية بالإلغاء أو الإبطال الفوري لتلك القوانين والتدابير التي تُلحق آثارا ضارة بالشعب الكوبي وبالمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يشكل انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب الحصار في خسائر مادية وأضرار اقتصادية للشعب الكوبي.

وبالتالي، تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لكي يتسنى للشعب الكوبي والحكومة الكوبية التمتع بسيادتهما وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بأن الحوار البنّاء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين دول العالم.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

يرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة تهم الطرفين بالأساس. وعلى الرغم من ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضوح عن معارضتهم لتوسيع نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، حسبما ورد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

وجدير بالإشارة أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس الوزراء في الاتحاد الأوروبي قانونا وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته، وذلك عن طريق حظر الامتثال لهذا القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون؛ والتزاماً من جانب إدارة حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقّعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها للقرار ٨/٦٨، وتكرر تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وذلك وفقا للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تتخذ فيجي أي تدابير من شأنها أن تعرقل العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وفيجي على العكس من ذلك، عاقدة العزم على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييدا تاما النداء الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

صوتت غابون تأييدا للقرار ٨/٦٨ وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعملا بمقاصد هذا الصك ومبادئه، التي تستند إلى التعاون بين الدول، وهي تسعى باستمرار إلى تشجيع العلاقات الودية بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وما زال القلق يساور غابون بشأن التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا وتشديده، وكذلك من آثاره على سكان كوبا ومواطنيها من المقيمين في الخارج.

وتحث غابون جميع الأطراف على احترام قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها تمشيا مع النداء الجماعي الرامي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لكوبا بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

وتدعو غابون أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة دخول كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في حوار بناء من أجل إقامة علاقات بين الدولتين.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تصدر حكومة غامبيا و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وبناء على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن قوانين أو تدابير أو إجراءات من هذا القبيل أو تطبيقها على كوبا بما يعوق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى وعدم التعرض لها. وليس هناك ما يبرر هذا الحصار من الناحيتين القانونية والأخلاقية، إذ ما فتئ ينتهك الحقوق الأساسية لشعب كوبا في التحرر الاقتصادي والتنمية؛ ولا بد من إنهائه على الفور.

وإن غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي.

وتحدونا رغبة طموحة في أن تُحترم وتنفذ دون مزيد من التأخير قرارات الأمم المتحدة التي تعكس الانشغال الجماعي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها للقرار ٨/٦٨ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين ضد كوبا، و لم تتخذ ضدها أي تدابير من شأنها أن تحظر أو تقيّد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين جورجيا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تود جمهورية غانا إعادة تأكيد تضامنها مع كوبا، حكومة وشعبا، من خلال الدعوة إلى وضع حد فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الخمسين الماضية. ويتماشى موقف غانا مع قناعتها الراسخة بأن الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وغانا، امتثالا منها لقرار الجمعية العامة ٦٨/٨ والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، تمتنع عن إصدار وتطبيق أي تشريعات أو اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكوبا. وقد ظل المجتمع الدولي، كما يتبين من القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة سنويا، ثابتا على دعوته إلى الإنهاء الفوري للحصار من أجل تمكين كوبا من الدخول بحرية في علاقات تجارية واقتصادية مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة سعيا لتحسين رفاه سكانها.

ومن الواضح أن الحصار غير المقبول أخلاقيا المفروض على كوبا يتعارض مع مبدأين أساسيين في القانون الدولي وهما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، والحق الأساسي لجميع الدول، باعتبارها متساوية في السيادة، في تحديد استراتيجياتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها. وبناء على الموقف المبدئي الذي تتخذه غانا بشأن حق الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الاستقلال، فإن الحكومة تصر على التزامها بهذين المبدأين وستواصل دعم الجهود العالمية المبذولة لإنهاء هذا الإجراء الانفرادي غير المبرر ضد عضو موثوق به في مجتمع الأمم.

وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض عليها، حافظت كوبا على علاقات ودية تعود بفائدة متبادلة مع عدة بلدان أفريقية، منها غانا. وقد تعززت العلاقات القائمة بين غانا وكوبا مع مرور الوقت من خلال برامج تعاونية تقنية وعلمية هامة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة، ساهمت بشكل كبير في جهود التنمية الوطنية.

وما فتئت التحديات والتطورات الدولية تؤكد مجددا أهمية التعاون والتعددية والترابط والتنوع في جميع المساعي العالمية. وبالتالي، يتعين على جميع الدول أن تضع في

اعتبارها أن لكل بلد أهميته، بغض النظر عن حجمه وقوته، من أجل كفالة إقامة العلاقات فيما بين الدول وداخل المجتمع الدولي على أساس الاحترام المتبادل وحفظ الكرامة للجميع.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى إنهاء معاناة الشعب الكوبي الذي من حقه أن يجني ثمار عمله الشاق والتزامه بالعدالة الاجتماعية. وبناء عليه، تنضم غانا إلى الكيانات الدولية الأخرى في تجديد دعوتها الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحصار المفروض على كوبا من أجل تمكين هذا البلد من الاستفادة من الفرص المتاحة في العلاقات الاقتصادية العالمية لما فيه مصلحة شعبه.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

تحترم غرينادا الحق السيادي لجميع الدول في حرية التجارة والملاحة. ويواصل بلدنا التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يعيد تأكيدها القانون الدولي، وذلك من خلال الإحجام عن إصدار أو تطبيق أي قوانين تنتهك هذه الحريات.

وغرينادا، بالتالي، لا يمكن أن تتغاضى عن الإجراءات التي تتخذها أي دولة بغرض وضع وإنفاذ قوانين من هذا القبيل خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة.

وتتمتع غرينادا وكوبا بعلاقات أخوية وثيقة منذ أكثر من ٣٥ عاما. وبالتالي، فإننا نشعر بالاستياء الشديد إزاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد بسبب تكلفته الضخمة التي يتحملها الشعب الكوبي. والغرامات التي أصدرتها مؤخرا سلطات الولايات المتحدة ضد عدة شركات عقابا لها على معاملات يُزعم أنها تنتهك الحصار إنما هي دليل واضح على استمرار تطبيق التدابير القاسية ضد كوبا تطبيقا دقيقا. ومن الواضح أنه يجري رصد هذه التدابير عن كثب كما يجري تطبيقها بصرامة.

وغرينادا تحترم كوبا ومن المؤكد أنها تشيد بها لأنها على الرغم من المشاق والتحديات الجسيمة التي تكبدتها على مدى أكثر من ٥٠ عاما بسبب الحصار، فإنها لم تتخذ أي تدابير انتقامية ضد شعب الولايات المتحدة. وما فتئت كوبا تبدي تضامنها مع البلدان النامية، بما في ذلك غرينادا، حيث تقدم لها مساعدة ملموسة واسعة النطاق على الرغم من أزمتها الاقتصادية.

وتضم غرينادا صوتها إلى النداء المدوي الذي توجهه الأغلبية الساحقة من الدول تأييدا للقرار ٨/٦٨ الداعي إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

فالشعب الكوبي يستحق بالتأكيد، على غرار جميع البلدان الأخرى، أن تُتاح له فرصة تنمية مجتمعه على النحو الذي يبتغيه.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، تعلن جمهورية غواتيمالا أن دولة غواتيمالا لم تُصدر و لم تطبِّق أية قوانين أو تدابير مخالفة للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعيق حرية المرور أو التجارة الحرة بينها وبين كوبا.

وبناء على ما سلف، ترفض غواتيمالا أي تدبير انفرادي يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زال نظامها القانوني الداخلي يتضمَّن أحكاماً من هذا القبيل على اتخاذ التدابير الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لا تزال حكومة جمهورية غينيا تشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ عقود على الشعب الكوبي. ومن منطلق وفاء غينيا بالتزاماتها الدولية، تؤكد من جديد رسمياً تمسكها بمبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحث على الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الظالم الذي تسبب في الكثير من المعاناة للشعب الكوبي.

ولذلك ستصوّت جمهورية غينيا لصالح أي قرار يؤكد من جديد ضرورة إنهاء هذا الحصار.

غينيا – بيساو

[الأصل: بالفرنسية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد غينيا – بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار والتمسك بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تصوّت حكومة غينيا – بيساو على قرار ضد كوبا كما لم تعتمد آليات، على المستوى المحلي، لتنفيذ عقوبات بالنظر إلى أنها انفرادية وتتعارض مع قواعد القانون الدولي المتعلقة على التوالي بتحرير التجارة والملاحة.

وتأسف غينيا – بيساو أيضا لأن هذا الحصار الذي دام أكثر من ٥٤ عاماً، ما زال يؤثر على الشعب الكوبي بإلحاق ضرر كبير على الصعد الاقتصادية والمالية والصحية وغيرها.

ورغم اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تباعاً في السنوات الأخيرة، بأغلبية أعضائها لرفع الحصار، فإنه لم يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها ما ينبئ أنها تخفف سياستها المصرة على فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا.

وتقرّ جمهورية غينيا – بيساو بالأهمية التي يوليها الأمين العام للأمم المتحدة لهذه المسألة وتدعو إلى التقيد الصارم بهذا القرار.

وتدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده لضمان أن تدخل كوبا والولايات المتحدة الأمريكية حواراً بنّاءً من أجل إقامة علاقات بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

برهنت حكومة غيانا باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٨/٨.

ولهذا الغرض، لم تسن غيانا أي تشريعات ولم تعتمد أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمسّ سيادة الدول الأخرى.

ومن حيث المبدأ، ظلت غيانا أيضا على موقفها الثابت المعارض بشدّة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرّر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتشجع غيانا الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على التحاور مع بعضهما بعضا.

وتمتثل حكومة غيانا امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨ وستواصل تأييده تأييدا تاما.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تدأب جمهورية هايتي على الامتناع عن سن وتطبيق أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار، على نحو ما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبّق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضدّ كوبا.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تُصدر حكومة هندوراس ولا تطبق قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري ضد دول أخرى قد تنال من حرية تدفق التجارة الدولية، وذلك امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تصدر الهند و لم تطبّق أي قوانين من النوع المبين في ديباجة القرار المشار إليه أعلاه، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع نظرا إلى عدم وجودها.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بما يجعل آثارها تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في طهران، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن هذا الموضوع، كما تشير إلى القرارات الأخرى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على أعلى المستويات، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في معاناة اقتصادية واجتماعية شديدة لشعب كوبا، وبخاصة للفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين.

وإن الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يخلّ بمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، كما ينتهك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ الناظمة للعلاقات السلمية بين الدول.

وتحث إندونيسيا الدول التي تطبق قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لرعاياها أو لأي أشخاص آخرين

يخضعون لولايتها، وبحرية التجارة والملاحة، على أن تكف عن تطبيقها. وتواصل إندونيسيا تأييد هذا القرار وتكرر الدعوة إلى الوقف الفوري لهذا الحصار.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى عن امتعاضها الشديد من التمادي في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على كوبا رغم أن الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

وتؤمن حكومة جمهورية إيران الإسلامية إيمانا راسخا بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظّم العلاقات بين الدول، ويتناقض نصا وروحا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم وتسوية الخلافات والمشاكل القائمة بين البلدان بالوسائل السلمية والحوار، على أساس تساوي الدول الأعضاء في السيادة والاحترام المتبادل بينها.

ولا يزال الحصار يقيّد الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم، وهي شروط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يزال يؤثر سلبا في الظروف المعيشية وفي حقوق الإنسان المكفولة للشعب الكوبي، ويعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

فقد ألحق هذا الحصار الذي يدوم منذ عقود ضررا شديدا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ولدول أخرى، إضافة إلى مسّه بحرية التجارة والملاحة، وليس له من غرض سوى إلحاق الكثير من الأذى والمعاناة بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال، ولا بد بالتالي من رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، من قبيل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمات الغذاء وما تمخّض عنها من تفاقم

مشاكل الفقر والبطالة وسوء التغذية، يبدو هذا الحصار تعسفيا أكثر من أي وقت مضى وهو يستحق إدانات أكثر صرامة على المستوى الدولي. فاتخاذ الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة قرارات تحظى في كل مرة بهذا القدر الواسع من التأييد، إنما هو دليل واضح على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بشكل عام، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بشكل خاص. وهو أيضا مؤشر على تزايد التعاطف مع الجهود التي تبذلها كوبا، حكومةً وشعبا، من أجل إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني.

وتشير جمهورية إيران الإسلامية أيضا إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المعقود في طهران، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث كرر رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز مجددا نداءهم الموجّه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتسبب في تكبّد شعب كوبا خسائر وأضرارا اقتصادية هائلة، علاوة على أنه انفرادي ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار. وحثوا من جديد على الامتثال التام لقرارات الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، أعرب رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز عن بالغ قلقهم إزاء توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا ليتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه، ورفضوا قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز التدابير التي اعتمدتها بهدف تضييق الحصار، وكذلك كل التدابير الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة مؤخرا ضد شعب كوبا. وأكدوا مجددا أن هذه التدابير تشكل انتهاكا لسيادة كوبا وخرقا جسيما لحقوق الإنسان المكفولة لشعبها.

وإذ تقر جمهورية إيران الإسلامية بأن الجزاءات تتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومع مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بينها، فإنها تظل تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة انفرادية ضد بلدان أخرى، وكذلك تطبيق أي تشريعات وطنية خارج الحدود الإقليمية لدولة ما وما يترتب على تلك التشريعات من آثار تنال من سيادة الدول الأخرى، بما في ذلك المبادرة التي أطلقتها حكومة الولايات المتحدة مؤخرا في إطار مشروع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة باسم ”زونزونيو“ (ZunZuneo)، والتي ترمي إلى تقويض حكومة كوبا.

وجمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضا لتدابير قسرية اقتصادية، تشاطر حكومة كوبا وشعبها شواغلهما، وتؤكد بالتالي على الحاجة الملحة إلى وضع حد لمثل هذه التدابير وإلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ تنفيذا كاملا.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لا تزال حكومة جامايكا تعترض على قيام دولة من الدول بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية على دولة أخرى بحيث تتسبب هذه التدابير في تقييد حرية ممارسة الأنشطة التجارية ومزاولة التجارة والتعاون الاقتصادي.

ولهذا الغرض، وحرصا منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تُصدر حكومة جامايكا أي تشريعات و لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة.

ودعما لهذا الموقف، اعتمد مجلس النواب في جامايكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قرارا يؤيد رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، مشيرا إلى أن هذا الحصار يؤثر في حرية تدفق التجارة ليس في هذه المنطقة فقط، بل أيضا في الشطر الشمالي من نصف الكرة الأرضية.

ومن ثم، تكرر حكومة جامايكا تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨ الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتحث جميع الدول التي تواصل تطبيق قوانين وتدابير من هذا القبيل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تصدر حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ٨/٦٨.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق نتيجة لقانون التضامن من أجل الديمقراطية والحرية في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يؤدي إلى نشأة مشاق لا مبرر لها بالنسبة لأنشطة اقتصادية تقوم بها مؤسسات أو مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجّح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار ٨/٦٨.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٦٨.

وقد صوتت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار تأييدا للقرار المذكور أعلاه وتؤكد مجددا التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في أن تحقق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة جميع الأعمال الانفرادية التي تمس بسيادة دولة أخرى.

وكازاخستان لم توافق مطلقا على أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تتسبب في عرقلتها أو تأخيرها.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد حكومة كينيا من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولم تقم كينيا إطلاقا بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير بصفة انفرادية، تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى.

وقد دعت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا وتتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما في ذلك العلاقات التجارية فيما بين الأمم لتعزيز السلام والأمن، باعتبارها أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

وستواصل كينيا معارضة الحصار المفروض على كوبا، الذي له آثار سلبية على مواطني كوبا بما يتواءم مع موقف الاتحاد الأفريقي، وهي تدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرَّر المفروض على كوبا منذ فترة طويلة، حتى يتسنى لهذا البلد التمتع بجميع الفرص المشروعة المتاحة له لتحقيق تنميته المستدامة.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

يتضمن هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابيا، عند اعتمادها، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بشكل عام.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ القرار المذكور وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

تتقيد جمهورية قيرغيزستان في سياستها الخارجية تقيدا صارما بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

من المؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الماضية على كوبا، وهي بلد مستقل ذو سيادة. فهذا الحصار الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه لا يعرقل فحسب تقدم كوبا من حيث تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ويسبب معاناة لا توصف لشعبها، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة، ومبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وأما فيما يخص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامتثالها لها، لم تُصدر ولم تعتمد أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ٨/٦٨.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تلتزم حكومة لبنان التزاما تاما بقرار الجمعية العامة ٨/٦٨ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتستند لبنان في موقفها ذلك إلى مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعرب مملكة ليسوتو عن بالغ قلقها من استمرار هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة انفرادية على كوبا، والذي يتعارض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ولم تُصدر مملكة ليسوتو أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين مملكة ليسوتو وجمهورية كوبا.

وتكرر ليسوتو تأكيد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف، وتظل بالتالي تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا.

ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ تموز/يوليه ٢٠١٤]

مضت عدة سنوات وأكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تصوت بأغلبية ساحقة تأييدا لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على رفض المجتمع الدولي لهذا الوضع ومطالبته بإنهاء الحصار وبالالتزام التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في المنظمة.

وما انفكت ليبريا من جانبها تعرب عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بسبب طبيعته الانفرادية، وتأثيره في العلاقات الودية الجيدة وفي الرفاه الاقتصادي للدولة الكوبية والشعب الكوبي؛ وخروجه عن روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وتقويضه للمبادئ والمعايير التي تحكم التعايش السلمي بين الدول.

وبالتالي، فإن حكومة ليبريا تؤيد بلا تحفظ إنهاء الحصار الانفرادي التجاري ضد كوبا وستواصل تعاونها مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الهدف.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لم تُصدِر حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبِّق أي قوانين و لم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٦٨. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة إمارة ليختنشتاين أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لم يسبق لمدغشقر أن سنت أو طبقت قوانين أو اتخذت تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد جمهورية كوبا، وهي تدعم التدابير الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لا تطبق حكومة جمهورية ملاوي أي جزاءات على حكومة كوبا ولا تفرض ضدها أي حصار. ولا تزال حكومة ملاوي تقيم علاقات ثنائية ممتازة مع حكومة كوبا في إطار

لجنة دائمة مشتركة للتعاون وفي إطار سائر المنتديات المتعددة الأطراف مثل حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود حكومة ملاوي الإعراب مجددا عن تنديدها بإصدار وتطبيق قوانين وأنظمة قمعية على نحو انفرادي مثل ”قانون هيلمز – بيرتون“ لعام ١٩٩٦ الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على حرية التجارة بين الدول. وفي هذا الصدد، تضمّ حكومة ملاوي صوتها إلى صوت بقية أعضاء المجتمع الدولي في المناداة برفع هذه الجزاءات المفروضة على حكومة كوبا، التي لا طائل من ورائها سوى إطالة أمد معاناة عامة الشعب الكوبي.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

صوتت حكومة ماليزيا تأييدا لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨.

وتعارض حكومة ماليزيا جميع أشكال الجزاءات والحصارات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة من جانب واحد والتي تتنافى مع قواعد القانون الدولي وتتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على احترام القواعد. وأثر هذه التدابير الاقتصادية الانفرادية قد لا يقف عند حد المس بحرية المشاريع التجارية العابرة للحدود وتحررها من القيود، بل قد يعرقل أيضا التنمية الاجتماعية مثل فرص العمل المتاحة لعامة السكان وظروفهم المعيشية.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة ماليزيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، التي تدعو إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه طرف واحد على أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن للأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وتبعا لذلك،

فإن جمهورية ملديف لم تفرض أي جزاءات على كوبا، و لم تسن أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ الذي صوتت جمهورية ملديف تأييدا له.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

صوتت حكومة جمهورية مالي باستمرار لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

و لم يسبق قط لحكومة جمهورية مالي التي تؤيد القرار ٨/٦٨ تأييداً تاماً أن سنّت أو طبقت تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار المذكور.

لذا، فإنها لا تزال متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وعن ومعارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تُصدر موريشيوس أي قوانين أو تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي ضد كوبا.

وتقيم موريشيوس علاقات ثنائية ممتازة مع كوبا. أما في ما يتعلق بالعلاقات التجارية مع كوبا، فبالرغم من ضآلة حجم صادراتها باتجاه كوبا، سجلت موريشيوس زيادة في وارداتها من كوبا بنسبة بلغت ٤٣ في المائة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣، استوردت موريشيوس بضائع من كوبا بلغت قيمتها ٦,٩ ملايين روبية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد المكسيك مجددا موقفها المبدئي التاريخي بأن أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تفرض على دولة من الدول لا تُستمد إلا من قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالعمل في إطار متعدد الأطراف يظل هو الوسيلة الأفضل لتسوية الخلافات بين الدول وكفالة تعايشها السلمي.

وعلى ذلك الأساس، ما فتئت حكومة المكسيك تؤكد مرارا رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض حصارا اقتصاديا على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك استخدام تدابير قسرية تفتقر إلى الشرعية الدولية المستمدة من المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد وقّعت المكسيك وكوبا اتفاق التكامل الاقتصادي ACE-51 في إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠١. وبموجب هذا الاتفاق، منحت المكسيك لكوبا امتيازات في ٤٧٦ تصنيفا جمركيا كما منحت كوبا المكسيك امتيازات في ١٥٢ تصنيفا. وسيتواصل سريان هذا الاتفاق إلى أجل غير مسمى.

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية، وقع البلدان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بروتوكولات لتوسيع وتعميق نطاق اتفاق التكامل الاقتصادي، أُضيفت بموجبها ٣ ٦٢٥ تصنيفا جمركيا مع توسيع نطاق ٢١٤ تصنيفا آخر.

وتمثلت المنتجات الرئيسية المتفاوض بشأنها في الأصناف الزراعية الصناعية ولحوم الدواجن ومنتجات الألبان والنقانق والمواد الكيميائية ومشروب الرم والتبغ والأدوية والأدوات والمعدات الطبية وغير ذلك.

وتعدّ كوبا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمكسيك في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٣، بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين ٣٨٦ مليون دولار. وقد زادت

نسبة النشاط التجاري بين البلدين منذ عام ١٩٩٩، وهو العام الذي سبق توقيع اتفاق التكامل الاقتصادي، بنسبة ٦٧ في المائة.

وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وقّعت المكسيك وكوبا اتفاقا لتبادل تشجيع الاستثمارات وحمايتها صدق عليه مجلس الشيوخ المكسيكي بالإجماع في ١١ كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته. وقد بدأ نفاذ هذا الاتفاق في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

عملا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبأحكام القانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو و لم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٦٨ الصادر عن الجمعية العامة.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لم تُصدر حكومة منغوليا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وقد دأبت منغوليا على تأييد القرار المذكور أعلاه.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تعيد حكومة الجبل الأسود تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٦٨. وحكومة الجبل الأسود على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد شجعت المملكة المغربية دائما على إقامة علاقات ودية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن أصدرت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في القرار ٨/٦٨. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق تأييدا للقرار المذكور، وهي بذلك تعيد تأكيد تأييدها غير المشروط لأحكامه، وتناشد الأمم المتحدة أن تكفل مراعاة جميع دولها الأعضاء لهذا القرار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعارض حكومة ميانمار باستمرار أي تدابير قسرية انفرادية تستهدف دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع قواعد القانون الدولي.

وتدرك ميانمار تماما، بوصفها بلدا يواجه جزاءات انفرادية مماثلة على مدى العقود الماضية، مدى المشقة والمعاناة الناجمة عن هذه الجزاءات، لأنها عادة ما تؤثر تأثيرا سلبيا على الأطراف الثالثة، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. ولذلك، فإننا مع الرأي الذي يذهب إلى أن الحظر المفروض على كوبا قد تسبب في معاناة ومشقة لا مسوغ لهما للبلد وشعبه، فحال دون تمكن هذا البلد من تنمية إمكاناته الاقتصادية بشكل كامل.

وفي ظل هذه الخلفية، تضم ميانمار صوتها لباقي أعضاء الجمعية العامة للدعوة إلى إنهاء الحصار التجاري والمالي المفروض منذ عقود على حكومة كوبا وشعبها.

وميانمار، بوصفها من المدافعين عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعترف بتساوي الدول في السيادة، وبالتالي، فإنها تؤيد تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ الداعي إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض على كوبا.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وتدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على جمهورية كوبا، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أيدت ناميبيا وستؤيد كل عام في الجمعية العامة رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ولم تُصدر ناميبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير لدعم الحصار.

وتلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم تساوي الدول في السيادة، وتؤمن بضرورة التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا. وبالمثل، تواصل كوبا تقديم خبرتها إلى ناميبيا في ميادين الصحة والزراعة وتربية الأحياء المائية والتعليم.

ومنذ بداية عام ٢٠١٤، ساهمت هذه الزيارات الرفيعة المستوى، من بين أمور أخرى، في زيادة توطيد العلاقات الممتازة القائمة بين ناميبيا وكوبا:

- زيارة رسمية أجراها إلى كوبا خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٤ رئيس الوزراء الناميبي، صاحب المقام الرفيع هايغ غاينغوب، أكد خلالها على التعاون التاريخي بين البلدين والحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي.
- مشاركة وزير التعليم الناميبي، دايفيد ناموانديي، في المؤتمر الدولي للتعليم العالي ”الجامعة عام ٢٠١٤“ حيث أجرى مقابلات عديدة مع نظيره الكوبي وشخصيات أخرى.
- زيارة رسمية أجراها إلى كوبا سعادة ميغيل دياز كانويل بيرموديز، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والوزراء الكوبي، وذلك في أيار/مايو ٢٠١٤.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تكرر حكومة ناورو معارضتها التدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لم تسن ناورو أو تطبق قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

وتلتزم حكومة ناورو بأحكام قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

تلتزم حكومة نيبال التزاما دقيقا بأحكام قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ و لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحصار التجاري المفروض على كوبا. ولا تفرض نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

تكرر حكومة نيكاراغوا تأكيد احترامها الراسخ والقوي لمبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المبادئ المنصوص عليها في عدة صكوك دولية، إضافة إلى غير ذلك من المبادئ الأساسية لتحقيق السلام والتعايش الدولي. وتؤكد نيكاراغوا من جديد كذلك حق كل دولة في أن تختار، دون تدخل خارجي، ما تريده لنفسها من أنظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وتعرب نيكاراغوا مجددا عن تضامنها اللامشروط مع كوبا حكومة وشعبا، وتعلن أنها لم ولن تصدر أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لحكومة كوبا وشعبها الشقيق، وأنها لم ولن تطبق أي تدابير يمكن أن تفرض قيودا على العلاقات التجارية أو أي نوع آخر من العلاقات مع كوبا.

ومنذ اعتماد القرار المذكور، واصلت حكومة نيكاراغوا وستواصل تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية وعلاقات بناء التكامل والتضامن والتعاون من أجل التنمية مع شعب كوبا وحكومته سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مختلف آليات التكامل والتعاون القائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبخاصة من خلال التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب ومبادرة التحالف النفطي لمنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، أقر برلمان نيكاراغوا بأغلبية ساحقة اتفاقية تتيح زيادة تعزيز العلاقات التجارية بين كوبا ونيكاراغوا. وسيسمح هذا الاتفاق بزيادة توسيع نطاق الامتيازات الجمركية والمعاملات في مجال الضرائب الوطنية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والتعاون التجاري والمسائل المتعلقة بالسياحة، وذلك كله لفائدة الشعبين الشقيقين والحكومتين الشقيقتين لجمهورية كوبا وجمهورية نيكاراغوا.

وتكرر نيكاراغوا الإعراب عن رفضها وشجبها الشديد لاستمرار وتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وكذلك تطبيق جميع التدابير القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة وتتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وهي إجراءات لا تسهم بشيء في تهيئة البيئة المواتية لإقامة الحوار والتعاون اللازمين في العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة،

كما تشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تمكن هذا البلد الشقيق من تحقيق تنميته وتعرقل جهوده الرامية إلى الحفاظ على إنجازاته الرئيسية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي خضم هذا الحصار الغاشم وما يعانونه من ويلاته، جاءت ردة فعل أشقائنا الكوبيين إزاء المجتمع الدولي لتثبت تمسكهم بموقفهم التضامني وبالعمل الأممي، حيث إنهم يضاعفون عدد موفديهم من الأطباء والمعلمين ويبذلون المزيد من جهود التعاون والتضامن ويعززون التجارة العادلة من أجل المساهمة في التنمية الحقيقية لجميع شعوب العالم.

وما فتئت تتزايد على مر الأعوام أوجه المساعدة والتضامن غير المشروطة المقدمة من حكومة كوبا وشعبها لصالح الشعب النيكاراغوي، وذلك في جميع الميادين.

وتوجه حكومة نيكاراغوا من جديد نداء إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدعوها فيه إلى الامتثال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ٢١ قرارا، والتي تعرب فيها عن موقف الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي التي تطالبها بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي البطل وعلى حكومة جمهورية كوبا الشقيقة.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم يحدث قط أن اتخذت حكومة جمهورية النيجر أي تدابير تخالف أحكام هذا القرار، حيث إنها تحرص بشدة على التمسك بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة بين الدول على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بل إن جمهورية النيجر تقيم مع جمهورية كوبا علاقات تعاون طيبة منذ أن وقعتا اتفاقا إطاريا للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، تطور واتسع حقل هذه الأنشطة التعاونية. وتجري البلدان مشاورات ثنائية منتظمة، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين في البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين.

وترى حكومة النيجر من ناحية أخرى أن لكل بلد ولكل شعب حقا مشروعا في أن يحدد بحرية النموذج الإنمائي الذي يريده لنفسه، وفي أن تكون له نفس فرص النجاح وفقا للمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب جميعها، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع شقيقتها جمهورية كوبا في المعركة التي تخوضها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، وهي لا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، تكرر الحكومة الاتحادية تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد للقرار ٨/٦٨.

ولا تصدر النرويج أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٦٨. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا.

وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تطبق حكومة عمان أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٦٨، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تؤكد مجددا

على حرية التجارة والملاحة. وتؤكد حكومة عمان مجددا على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تمتثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ٨/٦٨.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد بنما مرة أخرى دفاعها عن التبادل الحر والممارسة الشفافة للتجارة الدولية، وهي بالتالي ترفض رفضا قاطعا تطبيق تدابير قسرية انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتتعارض مع القانون الدولي والقواعد المتعارف عليها للتجارة الحرة المعمول بها في جميع الآليات المتعددة الأطراف للتجارة والتكامل.

وترى بنما أنه لا يجوز فرض جزاءات اقتصادية وتجارية ومالية على دولة ما إلا عندما تكون تلك الجزاءات مستمدة من قرارات اتخذها مجلس الأمن وفقا لطبيعة الإجراء المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب، ما برحت بنما على مر التاريخ تشجب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، حيث تعرب عن دعمها لهذا البلد اللاتيني الشقيق سواء في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو في المحافل الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد، ستواصل بنما دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي ضوء ذلك، ترى بنما أنه من المستصوب مواصلة الحوار والمشاورات بهدف التوصل إلى أفضل حل للمشكلة يخدم مصلحة الشعب الكوبي على أساس المبادئ المشار إليها أعلاه.

بابوا غينيا الجديدة

[بالأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تعيد حكومة بابوا غينيا الجديدة تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨ الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهو ما دأبت بابوا غينيا الجديدة عليه.

ولا تطبق بابوا غينيا الجديدة حاليا أي تدابير تشريعية تقييدية أو أي تدابير أخرى ضد كوبا. بل إنها على العكس تشجع إقامة علاقات بناءة وودية بين البلدين في إطار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، تؤكد بابوا غينيا الجديدة مرة أخرى أنها لا تؤيد تطبيق قوانين وأنظمة تمتد آثارها خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها وتمس بسيادة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، ترى حكومة جمهورية باراغواي أن تطبيق قوانين داخلية خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة أمر ينال من سيادة الدول الأخرى، ويمس بمبدأ المساواة القانونية بين الدول، ومبدأ عدم التدخل، وهو ما يؤثر كذلك في حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتمتثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٨/٦٨، إذ لم تطبق أي من التدابير أو القوانين من النوع المشار إليه في القرار.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لا تزال بيرو تلتزم التزاما تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترى بيرو أن تطبيق قوانين محلية خارج حدود ولاية الدولة المتمثل في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عمل انفرادي مناف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، تاريخ تصويت بيرو تأييدا للقرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا طلبا لموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، وحكومة بيرو تصوت على نحو متتال تأييدا للقرارات المتعلقة بهذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإن بيرو لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو أنظمة قد تؤثر في سيادة كوبا أو في حرية التجارة والملاحة لهذه الدولة.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي وتؤخر التنمية الاجتماعية والبشرية في كوبا. وفي هذا الصدد، تعرب حكومة بيرو عن قلقها العميق من الآثار السلبية التي تترتب على تلك التدابير في نوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالات الصحة والغذاء وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية، جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة، والأغذية، والأدوية، والتكنولوجيا والمعدات اللازمة لتنمية كوبا.

وإذ تعترض بيرو بصورة منهجية على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فإنها تواصل تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي معها. فقد ارتفع حجم التجارة الثنائية بين بيرو وكوبا بدرجة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، وكذلك الشأن بالنسبة لعدد الخطوط الجوية التي أصبحت تربط بين ليما وهافانا، وهو ما لا ينبئ فحسب بحدوث زيادة كبيرة في عدد السياح الوافدين من كوبا وإليها، وإنما يتيح الفرصة أيضا لتعميق العلاقات الثنائية.

وأخيرا، ترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع الزخم السياسي الذي تعيشه المنطقة حيث شهدت في الآونة الأخيرة عودة كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكتين، بما في ذلك تولي كوبا حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ منصب الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ تموز/يوليه ٢٠١٤]

تقيم الفلبين علاقات جيدة مع كوبا من خلال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة والتعليم.

والفلبين لم تضع تشريعات أو تدابير لحظر أو تقييد العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية مع كوبا.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم يتغير موقف دولة قطر إزاء هذا القرار، كما تعرب عن تأييدها التام لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وتدعم دولة قطر بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الامتثال التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، فإن دولة قطر لم تقم بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٦٨.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولم يسبق لها أن أصدرت أو طبقت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٦٨.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم يتغير موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بهذا القرار ، ولا يزال يتفق مع رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، التي ترفض رفضا قاطعا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتدعو إلى رفعه في أقرب وقت.

ونعتبر أن استمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا إنما يأتي بنتائج عكسية وليس سوى سياسة من مخلفات الحرب الباردة هدفها الوحيد عرقلة التنمية الاقتصادية للجزيرة.

وما زلنا نتوقع أن تؤدي القرارات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة من أجل تخفيف من بعض جوانب نظام الحصار إلى إجراءات أخرى ترمي إلى رفع الحصار نهائيا وإلى الأبد.

والاتحاد الروسي، إذ يسترشد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سيؤيد مشروع القرار الداعي إلى رفع الحصار المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ تنفيذا تاما مسترشدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مجددا تأييدها للقرار المذكور، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور. وتؤكد حكومة رواندا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعوق حرية المرور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٤]

تحرص حكومة سانت كيتس ونيفيس كل الحرص على احترام ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الأحكام المنصوص عليها في القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول والهيئات الدولية. وبالتالي، فإن الاتحاد لا يُصدر قوانين أو يُطبق تدابير تقيد حرية تدفق التجارة الدولية أو تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية بحيث تتعدى على سيادة الدول الأخرى، إذ يرى أن مثل هذه القوانين والتدابير تشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك سانت كيتس ونيفيس بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتؤمن سانت كيتس ونيفيس بأن جميع الدول متساوية وأنها ينبغي أن تُعامل دائما معاملة عادلة. ومن هذا المنطلق، ستواصل سانت كيتس ونيفيس دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويساور حكومة سانت كيتس ونيفيس القلق إزاء استمرار الحصار على الرغم من النداءات المتكررة الموجهة منذ أمد طويل عبر الإعلانات والقرارات.

وفي ضوء التعاون القائم بين سانت كيتس ونيفيس وجمهورية كوبا والعلاقات الودية بينهما، تضم سانت كيتس ونيفيس صوتها إلى صوت المجتمع الدولي دعما لقرار الجمعية العامة الذي يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد للحصار. وتكرر سانت كيتس ونيفيس تأييدها لرفع هذا الحصار، إذ تعتبر أنه يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالنظر إلى الآثار الإنسانية الوخيمة التي يتكبدها الشعب الكوبي بسببه.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد حكومة سانت لوسيا التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعلى وجه الخصوص، بمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بين الأمم.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية وتعتبر أن ذلك يتنافى مع المقاصد والمبادئ

المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وتبعا لذلك، تمتنع حكومة سانت لوسيا عن إصدار أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، وعن اتخاذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها المشروعة، أو إعاقة حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري أو الاقتصادي.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا قائما منذ أكثر من ٥٠ عاما على الرغم من نداءات المجتمع الدولي بإنهائه. وتصوت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين باستمرار ودون تحفظ تأييدا لقرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تعتبر أنه إجراء غير عادل وغير قانوني عفا عليه الزمن ولا يؤدي سوى إلى معاناة لا مبرر لها للشعب الكوبي.

وتتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات صداقة جد ودية مع كوبا، وتواصل التعامل مع حكومة كوبا وشعبها في تضامن عبر مجموعة متنوعة من الشراكات البنّاءة والتعاونية التي تعود بالفائدة على الطرفين.

وتظل حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تعارض بشدة تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية باعتبار ذلك مؤشرا على تجاهل سيادة الدول. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تجدد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها المطلق بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي تشكل أيضا مبادئ أساسية للقانون الدولي. وما فتئت ساموا تؤيد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري المفروض على كوبا، ولم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦٨/٨.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، والمبدأ الأساسي المتمثل في حرية التجارة وسائر الصكوك القانونية الدولية.

وتدين جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أي قرار انفرادي يتوخى تقييد الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالي، ويعيق بالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية. وللحصار تأثير مباشر على السكان الكوبيين وبخاصة على أضعف فئات المجتمع، كما يؤثر في نمو الاقتصاد الكوبي.

وتقيم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية علاقات تعاون وصداقة ممتازة مع كوبا، وتصوّت دائما تأييدا للقرار المناهض للحصار. وهي تجدد مرة أخرى تأييدها للقرار ٨/٦٨.

وترحب جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢ وتشجع كلا من الولايات المتحدة وكوبا على إيجاد حلول مستمدة من روح السلم وحسن الجوار لتحسين العلاقات بين البلدين في سبيل تعزيز السلام والتعاون.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠١٤]

لا يزال السنغال يسترشد بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. وهو كعهده دائما يتقيد بأحكام القرار ٨/٦٨.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا القرار ٨/٦٨، ولم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو أعمال من النوع المشار إليه في ديباجة القرار.

وما برحت جمهورية صربيا تؤيد القرار المذكور وتصوت تأييدا له في الجمعية العامة.

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبّر عن الرغبة التي تحدو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون قرار الجمعية العامة ٨/٦٨.

وترفض حكومة سيشيل فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بجميع الدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

وسيشيل، بوصفها من المدافعين عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تنتهج سياسة تقوم على الاحترام الكامل للقوانين الدولية ولمبادئ الميثاق ومقاصده، وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا يخالف الحصار القواعد الأساسية للقانون الدولي بصفة عامة ولحرية التجارة بصفة خاصة فحسب، بل يتعارض أيضا مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية نصا وروحا.

ولا يزال وقع الحصار المفروض على اقتصاد كوبا يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع العالمي، ثم إن أثره من الناحية الإنسانية على شعب كوبا، لا سيما في مجالي الرعاية الصحية والغذاء، مثير للحزن بصفة خاصة. ويساور سيشيل قلق بالغ إزاء الضرر الخطير وغير المبرر الذي يسببه الحصار لرفاه الشعب الكوبي.

ولا يزال الحصار يلحق أضرارا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكوبا لا يمكن جبرها إذ أنه يحرم أبناء شعبها من حقهم المشروع في الفرص الناشئة عن حرية التجارة. والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها كوبا نتيجة للحصار لم تمنعها من أن تمد، سواء في الماضي أو في الحاضر، يد الصداقة والتضامن إلى بلدان نامية أخرى في جميع أنحاء العالم.

وسيشيل، بوصفها دولة جزرية مثل كوبا، تقر أيضا بما للتجارة من دور حاسم بوجه خاص في تنمية الجزر، إذ كثيرا ما تكون المجتمعات الجزرية أقرب إلى الاعتماد على الواردات وتكون أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالصدمات الخارجية.

وقد برهنت التطورات الأخيرة أهمية تأكيد سلطتنا الأخلاقية الجماعية في نداء جديد موجه إلى جميع الدول يدعوها إلى الدخول في جميع معاملاتها الدولية، دون استثناء، بروح من التعاون، وفي إطار تعددية الأطراف والاعتماد المتبادل وتنوع مقوماتنا الثقافية والأيديولوجية. فقد عانى الشعب الكوبي على مدى أكثر من خمسة عقود في سعيه من أجل الحرية. وهو يستحق جني ثمار عمله الشاق والتزامه بالعدالة الاجتماعية. وتدعو سيشيل مرة أخرى المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه لهذه القضية.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تعرب حكومة سيراليون مرة أخرى عن تأييدها الكامل لرفع الجزاءات وترفض فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية.

وتؤكد حكومة سيراليون من جديد تأييدها للقرار ٨/٦٨. وقد ظلت سيراليون تؤيد باستمرار القرارات التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨. وما انفكت تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتصوت تأييدا لها منذ عام ١٩٩٥.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تزال جزر سليمان تشعر بالأسى لاستمرار مخلفات الحرب الباردة حتى يومنا هذا وعصرنا هذا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها ما زال يعرض أطفال هذا البلد وشعبه لأوضاع صعبة. ومن ثم، فإن جزر سليمان تدعو إلى رفع هذا الحصار دون قيد أو شرط، تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وتنوه جزر سليمان بالروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبما تبديه من قدرة على التحمل والسخاء، رغم المشقات المفروضة عليها، لكفالة التعليم والمأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراساتهم هناك.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا توجد في الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٦٨، وذلك وفقا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

ستواصل حكومة جنوب أفريقيا تقديم دعمها القوي لجميع البرامج والأنشطة التضامنية التي تكشف الطابع غير المشروع والانفرادي والقمعي لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا.

وترى جنوب أفريقيا أن هذا الحصار يدل على تجاهل تام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وروحه، وبخاصة مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. ولا يزال هذا الحصار المفروض منذ أكثر من نصف قرن يضع قيودا اقتصادية ومالية صارمة تضيق الخناق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مما يفاقم مشاق الشعب الكوبي ومعاناته. ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى عرقلة الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أحاطت حكومة جنوب أفريقيا علما بالخطط التي أعلنتها حكومة كوبا من أجل فتح اقتصادها أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية بموجب قانون جديد ستتناوله هيئتها التشريعية في عام ٢٠١٤. وتسعى كوبا من خلال هذا الإجراء إلى تحقيق انفتاح الاقتصاد على الاستثمار الخارجي بغية اجتذاب قدر أكبر من رأس المال الأجنبي وإيجاد فرص عمل جديدة وتعزيز الصناعة المحلية. وسوف تساعد هذه الخطوة كوبا على زيادة صادراتها والحد من اعتمادها على السلع المشتراة من الخارج. وتظل كوبا شريكا أساسيا في تعزيز أهداف السياسة الخارجية سعيا إلى تحقيق أولوياتنا المحلية المتبادلة. وفي عام ٢٠١٤، ستحتفل جنوب

أفريقيا وكوبا بمرور ٢٠ عاما على بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما. ويلتزم البلدان بتحسين الظروف المعيشية لمواطنيهما، في محاولة لجعل العالم مكانا يتمتع فيه الجميع بحياة أفضل.

وستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ما زالت تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة انفرادية على كوبا.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تقم سري لانكا بإصدار أي قوانين أو اتخاذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٦٨.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اتخاذ هذا القرار في الجمعية العامة، وتبنّت موقفا يدعو إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ تموز/يوليه ٢٠١٤]

إن دولة فلسطين التي ما زالت تعاني من التأثير المدمر، على كل من الصعيد الإنساني والاقتصادي والإنمائي، للحصار الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ أكثر من سبع سنوات على الأرض الفلسطينية المحتلة، تؤكد من جديد موقفها المبدئي الداعم للقرار ٨/٦٨ ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وكذا المواقف التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، الداعية إلى إنهاء الحظر التجاري المفروض على جمهورية كوبا.

وعلاوة على ذلك، فإن دولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار ٦٨/٨.

وتتمتع دولة فلسطين بعلاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وسوف تواصل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع جمهورية كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

للقرار ٦٨/٨ أهمية بالغة وقد أيدته جمهورية السودان تأييدا كاملا في بيانها أمام الجمعية العامة، حيث دعت إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويعارض السودان، تماشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. ولذا، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تعقدها الجمعية العامة ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، تأييدا لقرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا القبيل. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق خسائر فادحة بالشعب الكوبي وتسبب في معاناته وهضم حقوقه ومصالحه المشروعة، حيث يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئهما السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها عليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. فتلك الجزاءات الانفرادية

تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتجاوب تماما مع تطلعاتها.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة هذا القرار، وضعت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة في صدارة النظام المتعدد الأطراف بهدف تعبئة الدعم اللازم من أجل القضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المطبقة على البلدان النامية.

وما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية مع جمهورية كوبا. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، حيث ترأس وفد السودان وزير التعاون الدولي ورافقه عدد من كبار المسؤولين. واللجنة الوزارية المشتركة هي الآلية التي تُمثَّل فيها جميع قطاعات التعاون بين البلدين. ويتوقع من اللجنة، بوصفها أداة لتوطيد العلاقات الثنائية ومكافحة الآثار السلبية للحصار، أن تعزز وتوطد العلاقات بين السودان وكوبا في جميع المجالات.

وقطعت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة سفيرا لدى كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة للزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وشارك السودان على مستوى الوزراء في الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وطالب في بيانه بالإنهاء الفوري للحصار المفروض على كوبا. وأكد السودان من جديد، في اجتماعه الثنائي مع المسؤولين الكوبيين، التزامه بتعزيز العلاقات الثنائية مع كوبا في جميع الميادين.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تظل جمهورية سورينام ملتزمة التزاما راسخا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وحكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٦٨.

وترى حكومة جمهورية سورينام أنه ينبغي دائما احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وكذا المعايير الأخرى المنطبقة التي تحكم العلاقات الدولية.

سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تواصل مملكة سوازيلند دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

والحصار المفروض على الشعب الكوبي لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية البلد وأمام الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على إنجازاته الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية وإلى تحسين الظروف المعيشية للرجال والنساء والأطفال الكوبيين.

ولذا يحدونا أمل كبير أن يتمكن الشعب الكوبي من الاعتماد على تأييد المجتمع الدولي له في مطالبته المشروعة بفك الحصار الذي تفرضه عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تتمتع كوبا من دون أي عائق بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

وترى مملكة سوازيلند أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا منذ عام ١٩٦٠، والذي تعزز أكثر بموجب قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها. وعلاوة على أن الحصار عمل انفرادي ومنافي لميثاق الأمم المتحدة، ولمبدأ حسن الجوار، فقد تسبب للشعب الكوبي في خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة. ولا يتسبب الحصار للشعب الكوبي في معاناة لا حصر لها فحسب، بل إنه يقوض أيضا المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة.

وتمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، تعتقد مملكة سوازيلند أن الحوار البنَّاء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم وتحقيق الانسجام والتعايش السلمي بين سائر أمم العالم.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التدابير القسرية الانفرادية، بكافة أشكالها، غير مشروعة، وتمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما تتعارض بشكل صارخ مع القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، خاصة مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة إنماء العلاقات الودية بين الدول وتهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية لشعوبها.

وترفض الجمهورية العربية السورية، من حيث المبدأ، قيام دول أو كيانات إقليمية أو دون إقليمية بفرض أية تدابير انفرادية، سواء أكانت هذه التدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية، بهدف قسر الدول النامية سياسياً أو اقتصادياً أو إجبارها على اتخاذ خطوات معينة أو تغيير سياساتها. فالتدابير الأحادية الجانب تشكل عقاباً جماعياً لشعب بأكمله، وتقوض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها. وعلاوة على ذلك، فإنها تعوق التبادلات التجارية الدولية والإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان.

وتشير الجمهورية العربية السورية إلى أن تدابير انفرادية مثل وقف المساعدات الإنمائية للدول النامية المعنية، وقطع العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول، وفرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي عليها، وحظر التعاملات المالية والمصرفية معها، ومنع الاستثمارات المتجهة من الدول النامية المعنية وإليها، بالإضافة إلى ممارسة شتى أشكال الضغوط والتحريض على حكومات دول العالم الأخرى لإلزامها بهذه التدابير الانفرادية، من شأنها أن تؤدي إلى تضاؤل فرص تحقيق التنمية المستدامة لشعوب الدول المتضررة.

كما أن من شأن هذه التدابير تأجيج المشاعر المناوئة للغرب. فغالبية تلك التدابير فرضتها في السابق ولا تزال تفرضها دول غربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية بعينها، بهدف إضعاف حكومات دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفرض إرادتها عليها خلافا لإرادة شعوب الدول المعنية ومصالحها الوطنية والإقليمية. وكل هذه أمور تساهم في زيادة التوترات في العلاقات الدولية وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية، أيضاً، أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود غير قانوني، ويمثل انتهاكاً للمعايير التي قبلها المجتمع الدولي للتعامل بين الدول.

لقد عرّض الحصار كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وعمّق معاناة الشعب الكوبي، وأثر على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره. كما وضع هذا الحصار الولايات المتحدة الأمريكية في موقف لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال من النواحي القانونية والأخلاقية وكأنها في مواجهة سياسية مع الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتذكر الجمهورية العربية السورية بدعوة مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز (طهران، من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢) لإنهاء الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. كما تذكر أيضاً برفض مجموعة الـ ٧٧ والصين، خلال مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥، التدابير الأحادية القسرية ودعوتهم الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد لحصارها المفروض على كوبا.

وانطلاقا من موقفها المبدئي حيال التدابير الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه هذا البلد على كوبا، وحق الشعوب في السعي بكافة الوسائل المشروعة لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، كما نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صوتت الجمهورية العربية السورية لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد التأكيد على مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي هذا القرار، كررت الجمعية العامة دعوتها جميع الدول للامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من قبيل تلك المفروضة على كوبا، وحثت على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ما يزيد على خمسة عقود.

وإن الجمعية العامة مدعوة، بناء على ولايتها وبموجب قراراتها ذات الصلة، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حدّ للممارسات العدائية وسياسات الحصار والتدابير الاقتصادية أحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي التي تنتهجها بعض الدول تجاه جوارها الجغرافي المباشر وتجاه دول أخرى بعيدة جغرافيا عنها.

وتطالب الجمهورية العربية السورية بتكثيف الجهود الدولية لفضح آثار التدابير الأحادية القسرية ولوضع حدّ لهذه الظاهرة المرتبطة بمساعي الغرب للهيمنة على دول الجنوب ومقدراتها.

وإن الجمهورية العربية السورية تطالب بإزالة جميع أشكال الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وإنهاء التدابير الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على العديد من الدول ومنها سوريا.

وتأمل الجمهورية العربية السورية أن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبّرت عنه الجمعية العامة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزام مؤسساتها الكامل به.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض والتعرض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا لا تزال تؤثر سلبا في الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، سيتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض الحصار والجزاءات، وسيستوجب هذا الوضع ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

فتلك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلا عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية مع كوبا. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

منذ عام ١٩٩٤ والحكومة التايلندية الملكية تؤيد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل وستظل تعارض وضع مثل هذه القوانين أو التدابير.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٤]

تنفذ جمهورية مقدونيا القرار ٨/٦٨ تنفيذا تاما.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٦٨، وتؤكد مجددا أنها لم تُصدر أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور – ليشتي استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، وتعرب عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فورا ودون أي شرط.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، دأبت توغو على احترام تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع كل لجوء إلى تدابير انفرادية لممارسة ضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى و/أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو كذلك على مساندة مسعى الحكومة الكوبية الرامي إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٦٨. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تزال حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتظل الحكومة ثابتة على رأيها بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الولاية الإقليمية أعمال لا تتفق مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وبناء عليه، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن ترينيداد وتوباغو لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد الدول الأخرى.

ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٢، ظلت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تقيم علاقة متعددة الأوجه مع جمهورية كوبا، تعد التجارة والاقتصاد من أهم أبعادها. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البنّاء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية البشرية المستدامة في هذا البلد.

ولهذا السبب، تؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا دعوتها لإعادة إدماج كوبا بشكل كامل في النظام الدولي.

ويجري ترسيخ هذا الموقف في الهيئات الإقليمية والأقاليمية التي تتمتع ترينيداد وتوباغو بالعضوية فيها، مثل الجماعة الكاريبية؛ ومنظمة الدول الأمريكية؛ وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وحركة بلدان عدم الانحياز.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تونس لا تطبق القوانين أو التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

لا توجد لدى جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦٨/٨؛ وهي تعرب عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلبا في الظروف المعيشية للشعب؛ وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤيد تركمانستان اتخاذ القرار المذكور أعلاه. وعلاوة على ذلك، لا تتضمن التشريعات الوطنية لتركمانستان أية أحكام بشأن الحد من حرية التجارة والملاحة.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تكرر حكومة توفالو تأكيد موقفها بأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع ضرورة تشجيع الحوار وصون مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. فهذه الممارسات التجارية

التمييزية ما زالت تؤثر سلبا في ظروف عيش الشعب الكوبي وحقوق الإنسان المكفولة له، وتعوق جهود حكومة كوبا وشعبها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والاجتماعية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم تقم حكومة توفالو بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا، ولذلك فإنها تؤيد تماما رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا تمشيا مع الطلب القاطع والثابت لأغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وهذا ما من شأنه أن يسمح لجمهورية كوبا بمواصلة تدعيم وتعزيز تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا ولا تلتزم بالحصار.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

صوتت الإمارات العربية المتحدة تأييدا للقرار ٨/٦٨، وتتصرف وفقا لالتزاماتها في ضوء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذا، تؤكد الإمارات العربية المتحدة ضرورة أن تتمتع جميع الدول، وفقا للقانون الدولي، بحرية التجارة والملاحة في المياه الدولية. وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، ولا تسمح بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تكرر جمهورية تنزانيا المتحدة تأكيد تضامنها وتأييدها لكوبا، حكومة وشعبا، في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات

المتحدة الأمريكية على كوبا. ولا يزال الحصار المفروض يؤثر في اقتصاد كوبا ويعيق تنميتها ويضر بالحياة اليومية للكوبيين.

وسيسفر إنهاء الحصار، على نحو ما تدعو إليه القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٨/٦٨، عن توفير فرص أكبر للشعب الكوبي الذي ظل، رغم القيود التي طال أمدها، يقدم دعما ومساعدة قيّمين إلى العديد من الدول، بما في ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة، في مجالات عديدة من قبيل الصحة والزراعة والتعليم. وتقر جمهورية تنزانيا المتحدة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة الراهنة، وتشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات الإيجابية من أجل وضع حد نهائي للحصار.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد دولة أوروغواي أنها إذ تتمسك بمبادئ القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لم تعتمد أو تطبق قواعد تؤثر في مبدأ تساوي الدول في السيادة أو حريتها في اتخاذ قرارات سيادية ضمن حدود ولايتها الإقليمية، وذلك احتراما للنظام الديمقراطي الدولي، وبخاصة قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وترفض جمهورية أوروغواي الشرقية كل آلية مباشرة أو غير مباشرة تشكل عقوبة انفرادية على قرارات سيادية تتخذها دولة من الدول في المجال السياسي أو المالي أو التجاري أو الثقافي أو غير ذلك.

وترى أوروغواي أنه في ضوء التعريف الذي وضعه مؤتمر لندن البحري، يشكل الحصار نظاما أو إعلانا صادرا عن دولة في زمن الحرب. ومن الواضح أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يعد هناك ما يبرر استمرار اتخاذ تدابير من قبيل الحصار الاقتصادي والتجاري، وهي تدابير تعود إلى سياق تاريخي طويت صفحته.

وترفض أوروغواي بقوة كل نظرية تدعم أو تبرر تطبيق قوانين محلية خارج الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها، عدا في الحالات الاستثنائية المتعلقة بولاية الحماية والولاية القضائية الشاملة.

فالأضرار المترتبة على الجزاءات المفروضة والقوانين التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية هي أضرار جسيمة تعوق التنمية الاقتصادية للبلد الخاضع للحصار، كما تطال المؤسسات التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا.

وعلاوة على الضرر المعنوي الذي يتكبده الشعب الكوبي وشعوب أخرى تربطها علاقات تجارية بكوبا في كرامتها وسيادتها، تجدر الإشارة إلى الحرمان من الحق في التنمية والخسارة التراكمية للدخل نتيجة لتلك التدابير.

وقد كان لكل ذلك تداعيات سلبية على قدرة سكان الجزيرة، الكوبيين منهم والأجانب، على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في التمتع بالغذاء السليم وبأعلى مستوى معيشي يمكن بلوغه.

وتوجه جمهورية أوروغواي الشرقية دعوة لتسخير الحوار والتفاوض المتعدد الأطراف كأداة ناجعة للتوصل إلى التفاهم اللازم لعكس اتجاه هذه الحالة التي تظل منذ سنوات عديدة دون مراجعة أو مساءلة.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تود حكومة فانواتو أن تشير إلى أنها لا تزال متمسكة بموقفها الذي يدعم ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وتقيم فانواتو علاقات متبادلة مع كوبا، كما تعمل على تعزيز العلاقات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا تطبق فانواتو أي قوانين أو تدابير ضد كوبا وتشجع سائر الدول على الإحجام عن اتخاذ مثل تلك التدابير مع القيام، في الوقت نفسه، بمساعدة كوبا على تحقيق أهدافها الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، تود الحكومة أن تذكّر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة والدول كبيرها وصغيرها، وأن تشجع جميع الدول على وضع حد لجميع أشكال الحصار المفروضة على كوبا وتمكين حكومتها وشعبها من العيش وحفظ السلام والأمن وتعزيزهما في جميع أنحاء العالم.

فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، إذ تسترشد في العمل الذي تقوم به بين ركب الأمم بالثوابت الدستورية المتمثلة في الإنسانية والتعاون وتعاضد الشعوب وفي الالتزام الثابت بالتوجه السلمي، تهتدي في ذلك بالامتثال المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، لا تطبق حاليا ولن تطبق في المستقبل أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارُها حدود الولاية الإقليمية للدولة، وتمس بحق دول أخرى في السيادة والاستقلال السياسي أو بحقوق الإنسان المكفولة لسكانها.

وتكرر حكومة فنزويلا رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة، حيث إنها تعتبر أن هذه الأعمال تخالف قواعد القانون الدولي ومبادئه المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية.

كذلك تؤكد من جديد إدانتها لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي وهيلمز – بيرتون التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة بالاقتصاد الكوبي خلال العقدين السابقين في إطار علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع فروع الشركات الأمريكية.

وما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد بقوة منذ عام ١٩٩١ القرارات الاثنين والعشرين التي اتخذتها الجمعية العامة بأغلبية كاسحة بشأن هذه المسألة، وأيدت كذلك الإعلانات التي أصدرتها سائر المحافل السياسية، رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

وتكرر الحكومة البوليفارية نداءها لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، أن يعمل على إنهاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي الذي يفرضه بلده على شعب كوبا الشقيق. وفي حالة استجابته لهذا النداء الموجه من المجتمع الدولي، فسيكون ذلك دليلا على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

فقد أدت سياسة المواجهة هذه، التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها إلى الإضرار برفاه الشعب الكوبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان المكفولة له. وفي هذا السياق، تحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية

الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية إدانتها لتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق في تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين الدول المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

وبالتالي، تأسف الحكومة البوليفارية لقرار إدارة الرئيس باراك أوباما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ تمديد الجزاءات الاقتصادية المفروضة ضد جمهورية كوبا لمدة سنة أخرى. كما تلاحظ بانشغال التدابير التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتتمثل في الغرامات الجائرة وغير القانونية التي تفرض على الكيانات المصرفية العاملة في الجزيرة الكاريبية بذريعة انتهاكها نظام الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة بصورة انفرادية.

ووفقا للمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بتطبيق القرار ٨/٦٨، تزيد الخسائر الاقتصادية والمالية الفادحة المترتبة على الحصار على بليون دولار.

وتشمل هذه القرارات الانفرادية ذات الطابع العقابي أيضا فرض السلطات الأمريكية حظرا على بيع المعدات التكنولوجية المستخدمة في النظام الصحي لكوبا. وعلى هذا المنوال، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بسياساتها العدائية الدائمة، تنتهك انتهاكا صارخا حقوق الإنسان المكفولة للشعب الكوبي، ولا سيما حقه في الصحة، عندما تعيق بيع المعدات والأدوية لهذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن محافل منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الثالث والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة السادس لرابطة الدول الكاريبية، وهي البيانات المندّدة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة لأنها تدابير منافية للحوار والتعاون اللذين يجسدان بصورة ملموسة مبدأ تعدد الأطراف الجامع الشفاف.

وتجدر الإشارة كذلك إلى الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في هافانا في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والذي أعرب فيه المشاركون عما يلي:

”... ونكرر رفضنا القاطع لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية ونكرر تأكيد تضامننا مع جمهورية كوبا كما نؤكد من جديد دعوتنا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذا البلد الشقيق منذ أكثر من خمسة عقود“.

وعلاوة على ذلك، اعتمد رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب ومبادرة التحالف النفطي لمنطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي)، المجتمعين في مؤتمر القمة الاستثنائي المعقود في كاراكاس، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إعلانا قرر فيه الأعضاء، في تضامن تام مع هذا البلد اللاتيني الشقيق:

”... إعادة تأكيد الدعم الذي قدمه أعضاء التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب ومبادرة التحالف النفطي لمنطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي) إلى كوبا وما أبدوه من تضامن معها في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، حيث أعربوا مرة أخرى عن رفضهم السياسة الجائرة وغير القانونية المتمثلة في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وفنزويلا مقتنعة بضرورة ألا يدخر المجتمع الدولي وسعا في جهوده الرامية إلى المطالبة بإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي، وفقا للحق في تقرير المصير، في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتواءم مع واقع وخصوصيات بلدانها وشعوبها. وعليه، يرى بلدنا أنه يجب، مهما كانت الظروف، عدم حرمان الشعوب من التماس سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وختاما، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ٢٢ قرارا، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا دون وجه حق منذ أكثر من خمسين عاما.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على مدى العقود العديدة الماضية انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم إلى بناء علاقات دولية متينة قوامها المساواة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحظر التي اعتمدتها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٨/٦٨ الذي اتخذ بأغلبية ١٨٨ صوتا.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، وتعتقد أن الأمم المتحدة ستتخذ قريبا مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

ومرة أخرى، تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار المترتبة على سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤكد حكومة جمهورية اليمن مجددا إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطني، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد الحكومة اليمنية الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار ٦٨/٨ الذي يرمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد للممارسة المتمثلة في استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

وجدير بالإشارة أن جمهورية اليمن تقيم منذ قرابة ٣٥ عاما علاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا الشقيقة تشمل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعت اليمن دون توقف إلى تعزيز وتطوير تلك العلاقات بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين. وأبرمت العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الصديقة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والطبية. وكان من نتائج تلك الاتفاقات إيفاد مواطنين كوبيين إلى اليمن، وكذلك إيفاد بعثات تعليمية إلى كوبا إضافة إلى إقامة تعاون فعلي في مجالات عدة.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تزال زامبيا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم حدوث تغيير يُذكر على أرض الواقع بعد مرور ٥٢ عاما على فرض الحصار ورغم صدور ٢٢ قرارا متتاليا عن الجمعية العامة يدعو إلى إنهاء التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد كوبا. وتمشيا مع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك التصويت السنوي بأغلبية ساحقة، تحث زامبيا بقوة كل بلد لا يزال يفرض مثل تلك الجزاءات على سحبها فورا.

وتعرب زامبيا عن أسفها إزاء المعاناة الشديدة التي تسبب فيها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي للشعب الكوبي على مدى عقود طويلة، ولا سيما القيود الشديدة التي فُرضت على حقه في تقرير المسار الإنمائي الخاص به. ولهذا السبب، ترى زامبيا أن الحصار الانفرادي المفروض على كوبا إجراء لا مكان له في هذا العهد ''التمهيدي'' لتنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك، تؤيد زامبيا بقوة قرارات الأمم المتحدة، بوسائل منها لا سيما قرار الجمعية العامة ٨/٦٨، الذي أكد من جديد النداء المدوّي الداعي إلى إنهاء الجزاءات المفروضة على كوبا.

وتظل زامبيا قلقة لاستمرار إصدار وتطبيق قوانين من قبيل قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ تترتب عليها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها الإقليمية وتنال من حرية التجارة والملاحة.

وتؤكد زامبيا مجددا لكوبا تضامنها بشأن هذه المسألة وترحب بالقانون الذي اتخذته الحكومة الكوبية في آذار/مارس ٢٠١٤ بهدف زيادة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتخفيف القيود المفروضة على السفر.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

تنضم زمبابوي إلى بقية أعضاء الأمم المتحدة في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا. ولا يزال الحصار الاقتصادي المفروض لفترة تزيد على نصف قرن من الزمان يؤثر تأثيرا سلبيا على جمهورية كوبا وشعبها. وما فتئ هذا الحظر يشكل عقبة كبرى أمام تحقيق التنمية التجارية والاقتصادية المحتملة لكوبا.

وتشاطر زمبابوي الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رأيها بأن الحصار يشكل انتهاكا صارخا للقواعد الأساسية للقانون الدولي ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، فضلا عن جميع القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. وبالتالي، فإن هذا الحصار الاقتصادي يشكل انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وعلاوة على ذلك، يتعارض الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا مع قواعد التجارة الدولية المتعارف عليها. ومنذ عام ١٩٩٢ والغالبية العظمى من المجتمع الدولي تعارض باستمرار الحصار التجاري المفروض

على كوبا، وتطالب في الوقت نفسه برفعه دون شروط. وترى زمبابوي أن استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا أمر لا يمكن الدفاع عنه أو تبريره.

وتنضم زمبابوي أيضا إلى الدول الأعضاء الأخرى في رفض إصدار وتطبيق قوانين وطنية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية التي تستهدف في المقام الأول بلدانا نامية تسعى إلى إعادة تأكيد سيادتها. وزمبابوي، بوصفها ضحية من ضحايا هذه الجزاءات المُغرضة وغير القانونية وغير الأخلاقية، تدرك إدراكا تاما مدى تأثيرها، ولذلك فهي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير.

وبالتالي، تنضم زمبابوي إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الوقف الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وينبغي أن تتاح لجمهورية كوبا، شأنها شأن أي دولة أخرى ذات سيادة، الفرص التي تمكنها من أن تقرر بحرية مصيرها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم توقع كوبا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالتالي فهي ليست عضوا في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، لا تتلقى كوبا حاليا المعدات وأشكال الدعم التقني المتعلقة بإنشاء مركز وطني للبيانات يتيح لها الاطلاع على البيانات التي تجمعها شبكة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المكونة من محطات رصد الاهتزازات والرصد بالموجات دون الصوتية والرصد الصوتي المائي ورصد النويدات المشعة، ولا تشارك كوبا في الوقت الحاضر في برامج بناء القدرات أو برامج التدريب المرتبطة بها التي تنظمها الأمانة التقنية المؤقتة. وعلاوة على ذلك، لا تستضيف كوبا مرافق الرصد المنشأة في إطار نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإسبانية]
[٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة: الحالة الراهنة

يشهد الاقتصاد الكوبي صعوبات مالية شديدة مترتبة على أزمة ٢٠٠٩-٢٠١٠، كما تضرر من الزيادة في الأسعار الدولية للأغذية التي يستورد البلد الكثير من احتياجاته منها. وإن الحصارُ الذي ما فتئت تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢ وإدراجُ هذه الدولة الكاريبية، منذ عام ١٩٨٢، في القائمة التي أعدتها الولايات المتحدة بأسماء البلدان الراعية للإرهاب، إجراءان يقوضان بشكل كبير التنميةَ الاقتصادية لهذه الجزيرة ويلحقان ضررا بالغا بالسكان الكوبيين. وفي الوقت الراهن، يحد الحصار بشكل كبير من الآثار الإيجابية للتدابير التي نُفذت مؤخرا في كوبا في ما يتصل بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتحديث نموذجها الاقتصادي، الذي أنعشته الحكومة بهدف وضع كوبا على مسار إنمائي قوي في سياق العولمة. وجدير بالذكر، من بين التدابير المعتمدة في الآونة الأخيرة، إنشاء منطقة ''ماريل'' الإنمائية الخاصة والقانون الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي السنوات الأخيرة، تفاقم الطابع المتجاوِز للحدود الإقليمية للحصار، المجسد في قانوني توريتشيلي وهيلمز - بيرتون وغيرهما من القوانين، بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على مؤسسات تجارية ومالية في عدد من البلدان بسبب إجرائها لمعاملات مع هذا البلد الكاريبي. فعلى سبيل المثال، فُرضت، في عام ٢٠١٠، عقوبات على أربعة مصارف أُرغمت على دفع غرامات تصل قيمتها الإجمالية إلى ٥٠٢ مليون دولار أمريكي لإجرائها معاملات مالية مع كوبا. وبعد سنتين من ذلك، فُرضت غرامة قدرها ٦١٩ مليون دولار أمريكي على مصرف أي إن جي (ING) للسبب ذاته. وعند نهاية عام ٢٠١٣، فرضت الجهات التنظيمية لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة غرامة قدرها ١٠٠ مليون دولار أمريكي على مصرف أسكتلندا الملكي (Royal Bank of Scotland) بسبب انتهاكه للعقوبات المفروضة على كوبا وبلدان أخرى.

وفي الوقت نفسه، أفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه قام في عام ٢٠١٢ بوقف معاملات مع كوبا تبلغ قيمتها ٢٥٣,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣,٣ في المائة مقارنة بمبلغ العمليات التي تم وقفها في عام ٢٠١١[١٢].

وفي مستهل عام ٢٠١٤، أعلنت كوبا تعليق جميع خدماتها القنصلية تقريبا في الولايات المتحدة بعد قرار مصرف إم أند تي (M&T) وقف تعامله مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية ونظرا لصعوبة إيجاد مصرف آخر لإدارة حسابات البعثة الدبلوماسية لكوبا في واشنطن العاصمة ونيويورك. وبعد حوالي شهرين من ذلك، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية غرامة على وكالة السفر الهولندية كارلسون واغونلي ترافل (Carlson Wagonlit Travel) مبلغها ٥,٩ ملايين دولار لمحافظتها على علاقات تجارية مع كوبا.

ووفقا لآخر تقرير للحكومة الكوبية، وصل حجم الضرر المتراكم منذ بدء الحصار في شباط/فبراير ١٩٦٢ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ١ ١٥٧ ٣٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (باحتساب انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية)، وهو مبلغ يأخذ في الاعتبار الآثار على التجارة والسفر والمعاملات المالية والاستثمار الأجنبي. وعلاوة على ذلك، يضطر الحصار كوبا لدفع رسوم تأمين وشحن إضافية والمزيد من التكاليف من أجل إتمام معاملات صرف العملات الأجنبية نظرا لاستحالة استخدام الدولار في المعاملات التجارية والمالية. و يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الائتمان في التجارة مع كوبا.

ويتمثل أثر آخر للحصار في عرقلة استيراد كوبا للآلات والمعدات الحديثة وزيادة تكلفته، مما يضر بالاقتصاد برمته. وبصفة خاصة، فهو يحول دون الحصول على أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويمنع الحصار بيع تراخيص منتجات البرامجيات إلى كوبا، ويحرم كياناتها ومواطنيها من الوصول إلى المواقع الشبكية والاستفادة من خدمات الإنترنت. وتشكل الغرامة المفروضة على شركة الاتصالات إل دي (LD Telecommunications Inc). بولاية فلوريدا بمبلغ ٦٧١ ٢١ دولارا أمريكيا والغرامة المفروضة على شركة إريكسون بنما (Ericsson Panama) بمبلغ ١,٧ مليون دولار أمريكي عقوبتين بارزتين من العقوبات التي أقرها مؤخرا مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ضد شركات اتصالات في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان لتقديمها خدمات إلى كوبا.

(١٢) انظر قائمة العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا في وزارة خزانة الولايات المتحدة، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، "Cuba: What you need to know about U.S. sanctions against Cuba", 24 January 2012 (www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/cuba.pdf).

وفي الآونة الأخيرة، فرضت وزارة الخزانة للولايات المتحدة وولاية نيويورك غرامة قدرها ٨,٩٧٠ ملايين دولار على المصرف الفرنسي بي إن بي باريبا (BNP Paribas) بسبب عدم امتثاله لأنظمة العقوبات التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة بصورة انفرادية. وقد أفاد المدعي العام في الولايات المتحدة، في إشارة مباشرة إلى قضية كوبا، بأن المؤسسة متهمة بتجهيز معاملات مع كيانات كوبية بقيمة ١,٧ بليون دولار.

التطورات الاقتصادية الأخيرة في كوبا

تشير التوقعات الرسمية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وبسبب النقص الحاد في التمويل المخصص للتنمية، لا يتعدى معدل الاستثمار في كوبا ١٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١٣]، وهي نسبة من الواضح أنها لن تكفي لتحقيق مستويات نمو قوية. ومن العوامل الأخرى المساهمة في الأداء السيئ للاقتصاد تشديد الحصار وسوء الظروف المناخية. وتشمل توقعات الحكومة الكوبية لعام ٢٠١٤ توسعاً في قطاعات صناعة السكر، والزراعة وتربية الماشية، والفنادق والمطاعم، مع حدوث نشاط أقل قوة في الصناعات التحويلية المتضررة من القيود المالية.

وبالرغم من نمو قطاع الزراعة وتربية الماشية والحراجة بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، يبدو أنه سيحتاج إلى المزيد من الدعم في السنوات القادمة للتغلب على أوجه النقص الكبيرة في العرض. واتخذت الحكومة في عهد راوول كاسترو خطوات محددة منذ عام ٢٠٠٧ لزيادة الناتج في ذلك القطاع، وتشمل هذه الخطوات ما يلي: (أ) الزيادة في أسعار المنتجين المتعلقة بعدد من المحاصيل؛ و (ب) تسليم أراضي لاستخدامها والاستفادة منها (على أساس حق الانتفاع) (مُنح حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٥٨٠ ١ هكتار)؛ و (ج) منح قروض للمزارعين بأسعار فائدة تفضيلية؛ و (د) توسيع نطاق مساحة الأراضي التي ستُمنح للانتفاع منها وإعطاء رخص لتشييد مساكن. ويتوقع في هذه السنة اتخاذ تدابير إضافية، بناء على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار قطاع الزراعة/تربية الماشية من دعائم الاقتصاد. ويكفي القول إن القطاع يوظف ما يقرب من مليون عامل (٢٠ في المائة من مجموع القوة العاملة)، ويشكل النشاطَ الاقتصادي الرئيسي لما عدده ١٢٧ بلدية من أصل ١٦٩ بلدية في كوبا. وخلال عام ٢٠١٤، تخطط الحكومة أيضا لتعزيز سوق المدخلات الزراعية. وقد بدأ بالفعل البيع الحر للمدخلات في بلدية ”جزيرة الشباب“ الخاصة، ويُتوخى إنشاء متجر مدخلات في كل بلدية من بلديات البلد. وعلى الرغم من

(١٣) متوسط تكون رأس المال الإجمالي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ بالأسعار الثابتة.

هذه التدابير، لا تزال هناك حاجة إلى القيام بعمليات تحويلية تتعلق بالتغير التكنولوجي وأداء أسواق التجزئة وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة.

ويتوقع أن يصل العجز المالي في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وسيموَّل عن طريق إصدار وزارة المالية والأسعار لسندات سيادية ذات آجال استحقاق تصل إلى ٢٠ سنة وسعر فائدة سنوي متوسطه ٢,٥ في المائة. وسيقتني هذه السندات المصرفُ المركزي لكوبا (٣٠ في المائة) والمؤسسات المصرفية الوطنية (٧٠ في المائة).

ومن السمات البارزة لميزانية هذه السنة الزيادةُ الكبيرة في النفقات الجارية. إذ يتوقع أن تشكل هذه النفقات نسبة ٩٤,٤ في المائة من مجموع الإنفاق في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ٨٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. وترتبط هذه الزيادة بالارتفاع الكبير في الإنفاق على تمويل الصادرات والاستعاضة عن الواردات، والذي بلغ نسبة ٤١,٤ في المائة مقارنة بالرقم المسجل في عام ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أيضا وجود انخفاض كبير في إنفاق رأس المال وفي الإعانات المتعلقة بخسائر الأعمال التجارية.

وتواصل في الوقت نفسه ارتفاعُ عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، ولا سيما العاملون لحسابهم الخاص، طوال عام ٢٠١٣ وفي الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٤. إذ بلغ عدد العاملين لحسابهم الخاص حوالي ٠٠٠ ١٥٧ شخص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ هذا العدد ٣٥٥ ٣٦٢ عاملا ثم ارتفع إلى ٨٣٥ ٤٤٧ عاملا في العام التالي. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٤، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٤٦٧ شخص يعملون لحسابهم الخاص. وكان حوالي ثلثا (٦٥ في المائة) هؤلاء العمال في مقاطعات هافانا، وماتانساس، وفيلا كلارا، وكاماغوي، وهولغوين، وسانتياغو دي كوبا. وتتمثل الأنشطة الرئيسية التي يزاولونها حاليا في ما يلي: استقدام اليد العاملة (١٩ في المائة)، وتصنيع الأغذية وبيعها (١٢ في المائة)، ونقل البضائع والركاب (١٠ في المائة)، وإيجار المنازل (٦ في المائة). وهكذا ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية وأصبحت تمثل الآن ٢٤,٨ في المائة من مجموع العمالة.

وبلغ معدل البطالة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يبقى في نفس المستوى تقريبا في عام ٢٠١٤، على الرغم من أنه من المنتظر أيضا أن تصبح التعاونيات غير الزراعية مصدرا رئيسيا لفرص العمل. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٤، أنشئت ٢٤٩ تعاونية غير زراعية، معظمها في مجالات التجارة، وتجهيز الأطعمة، ونقل البضائع والركاب، والبناء، والطاقة.

وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وافق مجلس الوزراء على زيادات كبيرة في الأجور (فاقت الضعف في بعض الحالات) بالنسبة لما عدده ٠٠٠ ٤٤٠ عامل في القطاع الصحي.

وستسري هذه الزيادة في حزيران/يونيه من هذه السنة. وعلاوة على ذلك، جرت مضاعفة أجر عمل النوبات الليلية لكل من الأطباء والممرضات والتقنيين والعمال الآخرين. وفيما يخص الموظفين الطبيين المشاركين في بعثات إلى الخارج، ولا سيما في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ستُضاعف الأجور بالبيسو القابل للتحويل.

وجرت أيضا زيادة الحوافز المالية للرياضيين المتميزين، كما زِيد في الأجور التي تكسبها أطقمهم (المكونة من مقدمي العلاج والمدلكين).

الإصلاحات التي أُجريت مؤخرا في كوبا

ألف - منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسة التجارية الحكومية الاشتراكية

نصت الخطة الإنمائية لعام ٢٠١٤ على أن المؤسسات التجارية الحكومية ستتمتع بقدرة تنفيذية أكبر. ولذلك، أعلِن في نيسان/أبريل عن إدخال تغييرات في الأنظمة وإدراج إضافات فيها من أجل تنفيذ وتعزيز نظام إدارة المؤسسات التجارية الحكومية وتدبير شؤونها (الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧) بهدف تكييفه ليصير متماشيا مع النموذج الاقتصادي الكوبي الجديد. وبالتالي، فالغاية هي زيادة استقلالية تلك المؤسسات.

وكان أحد التغييرات مرتبطا بالموافقة على خطة الأعمال. ففي السابق، كان يضطلع بهذه المهمة الوزير المسؤول عن القطاع أو رئيس مجلس إدارة المقاطعات، أما الآن، فتؤول هذه المهمة إلى رئيس المنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية في كوبا. وتنص الخطة الجديدة أيضا على أن تحدد المؤسسات التجارية التابعة للدولة بكل حرية أسعار فائض منتجاتها بعد استيفاء حصة الدولة. وهناك أيضا مبادئ توجيهية جديدة تتعلق باحتياطات المؤسسات وتوزيع الأرباح بعد دفع الضرائب. إذ ستغدو المؤسسات قادرة على الاحتفاظ بما يصل إلى ٥٠ في المائة من الأرباح بعد دفع الضرائب عند نهاية السنة، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن النسبة المعمول بها في الماضي. وعلاوة على ذلك، عممت السلطات على كل المؤسسات التجارية إمكانية توزيع الأرباح في ما بين العمال لتشجيع الكفاءة الاقتصادية، شريطة أن تكون تلك الأرباح مدعومة بمراجعة للحسابات تبين أداء مرضيا في الـ ١٨ شهرا الأخيرة وأن يتم استيفاء المعايير الإدارية والإنتاجية الرئيسية المحددة.

وستُستخدَم احتياطات المؤسسات التجارية للزيادة في رأس المال المتداول وتمويل الاستثمارات وأنشطة البحث والتنمية والتدريب، وكذلك سداد القروض المصرفية. ويحتمل أن يُنشأ صندوق تعويضات ليغطي أي اختلالات مالية في المنظمة العليا لإدارة المؤسسات

التجارية وإنشاء احتياطات أخرى لتستخدمها هذه المنظمة بالتحديد. وبالنسبة للعاملين في الوحدات المشمولة بالميزانية، تقرر أن تُدفع الأجور حسب فترات العمل الفعلية.

باء - قانون الاستثمار الأجنبي الجديد

يتيحُ قانونُ الاستثمار الأجنبي الجديد، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لسلطة الشعب في كوبا في آذار/مارس ٢٠١٤ ونُشر مع قواعده الإجرائية في نيسان/أبريل، لِلأجانب إمكانية الاستثمار في معظم قطاعات الاقتصاد (باستثناء التعليم والصحة والقوات المسلحة). وتنشئ الحكومة ضمانات للمستثمرين الأجانب وتمنحهم إعفاءات ضريبية مغرية. وبموجب القانون الجديد، يمكن أن يتخذ الاستثمار أحد الأشكال التالية: (أ) مؤسسة تجارية مختلطة (عامة - خاصة)؛ و (ب) عقد شراكة اقتصادية دولية؛ و (ج) مؤسسة تجارية مملوكة للأجانب بالكامل. وجدير بالإشارة أن هذا النوع الأخير لا ينطوي على الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار الشكلين الآخرين من الاستثمار الأجنبي.

وحسب البيانات التي أدلى بها وزير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، يهدف القانون الجديد إلى تشجيع استثمار أجنبي مباشر يتراوح سنويا بين بليوني و ٢,٥ بليون دولار أمريكي من أجل الدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام. وجاءت هذه المبادرة بعد الإعلان عن إنشاء منطقة ''ماريل'' الإنمائية الخاصة التي أقرتها الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: (أ) استحداث الصادرات والاستعاضة عن الواردات؛ و (ب) اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و (ج) تشجيع إنشاء مؤسسات تجارية وطنية أو أجنبية؛ و (د) ضمان دمجها في باقي النسيج الاقتصادي.

جيم - التقدم المحرز نحو توحيد العملة

أعطت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠١١ الأولوية لتحقيق التحول نحو توحيد العملة، وإن كان هناك اعتراف بأن هذه العملية المعقدة تتطلب إعدادا جيدا. ففي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وعلى الرغم من عدم وجود أي إعلان رسمي بشأن الشروع في توحيد العملة، اتُّفِق ضمنيا على سعر صرف مختلف بالنسبة للمبيعات المباشرة من المنتجات الزراعية إلى الفنادق السياحية. وعند متم عام ٢٠١١، أعلنت الجريدة الرسمية لحكومة كوبا عن سعر صرف مختلف من أجل هذا النوع من المعاملات (سبعة بيسوات كوبية = بيسو كوبي واحد قابل للتحويل). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، رفعت الحكومة سعر الصرف من ٧ إلى ٩ بيسوات كوبية بغية تحفيز المزارعين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعلنت السلطات بداية عملية توحيد العملة. ووفقا لما جاء في البيان الرسمي، ستنطبق التغييرات الرئيسية في هذا المرحلة الأولى على الأشخاص الاعتباريين. وأعلِن عن تدابير من قبيل منح ترخيص للمتاجر التي تقوم بعمليات بيع باستخدام البيسو الكوبي القابل للتحويل لقبول المدفوعات بالبيسو الكوبي المنجزة باستخدام البطاقات المغناطيسية المقومة بالبيسو الكوبي. وسمحت السلطات أيضا، على أساس تجريبي وفي أماكن مختارة، بعمليات الدفع نقدا باستخدام البيسو الكوبي، وذلك بناء على سعر صرف شركة كاساس دي كامبيو (Casas de Cambio S.A.)، البالغ ٢٥ بيسوا كوبيا لكل بيسو كوبي قابل للتحويل.

وعند بداية آذار/مارس ٢٠١٤، تم الكشف عن ثلاثة قرارات تعدل طريقة تسجيل كوبا للمعاملات بالعملات الأجنبية والبيسوات القابلة للتحويل. ووُضعت أيضا منهجيات لتحديد أسعار البيع بالجملة والتجزئة من أجل الأشخاص الاعتباريين. وهذه هي أول أنظمة للتسعير والمحاسبة تصدر كجزء من المسار المعقد نحو توحيد العملة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

الوضع العام: آثار الحصار على قطاعات الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) يقدر إنتاج كوبا من الحبوب في عام ٢٠١٣ بمقدار ٠٠٠ ٨٠٢ طن (بما يعادله من الأرز الأبيض)، أي أنه فاق حصيلة عام ٢٠١٢ بحوالي ١٨ في المائة، ما يعكس أساسا زيادة في محصول الأرز. ويزيد الإنتاج الإجمالي للحبوب على متوسط الأعوام الخمسة الماضية بحوالي ٢٠ في المائة؛

(ب) ارتفع إنتاج الأرز رسميا بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٢ ليبلغ ٠٠٠ ٦٤٢ طن (٠٠٠ ٤٢٨ طن، على أساس الأرز الأبيض) ودعمته زيادة الزراعة والمكاسب الكبيرة في الإنتاجية. وتشير التقديرات إلى حدوث زيادة إضافية في الإنتاج بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٣، ليصل إلى ٠٠٠ ٧٤٦ طن، وذلك بفضل التوسع في المساحات المزروعة بنسبة ١٥ في المائة. وتفيد التقديرات أن إنتاج الذرة قد بلغ ٠٠٠ ٣٠٥ طن في عام ٢٠١٣،

مسجلا زيادة تناهز ٢١ في المائة قياسا إلى الموسم السابق. وظل حجم الواردات من الحبوب مستقرا في الأعوام الأخيرة، في حدود مليوني طن، ويُتوقع أن تغطي هذا الواردات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ نحو ٧٠ في المائة من الاستهلاك المحلي للبلد.

أما آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والماشية والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين هما:

(أ) تكمن المشكلة في استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (أي تصدير البن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات) إلى أقرب سوق متاحة (أي الولايات المتحدة). وقد ترتب على ذلك تكبد خسائر كبيرة نظرا للاضطرار إلى بيع المنتجات في أسواق أبعد؛ وقد أثر ارتفاع تكاليف التسويق والتوزيع نتيجة لذلك تأثيرا سلبيا في إيرادات البلد من القطع الأجنبي وفي قدرته على شراء المنتجات الأساسية، وخاصة الغذائية منها؛

(ب) إن ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، فضلا عن المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية وعُدد تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات في الولايات المتحدة) تؤدي إلى خفض الربحية وتدني قدرة البلد على تلبية الطلب المحلي من الأغذية.

وعلى العموم، للحصار تداعيات جد سلبية في الميزان التجاري لكوبا وفي إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك في إمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية. فالحصار يؤثر على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لتلبية احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تقلل من كميتها ونوعيتها، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. ويقدر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ ٣٦٧ ٣٠٧ دولار.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على تمويل خارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يرتبط بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والهياكل الأساسية الزراعية وتحديثها.

وتتأثر بالحصار مباشرة حتى عمليات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وإن كانت لا تخضع إليه رسميا. غير أن تأخير أو وقف المدفوعات إلى موظفي المنظمة (إن تمت بدولارات الولايات المتحدة) أو إلى مقدمي الخدمات والمستلزمات التي تُقتنى من أجل المشاريع، تقلل من رغبة الموردين في البيع لمكتب المنظمة في كوبا وتزيد في التكاليف التي يتكبدها الموردون القلائل المتبقون.

آثار الحصار على عينة من السلع الأساسية الزراعية

الحبوب

يقدر حجم الضرر الاقتصادي الذي يُلحقه الحصار بإنتاج الحبوب بمبلغ ٨٣٠ ٤٤٧ ٢ دولارا. ويعزى ٨٣٠ ٥٧١ دولارا من هذا المبلغ فقط إلى الاختلاف في الأسعار بين شراء المدخلات في الولايات المتحدة وشرائها في أسواق أبعد وأغلى. وما يؤثر بوجه خاص هو صعوبة الحصول على بذور جيدة بسبب احتكار عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات لسوق البذور الدولية. ويقدر الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا العامل بمبلغ ١٢٥ ٠٥٧ ١ دولارا.

وتشير التقديرات الأولية لإنتاج الحبوب (ما يعادله من الأرز الأبيض) في كوبا في عام ٢٠١٤ إلى ناتج يناهز ٠٠٠ ٨٠٠ طن، وهي نفس حصيلة العام الماضي لكنها تفوق المتوسط المسجل في البلد خلال الأعوام الخمسة الماضية. وبدأت أنشطة زراعة الأرز الرئيسية لعام ٢٠١٤ في نيسان/أبريل وستستمر إلى غاية تموز/يوليه. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع أن يبقى ناتج كوبا من الأرز مستقرا عموما في حدود ما يقارب ٠٠٠ ٧٥٠ طن. ويأخذ هذا التوقع الحذر في الاعتبار زيادة احتمال وقوع ظاهرة النينيو مرة أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، وهو ما قد يحدِث اضطرابا في نمط التهطال الاعتيادي. ومن المتوقع أن يظل دعم الحكومة قويا في إطار برنامج تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز.

ورغم المكاسب التي تحققت مؤخرا في الإنتاج والتوقعات المتفائلة بشأنه خلال الموسم القادم، لا يزال البلد يشهد حالة من انعدام الأمن في هذا المجال كما أنه يعتمد بشدة على الواردات: إذ تشير التوقعات الحالية إلى مستويات استيراد تصل إلى ٠٠٠ ٤٠٠ طن من الأرز (في السنة التقويمية ٢٠١٣)، و ٠٠٠ ٨٠٠ طن من الحبوب الخشنة (ستستورد في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)، ويتوقع أن تصل الواردات من القمح إلى حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ طن. وعموما، تمثل واردات الحبوب نحو ٧٠ في المائة من الاستهلاك المحلي.

وبشكل عام، رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتحرير وتعزيز إنتاج الأغذية المحلية، لا تزال درجة الاعتماد على الواردات من الأغذية عالية، وهو ما يعزى أساسا إلى قلة الكميات المتوافرة من المدخلات الزراعية. وظلت الواردات من الأرز قريبة من ٤٠٠ ٠٠٠ طن منذ عام ٢٠٠٢، ويأتي معظمها من فييت نام بموجب اتفاق تجاري تفضيلي مبرم منذ عام ٢٠١٠. وظهرت البرازيل والأرجنتين أيضا كموردين بديلين.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية ومن الطحين. والسلع الأساسية الغالبة في الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. ومؤخّرا، بدأت البرازيل في تقديم المساعدة إلى كوبا لزراعة أصناف وفيرة الغلة تناسب مناخ الجزيرة. وعندما دخل الحصار الأمريكي حيز النفاذ، أصبحت البرازيل والأرجنتين الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. ويقوم كل من المكسيك وكندا، في بعض الأحيان، بشحن كميات صغيرة إلى كوبا. وأما ما عدا ما يستخلص من فول الصويا من الزيوت والطحين، فتم استيراده من مصادر تشمل الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوروبي وكندا والصين. وفي عام ٢٠٠٢، استؤنفت واردات فول الصويا ومشتقاته المستقدمة من الولايات المتحدة، لتحل محل معظم المشتريات من المناطق الأخرى. لكن الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ حال دون ارتفاع الواردات القادمة من هذا البلد إلى المستوى الذي كان يمكن أن تصل إليه، في حين أتاح زيادة جديدة في المشتريات من بلدان أخرى، لا سيما منتجات زيت الصويا المستوردة من البرازيل.

السكر الخام

وفقا لأحدث التقديرات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنتجت كوبا ١,٨ مليون طن من السكر في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وهو ما يزيد بحوالي ٣٠ في المائة على المستوى المتوسط للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ويؤكد ارتفاع الحصيلة حدوث انتعاشَ ل مطرد في الإنتاج بدأ في عام ٢٠١١ بفضل الاستثمار في قدرات إنتاج السكر في المزارع والمعامل على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت حوافز الأسعار في دعم هذا التوسع. ويقدر أن يصل حجم استهلاك السكر في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٦٧٥ ٠٠٠ طن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧ في المائة مقارنة بموسم ٢٠١٢-٢٠١٣. ونظرا لارتفاع الإنتاج، زادت الصادرات بنسبة ٨ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ قياسا إلى الفترة

٢٠١٢-٢٠١٣. ونتيجة للحصار، يتعذر على كوبا الوصول إلى سوق الولايات المتحدة في إطار حصة معدل الرسوم المفروضة على السكر الخام.

اللحوم

شهد الإنتاج الوطني للحم نموا بطيئا ليستقر عند ٠٠٠ ٢٨٥ طن في عام ٢٠١٣. ويشكل لحم الخنزير أهم فئة من فئات اللحوم، يليه لحم البقر ثم الدواجن. وفي عام ٢٠١٣، تم استيراد ٠٠٠ ٢٢٢ طن من اللحم. وتشكل الدواجن أهم فئة من فئات اللحوم المستوردة، يليها لحم البقر ثم لحم الخنزير. وفي عام ٢٠١٣، تم استيراد ٠٠٠ ١٨٩ طن من الدواجن ٧٣ في المائة منها مستوردة من الولايات المتحدة، و ٢٢ في المائة من البرازيل. وتعد البرازيل المصدر الرئيسي لواردات لحوم البقر والخنزير، تليها الولايات المتحدة. ويقدر أثر الحصار على إنتاج الدواجن بمبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٤١ دولار. كما يقدر الضرر الاقتصادي الذي لحق بإنتاج لحم الخنزير بمبلغ ٩٠٠ ١٧٦ ٨ دولار، وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف استيراد علف الحيوانات والصعوبات القائمة في الحصول على تكنولوجيات الإنتاج الحديثة. ونجمت عن الفرق في الأسعار وحده في ما يتعلق باستيراد ٠٧٨ ١١٩ طنا من علف الحيوانات من أسواق أبعد تكاليف إضافية بلغت ٧٠٠ ١٢٧ ٦ دولار. ورغم التغيرات الأخيرة التي طرأت على سياسات الحكومة التي تشجع تعزيز الزراعة الوطنية، فإن تقييد الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيا ومحدودية الهياكل الأساسية تعيق زيادة الإنتاجية. وتؤدي القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا والمنتجات الجينية إلى تعذر الوصول إلى أرخص مصادر الإمداد وأنسبها.

منتجات الألبان

منذ عام ٢٠٠٥، ارتفع إنتاج الحليب في كوبا ارتفاعا كبيرا، إذ بلغ حسب التقديرات ٠٠٠ ٦١٠ طن في عام ٢٠١٣. وتمثل الواردات نحو ٦٠ في المائة من الاستهلاك. ويعد مسحوق الحليب أهم المنتجات المستوردة، وتأتي الإمدادات من أوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ويعد قطاع الألبان الوطني من أولويات الحكومة الكوبية، التي تهدف إلى جعل كوبا أقل اعتمادا على المنتجات الغذائية المستوردة. وقد دفعت الأسعار الباهظة في سوق الألبان الدولي السلطات الكوبية إلى زيادة أسعار المنتجين من أجل تحفيز الإنتاج المحلي للحليب. وتتمثل القيود التي تحول دون نمو هذا القطاع في التكلفة المرتفعة للعلف المستورد وقلة توافر الوقود المستعمل في النقل والتوزيع.

المنتجات السمكية

تتكون جل صادرات كوبا من الأسماك من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من القريدس وجراد البحر، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. وقد كان للأزمة الاقتصادية تأثير سلبي على الطلب المتعلق بهذه الأنواع. وبالإضافة إلى ذلك، يحول الحصار دون إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، الذي هو أحد أهم أسواق الأسماك والمنتجات السمكية. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا للتصدير إلى أسواق أبعد، وتتكبد نتيجة لذلك مزيدا من تكاليف التسويق والتوزيع. وحسب التقديرات المتاحة، بلغت حصيلة الصادرات ٥٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١١ لحجم إجماليه ٥٠٠ ٤ طن (وزن المنتجات)، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ٢١ في المائة، من حيث القيمة، بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. أما قيمة الواردات من الأسماك، المؤلفة أساسا من منتجات سمكية منخفضة القيمة، فقد شهدت زيادة في عام ٢٠١١، لتبلغ ما يناهز ٢٩,٨ مليون دولار لحجم إجماليه ٠٠٠ ١٦ طن (وزن المنتجات)، وهو ما يمثل نموا بنسبة ٢٠ في المائة من حيث القيمة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠.

التبغ

يقدر حجم الخسائر الناجمة عن الحصار في هذا القطاع بمبلغ مجموعه ٠٠٠ ٣٠٠ ١٥٠ دولار، وذلك من جراء الخسائر المحتملة من إيرادات الصادرات، وارتفاع تكاليف النقل والمعاملات، واشتداد المنافسة في الأسواق. ومجرد استبعاد منتجات التبغ الكوبي الفاخر من سوق الولايات المتحدة يكلف كوبا ٠٠٠ ٨٠٠ ٨ دولار.

الفواكه

يقدر أثر الحصار في هذا القطاع بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٤ ٣٣٣ دولار، ومرد ذلك مرة أخرى إلى استمرار تعذر دخول المنتجات الكوبية إلى سوق الولايات المتحدة القريبة والمهمة. وقد بلغت الزيادة التدريجية في تكاليف النقل في هذا القطاع ٠٠٠ ٥٨٤ ٧٨ دولار وبلغ حجم الضرر في شراء المدخلات والمعدات ما قدره ٠٢٦ ١٨ دولارا.

العسل

يحتل العسل مرتبة أهم من البن في قائمة صادرات كوبا. وبلغ الضرر الاقتصادي الناجم عن ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات في التصدير إلى أسواق أبعد ما قدره

٠٠٠ ٨٤٧ ١٨ دولار بالنسبة للعسل و ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ دولار بالنسبة للنواتج الثانوية لتربية النحل المستخدَمة في المستحضرات الصيدلانية.

البن والكاكاو

رغم أن البن لا يمثل سلعة رئيسية، فإن له دور مهم في سبل رزق الفلاحين الصغار. وتعد آفة صدأ البن تهديدا كبيرا لمزارع البن في المنطقة، سي تجربة الموسم الماضي. وقد يؤدي الحصار إلى تقييد اقتناء مبيدات الفطريات واستخدامها لحماية المزارع من الآفة. ويقدر الأثر الاقتصادي للحصار بمبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ ١ دولار بالنسبة للبن، و بمبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ ٣ دولار بالنسبة لإنتاج الكاكاو.

الحراجة

يقدر حجم الضرر الذي لحق بقطاع الحراجة بسبب الصعوبات المتمثلة في مواصلة تشغيل تكنولوجيا الإنتاج العتيقة بمبلغ ١٢٥ ٠٥٧ ١ دولارا.

المساعدة التقنية التي تقدِّمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم إلى حكومة كوبا من أجل تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة المساعدة إلى المؤسسات الكوبية لتنظيم العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية في مجالات الزراعة المستدامة، والزراعة بأسمدة طبيعية، والإنتاج الحيواني، والمراقبة الصحية، والتعاونيات والزراعة الأسَرية، ومصائد الأسماك وما يتصل بها من سياسات، والحراجة والتنوع البيولوجي، والبيئة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة إلى الخبراء الكوبيين في إطار توفير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن أجل حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية، حيث يتأثر تنظيم السفر إلى هذه الاجتماعات وحجز رحلات الطيران المتصلة بها نتيجةً للحصار المفروض على البلد. وفي أعقاب الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بالزراعة الحضرية وشبه الحضرية، المعقودة في هافانا في عام ٢٠١٢، نشرت منظمة الأغذية والزراعة دراسة مستفيضة عن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (“Ciudades más verdes en América Latina y el Caribe”)، مع التركيز بشكل متعمِّق على هافانا.

وفي إطار برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وُقِّع في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ اتفاق ثلاثي بين كوبا وكابو فيردي ومنظمة الأغذية والزراعة. وستقدِّم كوبا بمقتضى هذا

الاتفاق المساعدة التقنية الى كابو فيردي من خلال إيفاد خبير و ١٢ تقنياً على مدى فترة ١٨ شهراً. والهدف الرئيسي من الاتفاق هو التخطيط للأنشطة وتنفيذها في المجالات التالية ضمن برنامج كابو فيردي الوطني للأمن الغذائي: البستنة وإنتاج الخضر والنباتات، وإدارة المياه، وتربية الحيوانات في المزارع الصغيرة، وزراعة الخضر والنباتات عن طريق البستنة المائية، وتعبئة المنتجات النباتية. ويجري حاليا تنفيذ هذا البرنامج. وقد أسهمت منظمة الأغذية والزراعة بمتكلمين وأموال في المؤتمر الدولي المعني بمراقبة الصحة الحيوانية المعقود في هافانا، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

ويستمر تقديم الدعم التقني إلى كوبا لإدارة دورة عمر مبيدات الآفات في إطار المبادرات الإقليمية المنفذة ضمن مشروع تموّله المفوضية الأوروبية من أجل دعم بناء القدرات في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ولأغراض تنظيف المبيدات المتقادمة، وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة للآفات. وقدم المشروع الدعم لوضع قائمة بالمبيدات المتقادمة، مما أدى إلى النهوض بعملية تسجيل المبيدات والتوعية بالمسائل المتعلقة بالمبيدات. وتشارك كوبا في حلقات العمل المعقودة في إطار هذا المشروع.

وتقدم منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آليةٍ وطنية لنظام المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والاستفادة منها على نحو مستدام. ويشارك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار السياسة العامة لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والمؤشرات والأهداف المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

آثار الحصار على المشاريع التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كوبا

نتيجةً للحصار المفروض على كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد من حيث إجراءات المشتريات، إذ يتعين استيراد الموارد من الأسواق الأوروبية والآسيوية والأسواق الأخرى بأسعار أكثر ارتفاعاً بكثير وبتكاليف شحن أعلى مما لو جرى استيرادها من الولايات المتحدة. وسيكون شراء السلع في الولايات المتحدة أرخص ثمناً، مما سيؤدي بدوره إلى إتاحة المزيد من الأموال للمشاريع.

وفي هذا الصدد، يؤثر الحصار في شراء المعدات والمدخلات الأخرى اللازمة للمشاريع، بما في ذلك الحواسيب. ويؤدي كذلك إلى بروز صعوبات في تجهيز المدفوعات والمعاملات المصرفية من المورِّدين وإليهم، وصعوبات في العمليات المصرفية تمس مصالح موظفي المنظمة.

وبناءً على طلب من المشاركين في المشروع المموَّل من الاتحاد الأوروبي المتعلق بمبيدات الآفات في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بدأت منظمة الأغذية والزراعة وضع مشروع إقليمي لمرفق البيئة العالمية من أجل دعم التخلص من الملوِّثات العضوية الثابتة والمبيدات المتقادمة الأخرى، وتنمية القدرات في مجال إدارة المبيدات. وكانت كوبا مدرجَة ضمن البلدان المشارِكة في هذا المشروع إلى حين إبلاغ منظمة الأغذية والزراعة بأن مرفق البيئة العالمية ليس قادراً على تمويل مشاريع في كوبا في الوقت الراهن بسبب الحصار القائم. وسُحبت كوبا في وقت لاحق من قائمة البلدان المستفيدة من مشروع المرفق المذكور.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

تخضع أنشطة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع دولها الأعضاء، بما في ذلك كوبا، لأحكام المادة الثالثة – جيم من النظام الأساسي للوكالة، التي تنص على ما يلي: ”تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي“. بيد أن الحصار القائم يطرح صعوبات معينة تعيق تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا. وكثيراً ما يخضع شراء المعدات والمواد الأساسية (مثل المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية) للزيادات في التكاليف وتأخر التسليم بسبب قلة عدد البائعين القادرين على توريدها و/أو شحنها إلى كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، تُفرَض قيود على مشاركة الرعايا الكوبيين في الأنشطة التدريبية أو الاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. وتحاول الوكالة، وفقاً للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، مثلاً من خلال إرسال رعايا كوبيين لتلقِّي التدريب في بلدان أخرى بهدف استيفاء شروط برنامجها للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[حزيران/يونيه ٢٠١٤]

في الدورة الثامنة والثلاثين لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي، المعقودة في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في مونتريال، كندا، نظرت اللجنة الاقتصادية في ورقة عمل مقدمة من كوبا، تُبلغ فيها عن تأثير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة في تطوير قطاع الطيران المدني الكوبي. وتذكر كوبا في هذه الورقة أن الإجراءات الانفرادية تحول دون تطوير قطاع الطيران المدني الدولي على نحو آمن ومنظَّم ومستدام. وتدعو منظمة الطيران المدني الدولي إلى النظر في الشواغل التي تعرب عنها الدول فيما يتعلق بالتدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية المتخذة من جانب دول معينة، باعتبارها تؤثر في خدمات النقل الجوي، وتحثُّ كوبا الدول الأعضاء على الإحجام عن استخدام مثل تلك التدابير التي من المعروف أنها تعوق التطوير المستدام للطيران المدني الدولي. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الورقة وبالآراء التي أُعرب عنها خلال المناقشة. وأقرَّت بأن الأمر يتعلق بمسألة معقدة ودقيقة وحساسة أُثيرت في مناسبات سابقة دون أن تتمكن اللجنة من إيجاد حلٍّ لها. ولذلك قرَّرت اللجنة أن تعرض المسألة على رئيس المجلس، الذي سبق له أن بذل ''مساعيه الحميدة'' في هذه المسألة.

وحالياً، تقدم منظمة الطيران المدني الدولي، من خلال برنامجها للتعاون التقني، المساعدة إلى معهد الطيران المدني التابع لحكومة كوبا من أجل شراء محطة ساتلية في إطار مشروع إقليمي للانتقال إلى شبكة ''MEVA III''.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

يحافظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على حوار مفتوح مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليها في إيطاليا، بشأن جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا أيضاً في مجلس إدارة الصندوق الدولي بصفتها من دوله الأعضاء، وقد أُعيد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إدماجها في أنشطة الإقراض العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج عمله. وبالإضافة إلى ذلك، يواظب الصندوق الدولي على

إقامة حوار سلس مع منظمة الأغذية والزراعة ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد، ويتعاون معها.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يتسبب فيها الحصار على صعيدي التجارة والاقتصاد الكوبي لا تقتصر على المؤسسات فحسب، وإنما تشمل أيضاً العاملين في تلك المؤسسات والمستهلِكين. ويقدَّر المبلغ المتراكم للخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحصار المفروض بأكثر من بليون دولار.

وتتسبَّب القيود التي تُفرَض على نقل التحويلات المالية الواردة من العمال الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة في الحدِّ من الدخل الأسري المتاح لأقربائهم الكوبيين المقيمين في كوبا. وعلى نحو ما تبيِّنه الإحصاءات الدولية، تُستخدم التحويلات بالكامل تقريباً لتمويل الاحتياجات الأسَرية وتُنفَق في المقام الأول على الاحتياجات البشرية الأساسية، مثل الغذاء والملابس والتعليم والسكن والمياه والصرف الصحي. وترى منظمة العمل الدولية أنه ينبغي التعامل مع التحويلات أساساً باعتبارها دخلاً ناجماً عن المرتب المحقَّق في الخارج والمحول إلى أفراد الأسرة المقيمين في البلد الأصلي. وتؤدي إقامة العقبات أمام التحويلات النقدية في هذا السياق إلى فرض أعباء ضريبية إضافية على المرتبات.

ويؤثر الحصار أيضاً على القطاع المالي وعلى توافر الائتمانات في إطار العلاقات التجارية الدولية التي تقيمها كوبا، مما يؤدي إلى الحدِّ من فرص الاستثمار والتجارة ومن الفوائد المحتملة للسكان. وتشكل إتاحة التكنولوجيا مسألة حساسة أخرى لتحقيق النجاح في تنمية المشاريع والتنمية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة وثائق شتى تثبت أثر القيود المفروضة على عمليات اقتناء الأدوية والتكنولوجيا الطبية في قطاع الصحة بوجه عام، والأثر الناجم على فئة العمال الذين يحتاجون إلى الخدمات الطبية بوجه خاص.

وعلى نحو ما أشيرَ إليه في تقارير السنوات السابقة، تُعامَل كوبا بالطريقة نفسها التي تعامَلُ بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، وهي تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي والهيئات الأخرى التابعة لمنظمة العمل الدولية. ويواصل مكتب منظمة

العمل الدولية في المكسيك برنامجه للتعاون التقني المعني بالعمالة وأولويات العمل اللائق في كوبا مع وزارة العمل، واتحاد العمال الكوبيين، ومجموعة أرباب العمل.

وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية في ثلاثة مجالات موضوعية هي:

(أ) تعزيز تنفيذ منهجية ''سيمابرو'' (النظام المتكامل لقياس الإنتاجية والنهوض بها) ضمن سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة السكر (المطاحن والحقول)؛

(ب) تعزيز منهجية ''سيمابرو'' في قطاع السياحة؛

(ج) تعزيز وتصنيف التقديرات عن مستوى المخاطر ووضع الخرائط المتعلقة بمطاحن السكر والأراضي الزراعية، من خلال تنفيذ منهجية منظمة العمل الدولية.

وتؤكد منظمة العمل الدولية مجدداً اعتقادها بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

تستفيد كوبا، بوصفها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة، وهي أيضا من المستفيدين من برامج التعاون التقني للمنظمة (البرامج الإقليمية التي تنفذها المنظمة لدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن البرامج العالمية حسب الاقتضاء).

وتقيم المنظمة البحرية الدولية علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما في ذلك كوبا. ومنذ مطلع الثمانينيات، تعاونت المنظمة تعاونا وثيقاً مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، التي تشمل أمريكا الجنوبية وكوبا والمكسيك وبنما.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمسة أعوام، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد عالجت بلدان الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين مسائل من قبيل معايير السلامة، والتدريب وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة. وفي

هذا السياق، وعملاً بسياسات المنظمة الرامية إلى تحقيق اللامركزية، يوجَّه معظم الدعم المقدم من المنظمة عن طريق الشبكة بموجب مذكرة تفاهم موقَّعة مع أمانة الشبكة. وبموجب هذا الصك، تُناط بالشبكة مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما في ذلك كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز أنشطة إقليمي مقرّه في كوراساو، ويهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في مجال منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والتصدي لها.

ولم تواجه المنظمة البحرية الدولية صعوبات في إتاحة أيٍّ من الأنشطة في إطار المشاريع المذكورة أعلاه نتيجةً للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

منذ أيار/مايو ٢٠١٣، لم تَرِد إلى مكتب الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات أي تقارير جديدة عن حالات تشويش ضار.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

كوبا من البلدان التي يرتفع فيها مؤشر التنمية البشرية، وقد حققت حتى الآن العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه في الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية والمكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالأهداف.

وتعمل حكومة كوبا على تنفيذ عملية تحوُّلية تُعرف بعملية تحديث النموذج الاقتصادي. وتركّز هذه العملية على الأولويات الوطنية من قبيل الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وسياسة الاستعاضة عن الواردات. وقد أعلنت السلطات الوطنية التزامها القوي بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية.

ويتألّف فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع ببرامج ومبادرات في كوبا وكالات غير مقيمة مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ووُضع إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية (٢٠١٤-٢٠١٨) في سياق عملية التحديث الجارية في كوبا. وهذا الإطار الاستراتيجي هو نتاج عملية تشاركية وشاملة تضم ٢٢ جهة وطنية فاعلة، من قبيل الوزارات والمؤسسات والشخصيات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الوطنية، وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة الخارجية و ١٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة في كوبا، بما في ذلك ثماني وكالات غير مقيمة في البلد.

ويقدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الدعم إلى المبادرات المتخذة في البلد في المجالات التالية: الخدمات الاجتماعية والثقافية؛ وبرامج التنمية؛ والقطاعات الإنتاجية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة؛ والتنمية المحلية؛ والطاقة المستدامة؛ والأمن الغذائي والتغذوي؛ والاستدامة البيئية؛ وإدارة مخاطر الكوارث. وتسهم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تعزيز استراتيجيات التنمية المتمحورة حول الإنسان، التي تسعى إلى تحسين كلّ من نوعية حياة السكان والأداء الاقتصادي بطريقة مستدامة.

وفي هذا السياق، يؤثر الحصار تأثيراً واسع النطاق في البُعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية البشرية في كوبا، مما ينعكس بوجه خاص على أكثر الفئات الاجتماعية والاقتصادية ضعفاً بين السكان الكوبيين.

وقدمت جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إسهامات معينة في هذا التقرير. ويتناول التقرير أهم المسائل المستعرِضة التي تؤثر سلباً على التعاون الإنساني والإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة في كوبا. وفي عام ٢٠١٣، تعذر إقامة الدليل على حدوث أي تحسينات جوهرية.

شراء المدخلات بأسعار غير تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة

لا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية ولا للشركات الأجنبية المنشأة في كوبا أن تشتري منتجات أو عناصر أو تكنولوجيات في أراضي الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعاً. أما الأسواق البديلة الملائمة فهي تقع على مسافة أبعد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتأخير في مواعيد التسليم. ولا تتوافر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي عنصر أنتجته و/أو سجّلته الولايات المتحدة.

ونادراً ما يكون بإمكان الكيان القطري لمنظومة الأمم المتحدة الاستفادة من العقود العالمية المبرمة بين الأمم المتحدة وشركات من الولايات المتحدة لشراء معدات وخدمات كالحواسيب، وتراخيص البرامج الحاسوبية، وخدمات الإنترنت. ولذلك لا بد من إيجاد مورّدين يعملون حصرياً لهذه المكاتب، مما يستتبع ارتفاعاً في الأسعار والتكاليف الإدارية. ومن ثم، تنشأ حاجة إلى موارد مالية لتغطية التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجةً لشروط الحصار، وهي موارد كان بالإمكان استخدامها لإنجاز نتائج البرنامج والنتائج الإنمائية المتوقعة بقدر أكبر من الفعالية.

وتعوق هذه القيود أيضاً المساعدات الإنسانية، حتى وإن كان يتم شراء الإمدادات الإنسانية مثل الأدوية والمعدات الطبية والغذاء من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

الائتمانات الإنمائية المقدّمة من المؤسسات المالية الدولية والخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة

لقد أدى الحصار إلى الحد من إمكانية حصول كوبا على الائتمانات الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو ما أدى بدوره إلى تقليص احتمال الحصول على الموارد اللازمة من أجل تأمين الدعم المالي لخطط التنمية الوطنية و/أو التنمية المحلية في كوبا.

ولا يمكن لمكاتب الأمم المتحدة في كوبا أن تستخدم الحسابات المؤسسية المفتوحة في مصارف الولايات المتحدة ولا استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة للدفع. وبالتالي يتعيّن على هذه المكاتب أن تتخذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتصلة ببرامجها، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف واستخدام مصارف في بلدان ثالثة، الأمر الذي يستتبع عبئاً

إدارياً أكبر. وقد تمّت تغطية التكاليف الزائدة المتصلة بذلك بأموال قدمتها الأمم المتحدة وأموال خاصة بالمشاريع قدمتها بلدان مانحة أخرى.

وأثّر الحصار كذلك على المعاملات المالية والمرتبات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين لموظفي الأمم المتحدة الدوليين.

البعثات الموفدة إلى مقر الأمم المتحدة وتبادل الخبرات

يمثل إيفاد بعثة لموظفي الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية والخبراء الكوبيين أو السلطات الوطنية الكوبية إلى المقر في نيويورك أو إلى واشنطن العاصمة عملية معقدة ومكلفة. ونظراً لعدم توافر رحلات مباشرة منتظمة من كوبا الى نيويورك أو إلى واشنطن العاصمة، يتعين الحجز على طرق بديلة أبعد مسافة وبتكلفة أعلى، تقتضي المرور عبر بلدان ثالثة؛ ويتطلب التخطيط للرحلات التي تشمل رعايا كوبيين وقتاً إضافياً نظراً لعملية طلب الحصول على تأشيرة الدخول.

ويؤثر هذا السياق سلباً في عمليات التبادل المهني وإقامة الشراكات في المجالات الإنمائية الرئيسية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

كوبا ليست دولة موقِّعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى طلبات اللجوء وتبتُّ فيها،، في حدود الولاية المنوطة بها، كما تقدم المساعدة إلى اللاجئين. وقد أبقت كوبا حتى الآن على سياسة الأخذ بالأمر الواقع المتمثلة في عدم الإعادة القسرية للاجئين المعترف بهم وفقاً للولاية المنوطة بالمفوضية، وحمايتهم وتقديم المساعدة إليهم في قطاعي التعليم والصحة، غير أنها لا تتيح إمكانية إدماجهم في المجتمع المحلي. لذا، وفي غياب فرص عودة اللاجئين الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الدائم الوحيد المتاح للاجئين في كوبا أن تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

ما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر في الأحوال المعيشية للأطفال والمراهقين وأسَرهم في كوبا، وفي تعليمهم ونمائهم. ويعوق أيضاً استمرار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الصحة

وفقا لما أفادت به وزارة الصحة، ما زال قطاع الصحة يتأثر بالحصار نظراً إلى ضرورة اقتناء اللوازم الطبية في أسواق تقع في أماكن بعيدة والاستعانة بالوسطاء، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار المواد المستهلكة والأدوية والكواشف الكيميائية وقطع الغيار لإجراء التشخيص وتوفير العلاج، وفي أسعار الأدوات والمعدات الطبية.

ومن الأمثلة الأخيرة على القيود الناجمة عن الحصار، يُذكر أن معهد التغذية والصحة الغذائية واجه صعوبات في الكشف عن التكسينات الفطرية (السموم المسبِّبة للسرطان الموجودة في الخميرة الغذائية الملوثة) نظراً لعدم توافر مورِّدين من خارج الولايات المتحدة لتزويد مواد الكشف اللازمة.

وفي إطار البرنامج القطري، تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لشراء لقاح الحصبة والنكاف والحميراء للأطفال، إضافةً إلى المعدات الطبية المتخصصة. ونظراً لمحدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق، يتم شراء الإمدادات من أوروبا، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف هذه المساعدة.

التعليم

يؤثر الحصار على جودة التعليم من خلال زيادة تكاليف الشحن لشراء اللوازم المدرسية من الأسواق البعيدة. وقد أدى ذلك إلى الحدّ من اقتناء المعدات والمواد اللازمة لمختبرات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، وتجديد وشراء قطع الحواسيب والمعدات الرياضية، وهي لوازم ضرورية لتلبية طلب المدارس الثانوية والتعليم ما قبل الجامعي.

وتفيد وزارة التعليم أيضاً بأن قلة الكتب باللغة الإنكليزية والأدبيات والمعاجم المتخصصة تعوق تنمية قدرات معلِّمي اللغات وتدريبهم، وكذلك شأن أخصائيي العلوم وتكنولوجيا المعلومات والتقنيين.

وعلى مستوى التعليم التقني – المهني، يواجه البلد قيوداً في تجديد الآلات والأدوات اللازمة لإتاحة التدريب العملي للطلاب والمعلمين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قلة الفرص المتاحة لعمليات التبادل الأكاديمي مع الجامعات ومراكز البحوث في الولايات المتحدة تشكل عقبة أمام تطوير قدرات الأساتذة ومعلمي المدارس، وتعوق تدفق المعلومات العلمية، بما في ذلك تعميم نتائج البحوث أو العمل العلمي بشكل عام.

أثر الحصار في برنامج التعاون القطري

تسري القيود التجارية المذكورة أعلاه أيضاً على اللوازم التي يتعين على اليونيسيف استيرادها من أجل تحقيق النتائج، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار وإطالة المدة الزمنية التي تستغرقها عمليات الشراء (والتي قد تصل إلى ١٢٠ يوماً). وتشير التقديرات إلى أن الوصول إلى سوق الولايات المتحدة من شأنه أيضاً أن يخفض النفقات اللوجستية والتكاليف المتصلة بالشحن. وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اليونيسيف تقدِّر أن تؤدي القيود الحالية المفروضة على التحويلات المصرفية من كوبا وإليها باستخدام دولارات الولايات المتحدة إلى زيادة تكاليف المعاملات بنسبة تصل إلى ٣ في المائة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ تموز/يوليه ٢٠١٤]

تنص الفقرة ٢٥ من ولاية الدوحة (TD/500/Add.1) التي اعتمدت في مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على ما يلي:

”تُحث الدول بشدة على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية غير مطابقة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، وتضر بالمصالح التجارية. ذلك أن هذه الإجراءات تعرقل الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات وحرية العبور، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. كما أن تحرير التجارة المجدي سيقتضي معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها“.

الاتجاهات الاقتصادية والتجارية في كوبا

أثّر الحصار تأثيرا سلبيا كبيرا على اقتصاد كوبا وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. ونقلاً عن حكومة كوبا (انظر A/68/116، الفصل الثاني)، بلغت قيمة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحصار ١,٢ تريليون دولار حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣ إذا ما روعي انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة مقابل سعر الذهب في الأسواق الدولية. وتعزى الخسائر إلى التكاليف الإضافية التي تكبدتها الحكومة والشركات والمواطنون في كوبا في سبيل الحصول على السلع والخدمات والتمويل.

وفي عام ٢٠١٢، حقق الاقتصاد الكوبي نموا بنسبة ٣ في المائة، وولّد قطاع الخدمات نسبة ٨١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي قطاعي الأغذية والصحة، وهما أكثر المجالات أهمية بالنسبة لسكان كوبا وأحوالهم المعيشية، تسبب الحصار في خسارة بمبلغ ١٠٦ ملايين دولار ومبلغ ٣٩ مليون دولار، على التوالي، خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات. وكوبا بلد مستورد صاف للأغذية، ونظرا لارتفاع أسعار الوقود والأغذية في الأسواق العالمية، فقد تطلبت كفالة الأمن الغذائي المحلي تقديم تضحيات مالية كبيرة، في حين أن السلع الأساسية التي تعطي ثقلا أكبر لصادرات كوبا لم تستفد من الزيادة الإجمالية في أسعار السلع الأساسية. وعرقل الحصار أيضا الحصول على أحدث العلاجات المتاحة ما أثّر بصفة خاصة على أطفال كوبا.

وكان الحصار أيضا عقبة كأداء أمام النهوض بالعلوم والتكنولوجيا في كوبا بسبب مركز الولايات المتحدة المتقدم في هذين المجالين وقد كان لعدم قدرة كوبا على الاتصال بشركات تقديم خدمات الإنترنت في الولايات المتحدة دور كبير في انخفاض مستوى الاتصال بالإنترنت، وهذا بدوره يؤثر سلبا في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

وعلاوة على ذلك، يتفاقم الأثر السلبي المترتب على تطبيق الحصار خارج نطاق الولاية الوطنية، حيث كثيرا ما تنخرط شركات الولايات المتحدة في عمليات الاندماج والشراكات التجارية على الصعيد الدولي. ويمكن أن يؤثر الحصار أيضا على الشركات العاملة في البلدان الثالثة، التي لا تملك الولايات المتحدة فيها أي رأس مال إذا كانت لديها علاقات اقتصادية أو مالية مع كوبا. ولذلك، فإن تطبيق الحصار خارج نطاق الولاية الوطنية يخلف أثرا سلبيا خطيرا على الشركات في البلدان الثالثة، فضلا عن الشركات الكوبية. وفي هذا الصدد، أعربت الجمعية العامة في قرارها ٨/٦٨ عن قلقها إزاء استمرار سن وتطبيق ”قانون هيلمز - بيرتون“ لعام ١٩٩٦.

والشركاء التجاريون الرئيسيون لكوبا في مجال التصدير هم فنزويلا وهولندا وكندا والصين وإسبانيا، وفي مجال الاستيراد فنزويلا والصين وإسبانيا والبرازيل والولايات المتحدة[١٤].

وعلى النحو المشار إليه في البيانات التجارية الواردة في المرفق ١، فإن الاتجاهات في تجارة كوبا بالسلع في عام ٢٠١٣، لم تتغير كثيرا عن العام السابق. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن قيمة صادرات كوبا من البضائع بلغت ٥,٩ بلايين دولار، وقيمة مستورداتها منها ١٤,٥ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٢١٦ مليون دولار، وبمبلغ ٨٥ مليون دولار، على التوالي، منذ عام ٢٠١٢. وبلغت قيمة العجز في تجارة البضائع ٨,٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١٢. وكانت ''الخامات والفلزات'' هما الفئتان الرئيسيتان للسلع المصدرة في عام ٢٠١٣، بقيمة ٣,٧ بلايين دولار أو بنسبة ٦٢ في المائة من المجموع، تليها ''جميع الأصناف الغذائية'' و ''السلع المصنعة''. وفيما يتعلق بوجهة الصادرات الكوبية، كان الاتحاد الأوروبي المشتري الرئيسي للبضائع الكوبية، بما يمثل نحو ٣٦ في المائة من إجماليها.

وتمثلت أهم أصناف الواردات في عام ٢٠١٣ في فئتي ''السلع المصنعة'' و ''الوقود'' إذ بلغت قيمة الفئة الأولى ٧,١ بلايين دولار أو ٤٩ في المائة من الإجمالي، وقيمة الفئة الثانية ٥,٢ بلايين دولار أو ٣٦ في المائة، تلتها فئة ''جميع الأصناف الغذائية''. وكانت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر موردي الأصناف التي تستوردها كوبا، حيث تمثل نصف الإجمالي. ويسمح قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠ للولايات المتحدة بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا بكثير من القيود والشروط التي تحد من إمكانية نمو الصادرات. وبلغت واردات كوبا الزراعية من الولايات المتحدة ما يقدر بنحو ٤١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣.

وقد ظل قطاع الخدمات المصدر الرئيسي لعائدات القطع الأجنبي في كوبا. ولم تختلف الاتجاهات السائدة في كوبا في مجال تجارة الخدمات، في عام ٢٠١٣ اختلافا يذكر عما كانت عليه في العام السابق. وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن كوبا صدرت خدمات بقيمة ١٢,٤ بليون دولار واستوردت خدمات بقيمة ٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣؛ ومثل الفائض الناجم عن ذلك وقدره ٩,٩ بلايين دولار

(١٤) Mark P. Sullivan, "Cuba: U.S. Policy and Issues for the 113th Congress", Congressional Research Service، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الصفحتان ١٧ و ١٨. متاح على الرابط التالي: http://fas.org/sgp/crs/row/R43024.pdf.

نقصانا بمبلغ ٤٦٧ مليون دولار منذ عام ٢٠١٢. وكانت الحصة الرئيسية للصادرات من نصيب فئة ''خدمات أخرى'' تلتها فئة ''الأسفار''. وتشمل فئة ''خدمات أخرى'' الاتصالات والبناء والتأمين والخدمات المالية والحواسيب والمعلومات والإتاوات وسائر الخدمات التجارية، وكذلك الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية. ولا تتوافر بيانات مفصلة عن هذه الخدمات. ولا تزال السياحة إحدى القوى الرئيسية المحركة للاقتصاد والتنمية في كوبا. وكانت الحكومة الكوبية قد حددت هدفا لعام ٢٠١٣ يتمثل في استقبال ٣ ملايين وافد من كافة دول العالم، وزار كوبا في ذلك العام ٢,٨٥ مليون شخص[١٥]. ومع ذلك، يحد الحصار بشدة من إمكانية إسهام السياحة في الاقتصاد الكوبي. وفي عام ٢٠١٣، بلغت عائدات كوبا من السياحة ١,٨ بليون دولار[١٦].

وتشير التقديرات إلى أن قطاع السياحة يمكن أن يعود بريع إضافي قدره بليونا دولار في حالة رفع الحصار. كما تشكل استحالة الاتصال بالنظم المعلوماتية الرئيسية التي تملكها الشركات الأمريكية والمستخدمة في الحجوزات وإعلانات السفر عقبة كأداء أمام تطوير السياحة الدولية في كوبا. وقد أثّر الحصار في جميع مجالات قطاع النقل، بما في ذلك خدمات الموانئ والمطارات وإنشاء الطرقات. ويقدر الضرر المتكبد في هذا المجال بمبلغ ٤٧٠ مليون دولار.

وقد خففت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ القيود المفروضة على التحويلات المالية. وتشكل التحويلات المالية المرسلة من الأقارب المقيمين في الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة، مصدرا هاما أيضا للعملة الصعبة بالنسبة لكوبا وتقدر بمبلغ يتراوح بين ١,٤ بليون دولار وبليوني دولار سنويا[١٧]. وسوف تظل التحويلات المالية المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الرأسمالي للأعمال الخاصة الصغيرة في كوبا[١٨]. وفيما يتعلق باستيراد الخدمات كان ''النقل'' هو الفئة الغالبة.

---

(١٥) Economist Intelligence Unit، التقرير القطري لكوبا، نيسان/أبريل ٢٠١٤، الصفحة ٢٠.

(١٦) Caribbean News Now!, "Cuba reports increased tourism revenues in 2013"، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤. متاح على الرابط التالي: http://www.caribbeannewsnow.com/headline-Cuba-reports-increased-tourism-revenues-in-2013-19945.html.

(١٧) Mark P. Sullivan, "Cuba: U.S. Policy and Issues for the 113th Congress" (انظر الحاشية ٥ أعلاه)، الصفحة ١٢.

(١٨) Economist Intelligence Unit، التقرير القطري لكوبا، نيسان/أبريل ٢٠١٤، الصفحة ٦.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، من المتوقع أن تظل التدفقات الوافدة أقل بكثير من المستوى المأمول وذلك بسبب الحصار رغم أن قانون الاستثمار الأجنبي الصادر في كوبا في عام ٢٠١٤ سيشجع دخول مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر[١٩].

التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

لم تُتخذ أي إجراءات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن الحصار المفروض على كوبا. وطُرح عدد من المقترحات التشريعية خلال الدورة ١١٢ لكونغرس الولايات المتحدة. ونادى بعضها برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أو تخفيفه، في حين نادى البعض الآخر بزيادة تعزيز الحصار.

الخلاصة

لا يزال الحصار يؤثر بشدة على الإنتاج والتجارة والرعاية الاجتماعية في كوبا، ما يعوق تنميتها. وتفرض التدابير ذات الصلة قيودا اقتصادية وتجارية ومالية شديدة على كوبا، ما يسفر عن آثار ترهق كاهل البلد. وتشمل الخسائر الكبيرة المتكبدة بسبب الحصار الفرص الضائعة لتعزيز الهياكل الأساسية، وبناء اقتصاد يتسم بالكفاءة والحيوية وتحسين مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. ثم إن لانعدام القدرة على إجراء مبادلات تجارية مع الولايات المتحدة انعكاسات خطيرة على البلد، وبخاصة لما تتمتع به كوبا من إمكانات لتطوير صناعات تتطلب كثافة في المعارف وتتسم بقيمة مضافة عالية. ولا يزال تطبيق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج نطاق حدودها الإقليمية يؤثر على المواطنين في بلدان ثالثة ويعوق قدرتها على إقامة علاقات تجارية مع كوبا والاستثمار فيها. وأخيرا، يتأثر مواطنو الولايات المتحدة أيضا بالحصار لأنهم غير قادرين على التعامل مع كوبا في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

الجدول ١

صادرات كوبا ووارداتها من السلع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٩[أ]	٢٠١٠[أ]	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]
الصادرات						
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع الأصناف الغذائية	٣٣٣	٣٩٦	٤٢٥	٥٢٢	٦٠٠
	الخامات والفلزات	٤٤٥	٨٩٢	١ ٤١١	١ ٤٩١	١ ٤٦١
	الوقود	٥	٣	٩	١٠	٩
	السلع المصنعة	٢٦	٣٩	٥٥	٥٦	٦٩
المجموع		٨٠٩	١ ٣٣٠	١ ٨٩٩	٢ ٠٧٨	٢ ١٣٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع الأصناف الغذائية	١٨	٣٩	٢٦	٣٤	٤٥
	الخامات والفلزات	١٣	٢٥	٢٥	٢٤	٢٦
	الوقود	٣٠	٥٠	٥٢	٦٩	٨٧
	السلع المصنعة	٣٤٦	٤٠١	٤٩٦	٥٨٥	٦٠١
المجموع		٤٠٧	٥١٥	٥٩٩	٧١٢	٧٦٠
الولايات المتحدة	جميع الأصناف الغذائية	–	–	–	–	–
	الخامات والفلزات	–	–	–	–	–
	الوقود	–	–	–	–	–
	السلع المصنعة	–	–	–	–	–
المجموع		–	–	–	–	–
بقية بلدان العالم	جميع الأصناف الغذائية	٤٧٦	٦٩٠	٨٠٤	٧٥٣	٧١٩
	الخامات والفلزات	١ ٣٦٦	٢ ٣٦٩	٢ ٤١١	٢ ٠٣٦	٢ ١٨١
	الوقود	٢٣	٢٥	٣٧	٣٦	٢٢
	السلع المصنعة	٢٨	٣٥	٣٨	٤٦	٥٥
المجموع		١ ٨٩٣	٣ ١٢٠	٣ ٢٩١	٢ ٨٧١	٢ ٩٧٨
العالم	جميع الأصناف الغذائية	٨٢٧	١ ١٢٥	١ ٢٥٦	١ ٣٠٩	١ ٣٦٤
	الخامات والفلزات	١ ٨٢٤	٣ ٢٨٧	٣ ٨٤٦	٣ ٥٥٠	٣ ٦٦٩
	الوقود	٥٨	٧٨	٩٩	١١٥	١١٨
	السلع المصنعة	٣٩٩	٤٧٦	٥٨٩	٦٨٧	٧٢٦
المجموع		٣ ١٠٩	٤ ٩٦٦	٥ ٧٨٩	٥ ٦٦١	٥ ٨٧٧

الشريك	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٩[أ]	٢٠١٠[أ]	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]
الواردات						
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع الأصناف الغذائية	٢٨٣	٤٠٥	٥٨٤	٥٦٤	٥٨٦
	الخامات والفلزات	٣٣	٣٦	٤٨	٤٥	٤١
	الوقود	٢٢	٣٢	٩٧	٨٠	٧٤
	السلع المصنعة	١ ٨١٢	١ ٩٢٩	٢ ٤٠٨	٢ ٤٧١	٢ ٦٢٤
المجموع		٢ ١٥٠	٢ ٤٠٢	٣ ١٣٨	٣ ١٦٠	٣ ٣٢٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع الأصناف الغذائية	٣٨٨	٥٧٨	٧٠١	٧٣٢	٦٩١
	الخامات والفلزات	٢٩	٥٨	١٨	٤٠	٣٧
	الوقود	٢ ٩٠٤	٣ ٩٧١	٥ ١٣٣	٥ ١٧٧	٥ ٠٨٣
	السلع المصنعة	٧٢٨	٨٤١	١ ١١٥	١ ١٩٦	١ ١٢٩
المجموع		٤ ٠٤٨	٥ ٤٤٩	٦ ٩٦٧	٧ ١٤٥	٦ ٩٤٠
الولايات المتحدة	جميع الأصناف الغذائية	٦٧١	٤٤٨	٤٤٢	٥٦٥	٤١٨
	الخامات والفلزات	–	–	–	–	–
	الوقود	–	–	–	–	–
	السلع المصنعة	١٨	١٤	١٣	١٢	١٣
المجموع		٦٨٩	٤٦٢	٤٥٥	٥٧٧	٤٣١
بقية بلدان العالم	جميع الأصناف الغذائية	١٧٥	٢٠٢	٢٤٠	٢٢٦	٣٠٦
	الخامات والفلزات	٤٠	٧٠	٧٧	٧٧	٦٩
	الوقود	٣٣	٣٤	٥٥	٥٧	٥١
	السلع المصنعة	٢ ٤٨٤	٢ ٨٨٠	٣ ١٢٧	٣ ١٣٩	٣ ٣٤٢
المجموع		٢ ٧٣٢	٣ ١٨٦	٣ ٤٩٩	٣ ٤٩٨	٣ ٣٧٦٩
العالم	جميع الأصناف الغذائية	١ ٥١٧	١ ٦٣٤	١ ٩٦٧	٢ ٠٨٧	٢ ٠٠١
	الخامات والفلزات	١٠٢	١٦٣	١٤٣	١٦٢	١٤٧
	الوقود	٢ ٩٥٩	٤ ٠٣٨	٥ ٢٨٤	٥ ٣١٤	٥ ٢٠٩
	السلع المصنعة	٥ ٠٤٢	٥ ٦٦٤	٦ ٦٦٤	٦ ٨١٨	٧ ١٠٩
المجموع		٩ ٦١٩	١١ ٤٩٩	١٤ ٠٥٨	١٤ ٣٨١	١٤ ٤٦٦

المصدر: حسابات أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استنادا إلى قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وقواعد بيانات إدارة الإحصاءات التجارية بصندوق النقد الدولي.

(أ) تقديرات.

الجدول ٢
صادرات كوبا ووارداتها من الخدمات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التدفق	فئة الخدمات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الصادرات	النقل	١ ٤٣٧	١ ٧٧٢	١ ٩١٣	١ ٩٢٨	٢ ٢١٩
	الأسفار	٢ ٠٥١	٢ ١٨٧	٢ ٣١٨	٢ ٤٤٧	٢ ٣٧١
	خدمات أخرى	٤ ٩٥٦	٦ ٢٥٣	٦ ٧٥٥	٧ ٤٠٩	٧ ٧٧٥
المجموع		٨ ٤٤٤	١٠ ٢١٢	١٠ ٩٨٦	١١ ٧٨٣	١٢ ٣٦٥
الواردات	النقل	٩٦٥	١ ١٥٤	١ ٤٢٤	١ ٥١٦	١ ٤٢٩
	الأسفار	٢١٢	٢٣٠	٢٣٦	٢٦٠	٣١٥
	خدمات أخرى	٤٩٦	٥٣٨	٥٥٢	٦١٢	٧٣٥
المجموع		١ ٦٧٣	١ ٩٢٣	٢ ٢١٣	٢ ٣٨٨	٢ ٤٧٨

المصدر: تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى المعلومات المستقاة من المصادر الوطنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

حافظت كوبا على مرتبة عالية في مؤشر التنمية البشرية، حيث حلت في المرتبة التاسعة والخمسين من بين ١٨٧ دولة وإقليما في عام ٢٠١٢. أما من حيث إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فكوبا بلد نام حقق العديد من هذه الأهداف، بعضها قبل فترة طويلة من الاتفاق عليها في منتدى دولي. ويتمثل التحدي الرئيسي في الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية واستدامة الأهداف التي تحققت بالفعل. وفي عام ٢٠١٣، أثنت منظمة الأغذية والزراعة على كوبا إذ كانت إحدى البلدان الخمسة عشر التي نجحت في الحد من الجوع قبل حلول عام ٢٠١٥.

ويشهد النموذج الإنمائي الكوبي تغيرا مستمرا، فقد تم إقرار الوثيقة المعنونة ”المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية“ خلال مؤتمر الحزب الشيوعي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١. ووافق البرلمان الكوبي أيضا على تأييد الوثيقة واعتمادها خلال دورته العادية المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١١. وقد أصبحت تلك المبادئ التوجيهية تشكل أساس

عملية لإصلاح. وتتسم هذه المبادئ بطابعها الابتكاري في السياق الوطني، كما أنها تمثل تحديا للبلد. والدافع لوضع تلك المبادئ هو تحقيق الهدف المتمثل في تسريع عجلة الاقتصاد، مع التسليم بأن الأجهزة المحلية – ولا سيما الحكومات المحلية – تضطلع بدور هام في إطار تحقيق اللامركزية في المستقبل.

وبدأت كوبا في أواخر عام ٢٠١٣ عملية تنفيذ توحيد سعر الصرف والنقد التي تمثل تحديا كبير للبلد. وتتطلب هذه العملية المعقدة الدقة في الإعداد والتنفيذ من أجل معالجة آثارها على السكان. وفي هذا السياق، لا يزال هدف توفير الخدمات الاجتماعية للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية من أولويات الحكومة وسيظل هاجسا يساور الدولة إلى حين استكمال تكييف شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية على نحو يكفل زيادة الفعالية والاستدامة.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ١١٢ إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع الإشارة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في معالجة المسائل والتحديات الناشئة.

وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع السلطات الوطنية في مجالات ذات أولوية من بينها: تعزيز الأمن الغذائي، ودعم السياسات الوطنية الرامية إلى خفض مستويات الواردات؛ ودعم الحكومات المحلية واستراتيجياتها للتنمية الاقتصادية، ولا سيما الاستراتيجيات المتعلقة بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة؛ وسنّ وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في مجال إنتاج الأغذية؛ والمساهمة في التنمية المستدامة بتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى سياسات القطاع الإنتاجي، ووضع استراتيجية أكثر فعالية للحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم التصدي، على الصعيد الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونبذ التمييز استنادا إلى التنوع الجنسي.

وتقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. وقد دعم البرنامج الإنمائي الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرئيسية على الصعيدين المحلي والوطني لما يزيد على أربعين سنة. ويُنفَّذ التعاون حاليا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ووثيقة البرنامج القُطري للبرنامج الإنمائي في كوبا. وقد صادق المجلس التنفيذي على وثيقة البرنامج القطري التي تتماشى تماما مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

واستندت عمليتا صياغة إطار المساعدة الإنمائية ووثيقة البرنامج القطري إلى الآليات التشاركية التي شملت مشاورات مع مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة الوطنيين

والمحليين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والجامعات والمنظمات الشبابية والنسائية والحكومات المحلية، وغيرها.

وتتناول كلتا الوثيقتين مجالات التعاون ذات الأولوية التي تم تحديدها والتي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية في المجالات التي تتسم، في بعض الأحيان، بطابع ابتكاري في السياق الوطني وتكتسي أهمية استراتيجية كبيرة نظرا للتغييرات التي أدخلت على نموذج التنمية الكوبي. وسوف يظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صلب برنامج التعاون، ما من شأنه أن يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا والمعرفة. والمجالات الرئيسية المستهدفة هي التنمية الاقتصادية المستدامة والأمن الغذائي وجودة الخدمات الاجتماعية واستدامتها، بما في ذلك احترام التنوع، واستخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز الحكومات المحلية؛ والاستدامة البيئية وإدارة أخطار الكوارث. وستشكل مسألتا الشؤون الجنسانية والشباب موضوعين مشتركين بين مختلف القطاعات.

الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

ظلت الحالة في عام ٢٠١٣ شبيهة إلى حد بعيد بما كانت عليه في السنوات السابقة. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. فهو يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويخلق مصاعب اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

ووفقا للتقديرات الرسمية، بلغت الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي بسبب الحصار منذ أوائل الستينيات وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣ ما قدره ١٥٧,٣٢٧ بليون دولار.

وقيَّد الحصار إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو ما ضيق فرص الحصول على الموارد اللازمة لتقديم الدعم المالي لخطط كوبا الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وكانت فرص سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون محدودة أيضا بسبب إجراءات الحصول على التأشيرة. وكان من الصعب أيضا إقامة شراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث الأمريكية والتعاون معها، وتعزيز تبادل الخبراء من كلا البلدين.

ويخلف الحصار آثارا سلبية على مبادرات التعاون الخارجي، فيسبّب الكثير من الصعوبات في تنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود التجارية أو حظر شراء المستلزمات من شركات الولايات المتحدة وفروعها الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحصار قيودا على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية. فإذا ما دخلت سفن هذه الشركات إلى الموانئ الكوبية، فلا يمكنها الدخول إلى موانئ الولايات المتحدة. وهذا ما يقلل إلى حد بعيد من عدد شركات الشحن البحري التي تضع كوبا في مسارها، الأمر الذي يحد من توافر النقل ويؤخر تحميل البضائع. وتؤثر أيضا التكاليف المرتبطة بالوسطاء وبالنقل لمسافات طويلة تأثيرا سلبياً على فرص الحصول على المستلزمات الرئيسية، وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة لإقامة المشاريع. وبالمثل، يتعين شراء واستيراد المنتجات اللازمة للمشاريع الإنمائية من أماكن أبعد بتكاليف أعلى كثيرا.

ويؤثر هذا الوضع تأثيرا مباشرا على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ للبرنامج الإنمائي، لأنه يزيد من تكاليف معاملات إجراءات الحصول على مستلزمات المشاريع ويزيد تكاليف نقل السلع المستوردة على حد سواء. ويتطلب إيجاد شركات الشحن المتاحة مزيدا من الوقت. ونتيجة لذلك، تأثرت المشاريع جراء التأخيرات الكبيرة في شراء مستلزماتها وفي وتوزيعها عليها، وهو ما أثر سلبا على تنفيذ أنشطتها وتحقيق نتائجها في أوانه.

وكان هذا الوضع مثار قلق خاص في حالة المشاريع المتصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية نظرا لطول عملية الحصول على المستلزمات الزراعية واستيرادها من قبيل نظم الري والآلات، والأدوات الزراعية. وبوجه عام، تتطلب عمليات الشراء زمنا أطول، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. وبالتالي، فإنه لا بد لدى تقديم أي عرض مالي أو وضع مشروع جديد من الأخذ في الحسبان أن عمليات الشراء وحدها تستغرق وقتا أطول، وأنه لا بد أيضا من تخصيص موارد مالية إضافية لتغطية الزيادة في التكاليف المترتبة على ذلك، وهي موارد كانت ستُرصد لولا ذلك للأنشطة الإنمائية. وتغطى هذه التكاليف من أموال يقدمها المانحون. ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات اقتناء تكنولوجيا الحاسوب؛ فعلى سبيل المثال، لم تحصل شركة بلانسون (Planson) الأمريكية على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يسمح لها بالتصدير إلى كوبا.

الآثار المترتبة على المشاريع

يؤثر الحصار أيضا على المشاريع التي تدعم الانتعاش في مقاطعة سانتياغو دي كوبا عقب مرور الإعصار ساندي، إذ لا بد من تنفيذ المشاريع في عمليات طويلة ومعقدة. وعلى وجه الخصوص، كان هناك مشروع قائم للوقاية من المخاطر، بدأ تنفيذه في أعقاب إعصار ساندي، هدفه تعزيز قدرة نظم الإنذار المبكر في محطات الرصد الجوي الهيدرولوجي، لكنه تعثر بسبب عدم تمكن شركة OTT Hydromet من بيع معداتها المتخصصة في هذا المجال (أجهزة استشعار للمحطات الهيدرولوجية). وأشارت الجهة المورِّدة إلى أن منتجات الشركة تحتوي على مكونات أمريكية الصنع، وأوضحت أنها لا تستطيع شحن البضائع إلى كوبا، لأن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية رفض منحها الترخيص اللازم لذلك في السنوات الأخيرة.

وتعمل المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمستفيد الرئيسي منها هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على توفير الأدوية والكواشف ومعدات المختبرات لفائدة ١٦ ٤٧٩ شخصا من كافة الأعمار من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتم شراء تلك المستلزمات من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من أسعار المنتجات المماثلة التي تباع في الأسواق العالمية. وحتى عندما تسري الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل المبرمة بين البرنامج الإنمائي والموردين الدوليين، فإن الحصار يعيق عمليات شراء المنتجات التي تُصنع في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على عنصر مصنّع فيها. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة من أجل تقديم الخدمات أو المنتجات إلى المشاريع المضطلع بها في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستهلك الكثير من الوقت والجهد.

وقد وافق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على شراء جهاز GeneXpert IV لفائدة مشروع كوبي في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣، وهذا جهاز ذو تقنية عالية تشجع منظمة الصحة العالمية على استخدامه للتشخيص السريع للسل، ولا سيما السل ذو المناعة من الأدوية المتعددة. وهذا الجهاز ضروري بشكل خاص بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأشخاص المعرضين للإصابة بالسل. وشركة CEPHEID هي المورد الوحيد المصرح به من جانب الصندوق العالمي. إلا أن هذا المورد لم يتمكن من بيع الجهاز ما لم تتم الموافقة على التصريح اللازم لذلك. وقد تم استلام إخطار

بالتصريح في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أي بعد مرور عام تقريبا، مما أدى إلى تأخير استفادة المرضى المحتاجين من هذا الجهاز الهام.

ويؤثر الحصار أيضا على العمل اليومي لمكتب البرنامج الإنمائي في كوبا، واضعا إياه في وضع أقل مقارنة بالمكاتب القطرية الأخرى. وثمة عوامل تحد من الفوائد التي يمكن جنيها من الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تهدف للقيام على نحو فعال بتنفيذ ورصد الأنشطة الإنمائية وأنشطة حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، بالرغم من توقيع اتفاق طويل الأجل مع شركة تويوتا جبل طارق (Toyota Gibraltar)، لا تستطيع هذه الشركة توفير قطع الغيار المصنعة في الولايات المتحدة. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة تكاليف المعاملات بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة نظرا لمشاركة جهات وسيطة وارتفاع تكاليف معدات وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ورسوم الحصول على تراخيص البرامجيات. وتتأثر إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت أيضا بشكل سلبي، مما يحد من الاستخدام الفعال للمنابر المؤسسية الإلكترونية ويزيد الوقت الذي يستغرقه القيام بالأنشطة والعمليات الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

ويتأثر مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا أيضا من جراء عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة للدفع. ويضطر المكتب لاتخاذ تدابير إدارية إضافية للاضطلاع بالعمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فعلى سبيل المثال، يتعين عليه استخدام مصارف في دول ثالثة، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يتكبدها المكتب ومشاريعه، ويزيد من العبء الإداري المترتب على تلك العمليات. وهذه الزيادة في التكاليف المذكورة يغطيها البرنامج الإنمائي وصناديق المشاريع التابعة للجهات المانحة الأخرى، مما يعني استخدام موارد كان من الممكن في ظروف أخرى استخدامها لتمويل الأنشطة الإنمائية.

ومن الأوجه الأخرى التي يتأثر بها البرنامج الإنمائي بالحصار اضطرار الموظفين الوطنيين، الذين يتعين عليهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك، إلى طلب تأشيرة الدخول قبل موعد سفرهم بفترة طويلة، وإن كان هذا الوضع قد تحسن مؤخرا. وقد حدثت حالات مماثلة عندما تعين على مسؤولين حكوميين حضور اجتماعات في المقر. وعلاوة على ذلك، يتعين حجز مسارات جوية بديلة أطول وأغلى سعرا تمر عبر بلدان ثالثة، نظرا لعدم وجود رحلات جوية مباشرة من هافانا إلى نيويورك. والآثار السلبية المترتبة على ارتفاع التكاليف وصعوبات الحصول على التأشيرة في الوقت المناسب تتعرض لها أيضا السلطات

الكوبية والخبراء الكوبيون الذين يتعين عليهم السفر إلى مقر الأمم المتحدة وإلى أماكن أخرى في الولايات المتحدة من أجل حضور الاجتماعات.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

اليونسكو وكالة فنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة؛ وهي ليست وكالة للتمويل. ومن ثم فمن الصعب حصر الضرر الناشئ عن الحصار، بشكل كمي، على البرامج التي تديرها المنظمة في إطار مجالات اختصاصها، وهي: التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. لكن من وجهة نظر نوعية، لا يزال الحصار يؤثر على تلك المجالات، ويمكن في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية.

ظلت الحالة كما كانت منذ عام ٢٠١٣ و لم تشهد نسبيا أي تغيير. ففي مجال التعليم، لا يزال الحصار يؤثر على توافر الموارد التعليمية بسبب القيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار أقدر على المنافسة. وفي مجال العلوم، لا يزال الحصار المفروض يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة. وفي مجال الثقافة، لا يزال الحصار يؤثر على إمكانية الحصول على المواد الحافظة للآثار التاريخية، واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية، ويؤثر كذلك على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي لولاه، لكانت ربما ستقبل على إقامة تعاون يشمل القيام بعمليات تبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، تظل كوبا غير قادرة على الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة من شركات في الولايات المتحدة، ولا على تراخيص البرمجيات أو على معدات معينة. ولئن ازدادت إلى حد ما فرص التبادل الأكاديمي والثقافي، فإنها لا تزال محدودة بسبب سياسات منح التأشيرات التي تجعل السفر أمرا صعبا، بما في ذلك لأغراض الدراسة.

ويؤثر الحصار أيضاً على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا، وعلى الأنشطة المتعلقة بالبرامج التي تنفذها اللجنة الوطنية الكوبية لليونسكو، بما في ذلك فيما يتعلق باستلام الأموال وعمليات التحويلات المصرفية لمقدمي الخدمات، وهو ما ينتج عنه تكاليف إضافية تتكبدها المنظمة كتكاليف التذاكر والاتصالات، وما إلى ذلك. ويتضرر الموظفون وأسرهم أيضاً على المستوى الشخصي، ضررا ناجما على سبيل المثال من التحويلات المصرفية والمكالمات الدولية التي يقومون بها.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

من المنظور البيئي، لا تنحصر آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية فحسب، بل وتشمل أيضا الولايات المتحدة نفسها.

فجهود الحفظ المبذولة في المجموعة الرئيسية للجزر الكاريبية[٢٠] تتسم بالتجزء وعدم الاكتمال، وتفتقر إلى استراتيجية مشتركة لا بد منها، حيث إن كوبا مستبعدة من العديد من أهم المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع كوبا المشاركة في مشاريع مرفق البيئة العالمية من قبيل مبادرة التحدي الكاريبية، وهي مبادرة واسعة النطاق تهدف إلى التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى حماية ٢٠ في المائة من الموائل البحرية والساحلية لبلدان منطقة البحر الكاريبي المشاركة في المبادرة. ولا يؤثر هذا على كوبا فحسب، إذ لا يمكنها الاستفادة من المشاريع، وإنما يؤثر أيضا على منطقة البحر الكاريبي برمتها حيث لا يتسنى اتباع نهج يتعامل مع المنطقة دون الإقليمية ككل.

ويؤثر الحصار أيضا بشكل كبير على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التي تشترك فيها كوبا والولايات المتحدة. فمن أجل الإدارة السليمة لهذه الموارد الطبيعية، بما في ذلك الطيور المهاجرة والحياة البحرية، ينبغي وضع استراتيجيات واتفاقات مشتركة بين حكومتي البلدين في مجال الحفظ؛ ولكن يتعذر ذلك بسبب الحصار. ويوجد في الوقت الراهن اتفاق بيئي بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بشأن الطيور المهاجرة، ولكن لا توجد اتفاقات بين كوبا والولايات المتحدة بالرغم من أن عدد الطيور المهاجرة المسافرة بين هذين البلدين هو عدد ضخم للغاية، مثلما هو الحال بالنسبة لبلدان أمريكا الشمالية السالفة الذكر.

ويُقصي الحصار إمكانية تنفيذ استراتيجيات مشتركة من أجل الإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية التي تحيط بالبلدين، ولا يمكن تحقيق تقدم في غياب اتفاقات وحوار بين الحكومتين للتركيز على بيئاتهما المشتركة.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجزء كبير من عمله في كوبا من خلال آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو يشمل نقل المعارف وبناء القدرات والدعم التقني

(٢٠) تتألف المجموعة الرئيسية للجزر الكاريبية أساسا من ثلاث مجموعات، وهي جزر البهاما، والأنتيل الصغرى، والأنتيل الكبرى (بورتوريكو، وجامايكا، وكوبا، واسبنيولا، التي تشمل الجمهورية الدومينيكية وهايتي) وتشكل كوبا وجامايكا واسبنيولا ٩٠ في المائة من مساحتها البرية.

بين كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق عقد دورات تدريبية، وأنشطة وحلقات عمل لبناء القدرات في جملة أنشطة أخرى.

وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة مشاريع في كوبا، يتضرر بعضها من الحصار. فعلى سبيل المثال، يتأثر مشروع الممر البيولوجي الكاريبي الجاري تنفيذه عملا باتفاق بين الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي، مع انضمام جامايكا بصفة مراقب دائم، وذلك من حيث جمع ومعالجة البيانات المستقاة عن طريق الاستشعار عن بُعد والبيانات المكانية. وقد يؤدي تعذر حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات المطلوبة إلى عرقلة التنسيق بين البلدان الثلاثة المعنية.

ويتبدى أثر الحصار المستمر في تفويت الفرص المتاحة في المنطقة للتعاون في مجال البيئة.

وترد أدناه أمثلة أخرى على الآثار المرتبطة بالحصار:

(أ) ما دام لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع المعدات والتكنولوجيا والمنتجات الأخرى إلى الشركات الكوبية، تضطر كوبا إلى شرائها من أسواق أخرى، وهو ما يطيل المُدد التي يستغرقها نقل البضائع إلى كوبا، وما يؤدي بدوره إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛

(ب) تواصل كوبا زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، في إطار برنامجها الثوري في مجال الطاقة، وكذلك تعزيز أنشطة إعادة التدوير وغير ذلك من التكنولوجيات المراعية للبيئة، وذلك بهدف خفض استهلاك النفط والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد العامة. بيد أنه يُحظر على الشركات الأمريكية وعلى فروعها في بلدان أخرى أن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تفيدها في هذا المسعى. ويصدق هذا القول أيضا على بيع أي منتج آخر تنتجه شركات غير أمريكية من المنتجات التي تحتوي على أجزاء أو عناصر تصنّعها شركات أمريكية أو فروعها، ويمكنها أن تساعد في إحراز تقدم في هذا المجال[٢١]؛

(٢١) في سياق بيانات الاستشعار عن بعد على النحو المذكور أعلاه، فيما يتعلق بجمع الصور للممر البيولوجي الكاريبي، يمكن أن يؤدي تعذر الحصول على التكنولوجيا والمعدات إلى عرقلة المواءمة المطلوبة بين البلدان الثلاثة المعنية، بالنظر إلى أن هذه الأجهزة غير متاحة لكوبا. وتتطلب مركبات المشروع أيضا تكاليف إضافية لاستحالة شراء الوحدات المصنعة في الولايات المتحدة.

(ج) كوبا من البلدان الرائدة في مجال البحوث البيولوجية في العالم حيث يتخصص الآلاف من خريجي جامعات ومعاهد البلد الـ ١٠ في المجال البيئي، فينتجون تكنولوجيات ومنتجات هامة، بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا الأحيائية. وتتوافر لكوبا أيضاً معارف واسعة بشأن حفظ الموارد الطبيعية. بيد أنه لا يمكن بيع تلك التكنولوجيات والمنتجات في الولايات المتحدة؛

(د) كثيرا ما تحد القيود المفروضة على السفر من مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية التي تُنظم في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتُنفق آلاف الدولارات في مسارات سفر أكثر تكلفة ورحلات أطول في كثير من الأحيان؛

(هـ) يحد الحصار أيضاً من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من المجلات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، وكذلك من الوصول إلى المواقع الشبكية للشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الاطلاع على أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، التي يمكن أن تزيد من قدرتهم على تطبيق التكنولوجيات البيئية السليمة. وتحد أيضا القيود المفروضة على الاتصال الشبكي من قدرات كوبا في مجال تنفيذ معاهدات بيئية معينة تتطلب الاستخدام المستمر للإنترنت، وعلى الامتثال لتلك الاتفاقيات؛

(و) النطاق الترددي في كوبا محدود أيضا بسبب الحصار، مما يؤثر على مشاركة الكوبيين في المؤتمرات المعقودة على الإنترنت، وبرامج إجراء الندوات الشبكية webinar، التي تتيح حضور الاجتماعات المعقودة بالوسائل الافتراضية، والتي يتزايد اللجوء إليها من أجل تخفيض تكاليف السفر والتكاليف الأخرى؛

(ز) لكل من الولايات المتحدة وكوبا مصلحة في استكشاف النفط في المناطق البحرية المشتركة واستغلاله. ويحول الحصار في الوقت الحالي دون إجراء دراسات مشتركة عن الأثر البيئي وطرق التشغيل الملائمة للبيئة. ويؤكد الانسكاب النفطي الذي وقع في عام ٢٠١٠ هذه المسألة كضرورة مُلِحَّة؛

(ح) يقع البلدان في منطقتين تتميزان بممرات بيولوجية حاسمة الأهمية يمكنها الاستفادة من إقامة تعاون إقليمي كامل؛

(ط) تقع الولايات المتحدة وكوبا أيضاً في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيرا خطيرا على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل البلدان على الارتقاء بمستويات الوقاية من الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيفيد التعاون فيما بين البلدين ومع غيرهما من البلدان في باقي أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛

(ي) من التداعيات الأخرى للحصار محدودية الفرص المتاحة لكوبا من أجل الحصول على قروض دولية والاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية، مما يؤثر في تقدمها نحو تحقيق الاستدامة. وقد حدا بها هذا الأمر إلى الدفع عموما بأن الحصار يعرقل جهودها لتحقيق الاستدامة.

ومن شأن إزالة العقبات التي تعترض التبادل العادي بين البلدين أن يسهم في إحراز تقدم فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة، وتحسين التعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية وزيادة مساهمة البلدين في مواجهة تغير المناخ، وفي إدارة النظم الإيكولوجية، وفي الوقاية من الكوارث والحوادث الطبيعية. ومن شأن ذلك أيضا أن يعود بالفائدة على البلدان التي تقيم الولايات المتحدة وكوبا برامج تعاونية معها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٤]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام ٢٠٠١، وللبرنامج مكتب هناك منذ عام ٢٠٠٥. والغرض الأساسي من وجوده في البلد هو مساعدة الحكومة الكوبية في تنفيذ أولوياتها وخطتها الإنمائية بما يتماشى مع أولويات وولايات موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالإسكان والمستوطنات البشرية.

ويدعم موئل الأمم المتحدة تنفيذ عدة مشاريع في كوبا تنعكس أولويتها في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والبرنامج المتفق عليه بين موئل الأمم المتحدة وحكومة كوبا. وتشمل هذه المشاريع، على وجه الخصوص، مشاريع التخطيط الوطنية والبلدية ومشاريع الإدارة الحضرية، ومشاريع أخرى متعلقة بالإسكان وإنعاش المناطق الحضرية في أعقاب الأعاصير وتقديم المساعدة فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على قطاع الإسكان والموئل.

وقد تعثر تنفيذ جميع هذه المشاريع الإنمائية بسبب التداعيات الدولية للحصار السياسي والاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا، أو الذي يقيد وصول البلد إلى الأسواق الدولية ذات الأهمية القصوى لضمان إمكانية الحصول على المدخلات والمعدات والتكنولوجيا.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عدة برامج للتعاون التقني في البلد تهدف إلى مساعدة الحكومة الكوبية في مواصلة تعزيز إمكانياتها الصناعية وقدرتها التنافسية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، تمشيا مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي أعلن عنها في عام ٢٠١١. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

- الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة؛
- دعم تنفيذ البروتوكولات الدولية (وفي مقدمتها بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون)؛
- دعم وتعزيز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة الزراعية والصناعية؛
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات المتصلة بالصناعة.

وتشارك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حاليا في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل كوبا الجاري تنفيذه للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن منطقة البحر الكاريبي ما زالت تواجه عددا من التحديات الخطيرة ذات الصلة بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وكوبا، إلى جانب غيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي، تجد نفسها، بحكم موقعها، بين أكبر منتجي الكوكايين على مستوى العالم في أمريكا اللاتينية من جهة، وأكبر مستهلكي المخدرات على مستوى العالم، في أمريكا الشمالية وأوروبا من جهة ثانية. ويقوم المكتب بتدعيم وجوده في منطقة البحر الكاريبي من أجل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات، ويتوقع أن يعزز تعاونه مع كوبا في سياق المبادرات الجديدة للمنطقة.

وكوبا من البلدان التي يشملها المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي الموجود في بنما، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهو المكتب الإقليمي الذي بدأ ممارسة أنشطته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، استهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ دعما لاستراتيجية الجماعة الكاريبية في مجال الجريمة والأمن. وعلى الرغم من أن كوبا ليست عضوا في الجماعة الكاريبية، فهي مدرجة في البرنامج الإقليمي، ولا سيما من خلال أوجه التآزر مع منتدى منطقة البحر الكاريبي للدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي تدخل كوبا عضوا فيه. ويتألف البرنامج من خمسة برامج فرعية، وهي لا تعكس نطاق المجالات المواضيعية المشمولة بولايات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة فحسب، ولكنها تستهدف أيضا بشكل مباشر تحقيق الأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية الجماعة الكاريبية في مجال الجريمة والأمن، وهي: (أ) مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب؛ و (ب) مكافحة الفساد وغسل الأموال؛ و (ج) منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية؛ و (د) الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و (هـ) الأبحاث وتحليل الاتجاهات والتحليل العلمي الجنائي. وللبرنامج ميزانية إجمالية قدرها ١١,٧ مليون دولار.

وفي سياق البرنامج الإقليمي، يعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إعادة إحلال وجوده في منطقة البحر الكاريبي، ربما في بربادوس، في انتظار توافر التمويل. وستستفيد كوبا أيضا من تعزيز وجود المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي، من خلال العمل بالتنسيق الوثيق مع النظراء الإقليميين والوطنيين.

وتتعاون كوبا بشكل فعال مع المكتب في مجالات الولاية المسندة إليه، وكانت هذه المساهمة تحظى دائما بتقييم إيجابي من الطرفين. وكوبا هي دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد خضعت في الآونة الأخيرة للاستعراض من جانب البرازيل وغواتيمالا. وبعد عملية الاستعراض التي أقر الخبراء القائمون بالاستعراض على وجه الخصوص بأنها كانت تتسم بالتعاون والكفاءة، أصدر أمين مؤتمر الدول الأطراف التقرير القطري النهائي في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد استفادت الحكومة كذلك من حقها في أن تنشر طوعا التقرير القطري بأكمله على الصفحة الرئيسية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وتقوم كوبا أيضا بدور أساسي بوصفها الجهة القائمة باستعراض كل من نيكاراغوا، وغيانا، وسانت لوسيا.

ومن المهم بالنسبة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة النهوض بتعبئة الموارد من أجل إدراج كوبا في تنفيذ أنشطته. وستُستثمر هذه الموارد في المجالات الاستراتيجية على النحو المبين في البرنامج الإقليمي، مما يسهم بالتالي في الحد من أوجه الضعف التي تعتري كوبا وبلدان منطقة البحر الكاريبي في مواجهة آفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وما زال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يعمل على نحو استباقي، للبحث عن الموارد اللازمة لتمويل وتوسيع نطاق عملياته في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في كوبا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠١٤]

على الرغم من تخفيف القيود المفروضة على السفر وتقليل حدة الحصار، فإن هناك أدلة تفيد تشديد الضوابط المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك المدفوعات وتحويل الأموال إلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر أيضا سلبا على حالة النساء والشباب في كوبا وحقوقهم الأساسية. وكانت آثاره السلبية ملموسة في نقص اللوازم والخدمات المتعلقة بصحة الأم والصحة الإنجابية.

وفي هذا السياق، ما زال البرنامج القطري للصندوق يواجه صعوبات لا سيما فيما يتعلق باقتناء وشراء السلع الأساسية، والمعدات والأدوية المتعلقة بالصحة الإنجابية التي تنتجها الولايات المتحدة أو تدخل ضمن براءات الاختراع الصادرة في الولايات المتحدة. ويتعين شراء مستلزمات الصحة الإنجابية والمواد المرتبطة بها عموما من مناطق أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف نتيجة زيادة تكلفة النقل ورسوم الشحن.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالفرنسية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

لما كان الاتحاد البريدي العالمي وكالة متخصصة، فإنه غير معني مباشرة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٨/٨، الذي يتوجه فقط إلى الدول الأعضاء.

وقد عامل الاتحاد البريدي العالمي كوبا باستمرار على أنها عضو كامل من أعضائه. ولذا، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في الاتحاد وتقع عليها نفس الالتزامات التي تقع عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، جدير بالإشارة أن كوبا قد استفادت على وجه التحديد في عام ٢٠١٣ من المنح المقدمة إلى موظفي دائرة البريد في كوبا لتمكينهم من المشاركة في دورات تدريبية، من قبيل الحلقة الدراسية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي نُظمت في إكوادور وحلقة العمل المتعلقة بدفع التعويضات فيما يتعلق بخدمات الدفع البريدية، التي نُظمت في أوروغواي.

وأعيد انتخاب كوبا عضوا في مجلس إدارة العمليات البريدية للاتحاد خلال مؤتمر الاتحاد الأخير الذي عُقد عام ٢٠١٢، وهي عضو مشارك في عدد من لجان المجلس وأفرقته العاملة.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

وضعت كوبا خلال السنوات الخمسين الماضية بعضا من أكثر برامج الحماية الاجتماعية شمولا في العالم. وقد مكنت هذه البرامج كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد كبير. وأصبحت كوبا من أكثر البلدان نجاحا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي عام ٢٠١٣ حلت في المرتبة ٥٩ في الدليل القياسي للتنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويندرج ضمن أولويات البلد الحفاظُ على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت كوبا قد واجهت أزمة اقتصادية حادة في التسعينات من القرن الماضي. وكان لهذه الأزمة أثر مستمر على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بسبب الأزمة المالية العالمية، والكوارث الطبيعية المتكررة، بما في ذلك أسوأ فترة جفاف يشهدها البلد خلال مائة سنة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، وصعوبة الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام ١٩٦٣ لدعم الحكومة في مجال تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في البلد. وما فتئ البرنامج يتعاون مع السلطات الوطنية في دعم برنامج كوبا الوطني لمكافحة فقر الدم؛ ودعم برامج شبكات الأمان الاجتماعي المرتكزة

على الأغذية؛ ودعم الاستجابة الوطنية للكوارث الطبيعية، التي كان آخرها إعصار ساندي الذي ضرب البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ودأب برنامج الأغذية العالمي على مساعدة جميع الأطفال دون سن السنتين في المقاطعات الخمس الشرقية من البلد التي يرتفع فيها معدل انتشار فقر الدم، عن طريق توزيع دقيق مخلوط من فول الصويا والذرة ومُثرى بالمغذيات الدقيقة. وأنشأ برنامج الأغذية العالمي أيضا خط إنتاج جديد للحبوب المعززة والمثراة بالمغذيات الدقيقة. وساعد هذا في إيجاد قدرة محلية على إنتاج الحبوب المعززة لصغار الأطفال، والحد من اعتماد كوبا على الواردات. واستُكمل توزيع الحبوب المعززة بطائفة عريضة من أنشطة التدريب والاتصال في مجال التغذية. واشتركت وزارة الصحة العامة واتحاد المرأة الكوبية واليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأغذية العالمي في وضع استراتيجية متكاملة من أجل تحسين الأنماط الاستهلاكية للأسر المعيشية من أجل التصدي لفقر الدم. ودُرّبت الأمهات والعاملون في المجال الصحي وموظفو توزيع الأغذية، وأُطلقت حملة إعلامية اجتماعية بهدف تحسين العادات الغذائية في المنازل. وحُسّنت أيضا ظروف مناولة وتخزين الحبوب المخلوطة المقواة من خلال إجراء تعديلات في المستودعات ومقصورات الخزن (نقاط توزيع الأغذية). وعزز المشروع أيضا نظام مراقبة الأغذية والتغذية من خلال تعزيز قدرات الوحدات المسؤولة عن الإشراف التغذوي على مستوى البلديات والمستوى الوطني.

وفي إطار استجابة منظومة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ بعد إعصار ساندي، وزع برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٣ أغذية على الأسر في الجزء المتأثر بالإعصار شرق البلد، إذ استهدف البرنامج ٠٠٠ ١١٠ شخص من الفئات الضعيفة وممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية من المقاطعات الشرقية الأشد تضررا وهي سانتياغو دي كوبا وأولغين وغوانتانامو. وقُدمت مساعدات غذائية إلى أكثر الفئات ضعفا، بمن فيهم الأطفال من سن ٦ أشهر إلى ٥٩ شهرا والنساء الحوامل والأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة وأطفال المدارس الابتدائية. وتضمنت المساعدة أيضا الدعم المقدم لإصلاح الميناء في سانتياغو دي كوبا، إضافة إلى استعادة قدرات تخزين الأغذية في المقاطعات الثلاث.

وأقام برنامج الأغذية العالمي اتفاقا ثلاثيا أيضا مع حكومتي البرازيل وكوبا لدعم الحكومة الكوبية في تعزيز برامجها لشبكة الأمان، والحيلولة دون تدهور الحالة التغذوية لما يزيد عن ٣ ملايين شخص (من الأطفال دون سن السابعة وكبار السن).

وتمر كوبا حاليا بمرحلة انتقالية مهمة لنموذجها الاقتصادي وبرامجها الاجتماعية، على النحو المحدد في الوثيقة المعنونة ”المبادئ التوجيهية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية“

التي اعتمدت خلال مؤتمر الحزب الشيوعي في نيسان/أبريل ٢٠١١. وتتوخى المبادئ التوجيهية تسريع عجلة الاقتصاد، وفي الوقت نفسه ضمان استدامة برامج الحماية الاجتماعية القائمة. وفي هذا السياق، فإن نظم الحماية الاجتماعية ذات الصلة بالأمن الغذائي، وتحقيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرار بشأن الموارد الغذائية، واعتماد نموذج إداري جديد للزراعة يركز على الحد من الواردات من المواد الغذائية، كلها عمليات حيوية.

وفي عام ٢٠١٣، بدأ برنامج الأغذية العالمي استعراضا استراتيجيا لنهجه في كوبا من أجل معالجة أولويات الأمن الغذائي على النحو الذي حددته حكومة كوبا، وحدده كذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، والذي يعرّف الأمن الغذائي والتغذوي باعتباره أحد الركائز الأربع لتعاون الأمم المتحدة في كوبا. وفي هذا السياق، يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لبرنامج قطري جديد يركز في المقام الأول على بناء القدرات باستخدام تحويلات مركزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الملحة وتعزيز شبكات الأمان ذات الصلة بالأغذية في كوبا بصفة عامة. وسوف يدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نظم حماية اجتماعية أكثر استدامة واستهدافا. وسيُسعى إلى تحقيق ذلك من خلال ثلاثة أهداف مرتبطة، من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:

(أ) دعم الأمن الغذائي وبرامج الحماية الاجتماعية ذات الصلة بالتغذية؛

(ب) تعزيز الروابط بين نظم الحماية الاجتماعية وسلاسل الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة؛

(ج) تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على الصمود والتأهب وإدارة أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي.

الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

لم تتطور الأحوال المتعلقة بالحصار بأي طريقة إيجابية خلال العام الماضي. ولا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكوبي وعلى ظروف تشغيل برنامج الأغذية العالمي. وتمثل التكلفة الباهظة لاستيراد المعدات والمدخلات الزراعية عاملا رئيسيا يحد من القدرة الإنتاجية الزراعية في كوبا. ولا يمكن لمعظم المزارعين الكوبيين الحصول إلا على قدر محدود من المدخلات الزراعية؛ ويصعب عليهم أيضا الحصول على التكنولوجيا والمعدات الجديدة. ونتيجة لذلك، يتعذّر على كوبا إنتاج كل الأغذية التي هي بحاجة إليها، مما يضطر الحكومة لاستيراد نسبة كبيرة من السلع الغذائية

الأساسية لتلبية احتياجات برامج شبكاتها الوطنية للأمان الاجتماعي المرتكزة على الأغذية. وتثقل هذه المسألة كاهل ميزانية البلد، وتشكل تهديدا للأشخاص الذين يعتمدون إلى حد كبير على شبكات الأمان الاجتماعي، وتفرض تحديات كبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي في كوبا.

ثم إن القيود التي يفرضها الحصار تحد من قدرة برنامج الأغذية العالمي على شراء المنتجات والخدمات من الشركات الموجودة في الولايات المتحدة أو من الشركات التي تجهّز المدفوعات عن طريق فروعها الموجودة في الولايات المتحدة، مما يؤثر مباشرة على مشاريع البرنامج وعلى إدارة مكتبه.

وتأخّر أيضا شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية بسبب التحديات اللوجستية المذكورة أعلاه. وبسبب الحصار، يتعين على السفن التوقف في بلد مجاور لنقل الشحنات إلى سفن أخرى. ويؤدي ذلك إلى التأخير في التسليم وإلى تكبد تكاليف إضافية تؤثر أيضا على الشحنات الموجَّهة إلى برنامج الأغذية العالمي.

كما تواجه الأنشطة الجارية التي يقوم بها البرنامج في كوبا صعوبة في شراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن البرنامج من الحصول على معدات تكنولوجيا المعلومات لمكاتبه من السوق المحلية. وعلى الصعيد الإقليمي، لم يكن بوسع بعض الشركات توريد تلك المعدات. فعلى سبيل المثال، عرضت شركة يوجد مقرها ببنما حواسيب بأسعار تنافسية للغاية، لكنها لم تتمكن من بيعها إلى كوبا لأنها فرعا من فروع شركة أمريكية. وتنطبق هذه العقبات أيضا على شراء قطع غيار السيارات وقرطاسية المكاتب، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة الاتصالات الصوتية ونقل البيانات مرتفعة بشكل غير عادي بسبب ضرورة تفادي الهياكل الأساسية للولايات المتحدة.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

الأثر المترتب على السكان والقطاع الصحي وصحة الأفراد

وفقا لمصادر مختلفة في الحكومة الكوبية، بلغ الأثر المالي الإجمالي المتراكم المترتب على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على قطاع الصحة ٢ ٤٦٤,٦ مليون دولار من

دولارات الولايات المتحدة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٤. وتم التوصل إلى هذا الرقم بأن أضيفَ إلى الأثر الإجمالي المتراكم من العام الماضي الأثر الحاصل خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤ والبالغ ٣٧١ ٥٢٤ ٦٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، على نحو ما أوردته السلطات الوطنية التي تمت استشارتها.

ومن أجل كفالة استدامة خدمات الرعاية الصحية للسكان الكوبيين في مواجهة الحصار المالي والاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، اعتمدت تدابير تخفيفية تشمل الحاجة إلى الحصول على مدخلات طبية من بلدان بعيدة بتكلفة أعلى. وفي بعض الحالات، تعين على كوبا أن تستغني عن تكنولوجيات معينة بسبب الحظر المفروض على بائعي المنتجات المصنوعة في الولايات المتحدة إلى كوبا أو الحظر المفروض على التبادل العلمي بين المهنيين الكوبيين ونظرائهم من البلدان الأخرى. ونبعت الزيادة في التكلفة أساسا من الحاجة إلى الحصول على الأدوية، والكواشف الكيميائية، وقطع غيار معدات التشخيص والعلاج، والأجهزة الطبية، وغيرها من المدخلات من الأسواق البعيدة، الأمر الذي يعني في كثير من الأحيان اللجوء إلى الوسطاء، مما يزيد من ارتفاع التكاليف.

ويتضاعف حجم الآثار السلبية الناجمة عن الحصار في مجال الصحة بفعل ما تتركه من أثر في التكلفة وتوافر المنتجات المستخدمة على أساس يومي وفي توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشة السكان. وقد تفاقم تأثير القيود المفروضة بموجب الحصار جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي تضررت بها كوبا أيضا.

وتضررت الصحة العامة أيضا بصورة غير مباشرة بسبب العقبات التي تعترض الاستثمار في الهياكل الأساسية: الإسكان، والطرق، والمياه، والصرف الصحي. وتأثرت بصورة مباشرة بندرة الموارد اللازمة لمكافحة التهديدات الوبائية.

ويعيق الحصار المفروض على كوبا تنمية الصحة العامة من خلال عدم السماح بالحصول على القروض أو المنح من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وتقييد الحصول على التبرعات الخيرية وتبرعات المجتمع المدني الأمريكي. وعموما، تشتري كوبا السلع من الشركات الفرعية، الأمر الذي يرفع التكاليف. وفي بعض الأحيان، يتعذر الحصول على منتجات محددة، وبالتالي يتعين شراء منتجات مماثلة بدلا من ذلك، وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض في نوعية الرعاية والصحة في كوبا. ونظرا لتعقيد هذه الآثار، فإنه يصعب تقدير نطاقها وتحديده كميا من الناحية النقدية.

ويعيق الحصار الرعاية المباشرة المقدمة للأشخاص من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين من خلال ما له من أثر على المؤسسات في نظام الرعاية الصحية الوحيد، والبحوث، والمراقبة الوبائية، ومكافحة الأمراض.

الخدمات الصحية

توضح الأمثلة التالية الصعوبات التي تواجهها مؤسسات صحية مختارة في الحصول على المدخلات:

(أ) أفاد معهد علم الأعصاب وجراحتها بأنه حاول شراء شافطة تعمل بالموجات فوق الصوتية تستخدم في الجراحة المجهرية من شركة كافيترون (Cavitron) الأمريكية التي لم تتمكن من إتمام عملية البيع بسبب عدم وجود ترخيص من حكومة الولايات المتحدة بإجراء معاملات مع كوبا. وبالمثل، فإن المعهد لم يتمكن من شراء جهاز فصل لوني بالسوائل من شركة شيمادزو (Shimadzu) اليابانية، لأن بعض مكونات الكاشف الكهركيميائي مصنوعة في الولايات المتحدة، وبالتالي، فإن الشركة لا تستطيع إتمام البيع إذا كان المقصد النهائي للمنتج هو كوبا. وأفاد قسم الصيدلية بوجود نقص في الأدوية الممتازة المضادة للاختلاج، مثل ليفيتيراسيتام (Levetirazetan) ولورازيبام (Lorazepam)؛ والأدوية المقاومة لمرض باركنسون، مثل إنتاكابون (Entacapone)؛ والمغذيات ومضادات الأكسدة لأمراض التنكس العصبي، إلكارنتين (L-carnitine)، والإنزيم المساعد كيو (coenzyme-Q)، وهايبر بلس (Hyper plus)؛ ومضادات الاكتئاب التي لا تشبه مستقبلات دي (D receptors) لمرضى باركينسون، مثل باروكسيتين (Paroxetine) وفلوكسيتين (Fluoxetine)، وغيرها. وجميع هذه الأدوية مصنوعة في الولايات المتحدة.

(ب) وأفادت المجموعة الوطنية لأمراض الحساسية والجمعية العلمية لأمراض الحساسية بأن عمل مصنع المستأرِجات التابع للمركز الوطني للمنتجات الأحيائية قد تعثر نظرا إلى أن شركة فارماسيا (Pharmacia) الأمريكية، التي تم فيما بعد دمجها مع أمرشام (Amersham) وهي في الوقت الحالي فرع من فروع جنرال إلكتريك للرعاية الصحية، لم تتمكن من بيعها قطع غيار معدات فصل لوني اشتريت من تلك الشركة. و لم تتمكن شركة بولارويد (Polaroid) من بيع أفلامها الـ ٦٦٧ المستخدمة في التصوير الفوتوغرافي العلمي في تقنية لطخة ويسترن (Western Blot)، و لم تتمكن شركة سيغما (Sigma) من بيع كواشف كيميائية مستخدمة في زراعة الخلايا لكوبا. وتعين شراء بدائل من أوروبا، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف وتسبب في تأخير استلامها.

(ج) وأفاد معهد طب الجهاز الهضمي بأنه لم يتمكن من شراء جهاز علاج حراري بالترددات الراديوية الثنائية القطب يستخدم في استئصال الأورام الكبدية من شركة مجموعة أوليمبوس (Olympus Group Company AG).

(د) وأفاد مستشفى فرانك باييس (Frank País) المتخصص في أمراض العظام والإصابات بأن الرد على استفسار قُدم عن طريق الموقع الشبكي لشركة أرثريكس (www.Arthrex.com) أفاد بأن جميع شركات أرثريكس في الولايات المتحدة وفي الخارج يجب أن تحصل على ترخيص تصدير خاص لإجراء معاملات مع بلدان معينة، بما فيها كوبا، وهي عملية يمكن أن تستغرق ثمانية أشهر.

(هـ) وأفاد معهد علم الأورام والبيولوجيا الإشعاعية بأن وحدة زرع الأعضاء التابعة له لديها جهاز تسريب سريع للحجم يستخدم لاستعادة حجم الدم أثناء العمليات. وهذا الجهاز هو من صنع شركة هيمونتكس (Haemonetics) الأمريكية، وهو لا يستخدم في الوقت الراهن لاستحالة شراء قطع الغيار الخاصة بأسلاك الاتصال فيه. وأفاد المعهد أيضا بأن معدات العلاج بالأشعة والطب النووي، والمعجلات الخطية، والتشعيع الداخلي، ومعدات غرف أشعة غاما وقياس الجرعات، لا يمكن شراؤها في السوق الأمريكية التي تكون نسبة الجودة إلى الأسعار فيها مواتية، ويتعين بدلا من ذلك شراؤها من أوروبا بأسعار أعلى.

(و) وأفاد المركز الوطني لطب العلاج بالشحنات الكهربائية التابع لوزارة الصحة العامة بأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة قد أعاق محاولات المركز المباشرة لشراء قطع غيار وملحقات لأجهزة مراقبة فيليبس متعددة البارامترات وأجهزة هارتستارت لإزالة الرجفان، لأنها مصنوعة في الولايات المتحدة. وأشار المركز أيضا إلى استحالة الحصول على التدريب الكافي على معدات شركة فيليبس للتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، وهي معدات حديثة وتكتسي أهمية حيوية لتشخيص السرطان، وذلك نظرا لأن مركز التدريب المعني يقع في كليفلاند (الولايات المتحدة)، الأمر الذي يجعل حضور الأخصائيين الكوبيين صعبا.

(ز) ويفتقر معهد طب القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية إلى أجهزة للتنظير غير الإشعاعي ثلاثي الأبعاد لرسم السمات التشريحية تنتجها شركتا بيوسنس وبستر (Biosense Webster) وسانت جود (Saint Jude) الأمريكيتان. ويحول هذا دون تمكن المعهد من إجراء عمليات استئصال في الحالات المعقدة لاضطراب ضربات القلب، الأمر الذي يعني أنه يتعين على وزارة الصحة العامة إرسال المرضى إلى إيطاليا لتلقي هذا العلاج بتكلفة تتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ١٨ يورو، دون احتساب نفقات السفر والبدل اليومي.

ويشير المعهد أيضا إلى أن الافتقار إلى الأجهزة، التي تصنعها شركة كوك الطبية (Cook Medical) الأمريكية، لانتزاع الناظم القلبي أو أسلاك مزيل الرجفان الآلي القابل للزراعة أو أقطابه، يجعل من الضروري القيام بعمليات جراحية باستخدام ماكينة قلبية رئوية لإزالة الأقطاب، مما يزيد من خطر حدوث مضاعفات للمرضى. ولا يمكن إصلاح معدات خدمات إعادة التأهيل التي تصنعها شركة شيلر (Schiller) لأن المصرف السويسري لا يقبل الأموال من كوبا بسبب الضغط الأمريكي.

(ح) ويفتقر مستشفى هيرمانوس أميخييراس (Hermanos Ameireiras) إلى أشعة الليزر الخضراء باستخدام بلورات فوسفات البوتاسيوم التيتانيل المستخدمة في علاج مرضى تضخم البروستات، بحيث يمكن إجراء العمليات دون نزيف أو مع حدوث نزيف طفيف فقط. وهذا مفيد بشكل خاص في حالة المرضى المحتاجين إلى علاج مستمر مضاد للتجلط أو المرضى الذين يعانون من اضطرابات التجلط. ولاستخدام أشعة الليزر الخضراء ميزة إضافية تتمثل في مكوث المرضى في المستشفى لفترة قصيرة جدا دون الحاجة إلى القسطرة البولية سوى لساعات قليلة فقط. غير أن هذا العلاج المتقدم علميا باهظ التكلفة، وكذلك الحال بالنسبة لألياف الليزر، التي يكلف كل منها نحو ٢٠٠ ١ يورو؛ وإذا كانت البروستاتا التي تحتاج للعلاج كبيرة، لزم استخدام أكثر من ليف من ألياف الليزر. ونظرا لأن المؤسسات أو الشركات الكبيرة التي تصنع معدات التنظير الداخلي والجراحة بالمنظار، ومناظير القطع ثنائية القطب أو أشعة الليزر الخضراء باستخدام بلورات فوسفات البوتاسيوم التيتانيل لا يسمح لها بالتجارة مع كوبا، يجب الحصول على هذه المعدات من بلدان أخرى. وهذا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة ويجعل الحصول عليها باهظ الثمن.

(ط) وأفادت شركة ميديكوبا (Medicuba) بأن الصارفات المستخدمة لعلاج استسقاء الرأس لدى الأطفال كان يتم الحصول عليها في الماضي من المصنّع الأمريكي إنتغرا نيوروساينس (INTEGRA NEUROSCIENCE)، من خلال مقدم الخدمات كاريمد كندا (CARIMED CANADA). ومع ذلك، فإن الجهة المصنعة علقت التوريد إلى كوبا منذ أواخر عام ٢٠١٣ بناء على أوامر من وزارة الخزانة بالولايات المتحدة. ويكلف العثور على بديل كوبا نحو ٠٠٠ ٦٠ دولار إضافي من دولارات الولايات المتحدة. وأفادت ميديكوبا أيضا بأنه، تحت ضغط من وزارة الخزانة بالولايات المتحدة، أوقف المورد الألماني ماكت كريتكال كير (MAQUET CRITICAL CARE) تسليم أجهزة سيرفو (Servo) لضبط الرطوبة التي تستخدم للتهوية مع البالغين والأطفال المرضى بأمراض خطيرة، لأنها تتضمن مكونات أمريكية.

(ي) وأفادت المديرية الوطنية لرصد ومراقبة ناقلات الأمراض بأن ثمة منتجين مهمين لمبيدات الآفات في الولايات المتحدة، ولكن نظرا لعدم إمكانية استيراد منتجاتهم، يتعين استيراد منتجات أخرى من بلدان أبعد، مثل الأرجنتين وبيرو وألمانيا بتكاليف إضافية. وفي بعض الحالات أيضا، لا تكون هذه المنتجات جيدة مقارنة بمبيدات الآفات المصنوعة في الولايات المتحدة. وبالمثل، فإن صانعي معدات التبخير في الولايات المتحدة، مثل هدسون (Hudson) وكرتيس داينافوغ (Curtis Dynafog)، مشهورون بالمنتجات العالية الجودة، ولكن نظرا لأن كوبا لا يمكنها الشراء منهم، يتعين شراء المعدات من ألمانيا وقطع الغيار من إسبانيا. وإضافة إلى أن ذلك يستغرق المزيد من الوقت، فإنه يضيف إلى تكاليف النقل.

(ك) ولم يتمكن مركز طب القلب في مستشفى وليام سولير (William Soler) للأطفال من اللجوء إلى الشركات الأمريكية لشراء أدوية من قبيل أقراص بوسينتان (bosentan) أو محلول الاستنشاق إيلوبروست (iloprost) لعلاج الأطفال الذين يعانون من انخفاض ضغط الدم الرئوي غير القابل للجراحة ولا يبدون الاستجابة المتوقعة لدى استخدام عقار سيلدنافيل (Sildenafil)، أو الذين يعانون من الآثار الجانبية نتيجة لاستخدامه، أو الذين وصفت لهم معالجة مشتركة بالنظر إلى فقدانهم الحاد للقدرة الوظيفية. وأفاد المركز أيضا باستحالة الحصول على المغذيات عالية الجودة، مثل أمينوستيريل (aminosteryl)، التي تكتسي أهمية خاصة في تحسين نتائج العلاج السابق للجراحة والتالي لها لدى المرضى الذين يعانون من سوء التغذية المصاحبة لأمراض القلب المعقدة والحرجة. ولا تنتج هذه المادة إلا في مختبرات آبوت (Abbot) في الولايات المتحدة.

(ل) ولم تستطع كوبا الحصول على الأدوية الأساسية لعلاج الأمراض المزمنة والمسببة للإعاقة لدى الأطفال والمراهقين، مثل الإصابة بفيروس التهاب الكبد B، الذي يُستخدم الدواء المضاد للفيروسات العكوسة تينوفوفير (Tenofir) لعلاجه لدى المرضى الذين لم يوقف العلاج السابق تكاثر الفيروس لديهم، والذين، إذا لم تتم معالجتهم جيدا، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى تليف الكبد ومضاعفاته. كما لم تحصل كوبا على مثبط أنزيم البروتياز تيلابريفير (Telaprevir) (الجيل الأحدث من العقاقير المستخدمة في علاج فيروس التهاب الكبد C، بوصفه بديلا للمرضى الذين لا يستجيبون للعلاج بمضادات الفيروسات وعقار ريبافيرين (ribavirin)). وهو يوقف التحول إلى تليف الكبد ومضاعفاته، مثل الاعتلال الدماغي والاستسقاء والنزيف المعدي المعوي وسرطان الكبد.

(م) وفيما يتعلق بمثبط أنزيم البروتياز، كان من المهم جدا استخدامه في حالة مراهقة لم تستجب للعلاجات السابقة وكان مرضها يتقدم بسرعة كبيرة. ورتبت إدارة المركز

لشرائه من خلال الاتصال بشركة التسويق فيرتكس سيلاغ (Vertex-Cilag) التي يوجد مقرها في إسبانيا والتي عرضت توفيره بسعر باهظ: ففي حين تبلغ تكاليف العلاج اللازم لمدة ١٢ أسبوعا في أوروبا ٠٠٠ ٣٤ يورو، ستبلغ التكاليف في كوبا ٦٠٠ ١٣٨ يورو.

(ن) وواجه المركز الوطني لعلم الوراثة الطبية صعوبة في شراء هلامات عديد التكوين التعديلي وحيد الخيط وعُدد قياس الضغط بالفضة، المستخدمة للكشف عن الطفرات وتحديد التغييرات التعديلية في إكسونات الجينات المختلفة، ويلزم ذلك لتشخيص حالات مثل التليف الكيسي، ومتلازمة فون هيبل لينداو (Hippel-Lindau)، وفرط تنسّج الكظر الخلقي، وداء غوشر (Gaucher's disease)، وغالاكتوز الدم، وغيرها من الحالات. كما أن المركز لم يتمكن من شراء بوليمراز المستحرة المائية، الذي تنتجه شركة إنفيتروجن (Invitrogen) الأمريكية، ويستخدم في تشخيص ١٧ مرضا وراثيا. وبالمثل، فإن المركز لم يتمكن من شراء معدات تحليل وراثي لا تصنعها سوى شركات تضم أسهما أمريكية. ورفضت بيعه لكوبا شركة أبلايد بيوسيستمز (Applied Biosystems)، التي تملكها حاليا شركة لايف تكنولوجيز (Life Technologies). وتُستخدم هذه المعدات لقراءة تسلسل قاعدة الحمض النووي. وبالتالي فهي أداة أساسية في دراسة الأمراض الوراثية.

البحوث

تُفيد مؤسسات بحثية من قبيل مؤسسة بيدرو كوري (Pedro Kouri) وغيرها أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، وما يصاحب ذلك من نقص وصعوبات في الحصول على الأدوية، وكواشف التشخيص، ومعدات المختبرات التي تنتجها شركات الولايات المتحدة، قد أعاق أعمالها وأداء وظائفها في ما يتعلق بالتعامل مع أمراض المناطق المدارية والأمراض المعدية (لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، والمراقبة الوبائية، والبحوث، والتدريس. وتعذر عليها، على سبيل المثال، الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات، من قبيل نلفينافير (nelfinavir) وريتونافير (ritonavir)، وجرعتي ٢٠ مغم و ٨٠ مغم من عقاري ريتونافير/لوبينافير (Lopinavir/Ritonavir) (المستخدمة في علاج الأطفال المصابين بالإيدز)، لأن الشركات المنتجة لا تستطيع التجارة مع كوبا، ولا تردّ على طلبات الشراء. ويبلغ عدد الأطفال المتضرّرين حاليًا من هذا القيد ٤٠ طفلاً.

الآثار المترتّبة على إدارة المعارف

في ما يتعلق بإمكانية الحصول على معارف جديدة، ثمّة قيود مفروضة على شراء أبرز المجلات الصادرة في الولايات المتحدة أو الاشتراك فيها. وقد زادت حدة الآثار بعد

استبعاد كوبا من نظام المعلومات العلمية التابع لمبادرة إتاحة الوصول إلى البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت (HINARI). ولا يمكن للبلد الحصول على المجلات والمقالات الافتتاحية الصادرة في الولايات المتحدة أو المرتبطة بها، الأمر الذي يحد من قدرتها في الحصول على المعلومات العلمية والتقنية. ولا يزال نشر المقالات العلمية الكوبية في مجلات الولايات المتحدة أمرًا عسيرًا.

وقد حدّ الحصار أيضًا من التقدّم في المجال العلمي إذ عرقل مشاركة المهنيين الكوبيين في اجتماعات تقنية وأخرى علمية يتمّ فيها تبادل المعارف والخبرات، وذلك بهدف تعزيز القدرات الوطنية.

وأفادت الجمعية الكوبية لأمراض الحساسية ومجموعتها الوطنية، أنهما لاقتا صعوبة في تسديد مدفوعات للمنظمة العالمية لأمراض الحساسية غير ما مرة، واضطرتا للدفع عبر بلدان ثالثة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تأخير في بعض الأحيان، وإلى صدور شكاوى من شأنها أن تعرقل تمتّع الجمعية بحقوقها واستفادتها من المنافع.

وأعاق الحظر أيضًا إدراج أدوية ولقاحات تُصنّع في كوبا في البروتوكولات البحثية التي يتم تطويرها في الولايات المتحدة، وأعاق كذلك حضور كوبا إلى منظّمات دولية مقرّها في الولايات المتحدة، بسبب التأخير في منح التأشيرات أو رفض منحها.

الآثار المترتّبة على الاقتصاد، بحسب نوعها

الخسائر الناتجة عن إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة – ثمة زيادة كبيرة في مصروفات الميزانية والاعتمادات من العملات الأجنبية في القطاع الصحي بسبب الاضطرار لشراء الأدوية واللوازم الطبية والمعدات والتكنولوجيا في أسواق بعيدة جدًا عن كوبا حيث بلغت قيمتها ٨١٦ ٧٠١ ١٨ دولارًا من دولارات الولايات المتحدة. وهي زيادة تُعزى إلى العوامل التالية:

(أ) بعد الأسواق الذي يسبّب تقلبًا في أسعار الشراء؛

(ب) تجميد المخزونات لضمان تداول البضائع، في انتظار تسليم الإمدادات؛

(ج) نفقات النقل والشحن وسائر نفقات التشغيل في ما يتعلق بالبضائع المشتراة في الأسواق البعيدة.

الآثار المترتبة على الإنتاج والخدمات – تكمن الآثار الرئيسية في استحالة الحصول على الموارد، والتأخّر في توفير الرعاية الطبية، وضرورة إرسال المرضى إلى الخارج لتلقي

العلاج. وقد بلغ مجموع الخسائر في هذه الفئات الثلاث ٨٧٥ ١٤٢ ٢٤ دولارًا من دولارات الولايات المتحدة. ويرد في ما يلي تفصيلها بحسب الفئة:

(أ) استحالة الحصول على قطع الغيار، والمواد الخام، والمنتجات ذات الخصائص المحددة التي لا يمكن الاستعاضة عنها بمنتجات من مورّد آخر؛

(ب) تأخيرات أو عراقيل أخرى تعوّق الإنتاج والخدمات الضائعة نتيجة لذلك؛

(ج) إرسال المرضى إلى الخارج على نفقة الدولة الكوبية، بسبب نقص المعدات أو التكنولوجيا اللازمة لمعالجتهم في كوبا.

الآثار المترتبة على الحظر المفروض على التكنولوجيا – أثّر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة تأثيرا مباشرا في التخصصات الطبية، إذ عرقل شراء التكنولوجيات الجديدة وإمكانية الحصول على المعلومات العلمية والتقنية والببليوغرافية بصورة مباشرة ودون وسطاء. وتبلغ قيمة الخسائر في هذا المجال ٢٠٠ ٢٧٣ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتعزى هذه الخسائر إلى ما يلي:

(أ) عدم إتاحة المجال للحصول بصورة مستمرة على المعارف العلمية، والوصول إلى المتخصصين وغيرهم من المهنيين الصحيين، والمشاركة في الأنشطة العلمية التي تجري في الولايات المتحدة وتبادل الآراء في هذا المجال؛

(ب) عدم توفّر إمكانية أكبر لتبادل المعلومات التقنية والتكنولوجيا الطبية الجديدة وشرائها.

وفي الختام، لا بد من التشديد على أهمية الجهود التي تبذلها كوبا وقطاعها الصحي في التصدي للآثار التي يخلفها الحصار في صحة السكان والحدّ منها، بفضل ما يتلقاه العلماء، والأطباء، والموظفون المؤهلون من تدريبات وما يضطلعون به من أعمال في بحثهم عن حلول للمشاكل التي تنشأ بسبب الحصار. وتحقيقًا لهذه الغاية، تعمل كوبا على تطوير التكنولوجيا الأحيائية وصناعة المستحضرات الصيدلانية بهدف الحد من الواردات والاستعاضة عنها بإنتاج الأدوية والكواشف واللقاحات والعلاجات، وغيرها من المدخلات المحلية، بحيث يعزز النظام الصحي قدرته على حل المشاكل بما يفضي إلى التخفيف من آثار الحصار عامًا بعد عام.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تعاني كوبا بسبب الحصار من الظروف التالية التي تشكل عقبة تحول دون تقدم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر بشكل مباشر في النهوض بتنميته من النواحي التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية:

(أ) يحد الحصار الذي يقيد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانية تنمية قدراتهم في أراضي الولايات المتحدة. ولذلك، فإن المتخصصين المهنيين الكوبيين قد لا يستفيدون استفادة كاملة من فرص زيادة التخصص في مجال الملكية الفكرية، المتاحة بوجه خاص في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص إمكانية اكتساب الخبرة في مجال إنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا، وإدارة التكنولوجيا، وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة رهنية، وهي مسائل تكتسي أهمية بالغة لاستخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية؛

(ب) وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضًا إمكانية مشاركة المتخصصين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أراضي الولايات المتحدة؛

(ج) وتعوق البنى التحتية المحدودة للاتصالات أيضًا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعلم عن بُعد التي توفّرها المنظمة في كوبا، على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والتزامها بتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. كما أن عقد الاجتماعات باستخدام الفيديو، التي توفر وسيلة الاتصال الأكثر كفاءة والأكثر فعالية من حيث التكلفة، خاصة لأغراض التعليم والتدريب، غير متاحة أيضًا بسبب تعذّر شراء جزء كبير من المعدات التقنية وأدوات البرامجيات المصنوعة في الولايات المتحدة؛

(د) ويؤثر سوء مرافق الاتصالات سلبًا في إمكانية استخدام المواطنين الكوبيين لقواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والخدمات الرقمية الأخرى التي تعرضها في مجال الملكية الفكرية وتحول دون وصولهم إليها. وهذا الوضع، ولا سيما عدم التمكن من الاطلاع عبر شبكة الإنترنت على قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك نطاق براءات الاختراع وغيرها، والتي لا تتاح إلا من خلال شبكة الإنترنت، إنما يؤثر سلبًا على التقدم في مجالات البحوث التكنولوجية وغيرها من البرامج الابتكارية التي

تقوم بها حكومة كوبا في مجال البيئة والعلوم الطبية وعلوم الحياة والتكنولوجيات الأحيائية والتكنولوجيات المتناهية الصغر؛

(هـ) ويؤثر الحصار أيضًا على توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهيأ إداريًا لأداء هذه المهام، بفضل وجود فروع للمكتب الكوبي للملكية الفكرية في المقاطعات، فإن عدم توافر برامجيات متخصصة يعوق إلى حد كبير أداء مثل هذه المهام. ويشار إلى أن الإجراءات المتعلقة بالمشتريات من الخارج للحصول على المعدات والبرامجيات المطلوبة مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم تأخير الخدمات التي يُطلب من هذه المكاتب تقديمها ويحول دون نمو هذه الخدمات بشكل طبيعي ودون توسّعها. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يعيق إمكانية الاستفادة الكاملة من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظرًا إلى أن بعض أدوات تشغيل النظام ليست متاحة مجانًا للمستخدمين في كوبا. ويحدّ هذا بشدة من إمكانية توسيع نطاق النظام الآلي للملكية الفكرية ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات)؛

(و) وتمتد آثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضًا، إذ لا يمكن دفع المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع، ونظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات)، إلا بعملتي اليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة. وبالمثل، يتعين سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الفكرية بهاتين العملتين. والتكلفة الناجمة عن هذه المعاملات غير المباشرة بقصد تفادي مصارف الولايات المتحدة تتسبب في خسائر مالية هامة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع ونظام مدريد.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم إلى المشاريع وتوفر معدات وأدوات الرصد الجوي، علاوة على المشاركة في رعاية المؤتمرات المعنية بالرصد الجوي في كوبا.

وتتمتع كوبا بوصفها عضوًا في المنظمة بالخدمات التي تقدمها المنظمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، حيث إنها تتلقى منشورات المنظمة وغيرها من المواد. وتشارك كوبا في أنشطة المنظمة من حلقات عمل واجتماعات ودورات.

وتقيم المنظمة علاقات تعاونية مع جميع دول البحر الكاريبي، بما فيها كوبا التي هي عضو في الاتحاد الإقليمي الرابع التابع للمنظمة (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)، وذلك من خلال مكتب المنظمة الإقليمي للأمريكتين؛ وعلاوة على ذلك، تشارك كوبا في مشاريع تغطي منطقة البحر الكاريبي، مثل المشروع الكاريبي لوضع استراتيجية دولية للحد من الكوارث، وهي تستفيد من تلك المشاريع.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤، تواصَل تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على الأنشطة العامة، بما في ذلك سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، مما يؤثر مباشرة على قطاع السياحة الكوبي.

وخلال تلك الفترة، ارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة ٥ في المائة على الصعيد العالمي، وبلغت تلك النسبة في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية ١,٨ في المائة. وأسهمت الولايات المتحدة، بصفتها ثاني أكبر سوق للسياح الوافدين، بصورة كبيرة في هذا النمو، فتعدّت نسبة السياح الأمريكيين الذين زاروا منطقة البحر الكاريبي في السنوات الخمس الماضية ٥٠ في المائة. وهذا يعني أن ٢٥,١ مليون سائح أمريكي زاروا منطقة البحر الكاريبي خلال عام ٢٠١٣ (بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي المكسيكية).

وتشير تقديرات منظمة السياحة في منطقة البحر الكاريبي إلى أنه لولا القيود المفروضة، لبلغت نسبة من يسافرون إلى كوبا من مواطني الولايات المتحدة الوافدين إلى منطقة البحر الكاريبي ١٥ في المائة. ويبلغ متوسّط ما ينفقه كل سائح من الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي ٩٩٧ دولارًا من دولارات الولايات المتحدة في كل رحلة. وبالتالي، كانت زيارة مليوني سائح من الولايات المتحدة إلى كوبا في عام ٢٠١٣ ستعود بإيرادات مجموعها ١,٩ بليون دولار على قطاع السياحة الكوبية.

ويؤثّر حظر السفر إلى كوبا، الذي يفرضه الحصار، تأثيرًا كبيرًا على حرية ملاحة اليخوت والمراكب الشراعية التي يملكها مواطنو الولايات المتحدة في المياه الدولية بالقرب من الأرخبيل الكوبي، ويمنعهم من استخدام الأرصفة، والمرافق البحرية، والخدمات التي تتيحها مرافق البحرية، مما يحدّ من إيراداتها المحتملة.

ويبلغ عدد الأرصفة في المراسي الكوبية قرابة ٧٠٠ رصيف، يمكنها استضافة حوالي ٠٠٠ ١٩١ زورق كل يوم، بنسبة إشغال تبلغ ٧٥ في المائة، بطول متوسّط قدره ٤٠ قدمًا في السنة، وتبلغ مدة الإقامة في المتوسط سبعة أيام، ويمثّل هذا ٠٠٠ ٢٧ زورق في عام واحد، مما يدرّ إيرادات تقارب ٦,٢ ملايين دولار. وإذا ما أُضيف إلى هذا المبلغ الرسوم المتعلّقة بخدمات المياه والكهرباء، والوقود، والمخازن، وإصلاحات اليخوت، فإن الدخل غير المتحقق لن يقل عن ١٥ مليون دولار. وفي الوقت الحالي، لا يتعدّى عدد زوارق الولايات المتحدة الوافدة ١٥٠ زورقًا في السنة.

وتضرّ تدابير الحصار التي تؤثر في التجارة الإلكترونية، واستخدام الإنترنت، ومعاملات بطاقات الائتمان لتسديد ثمن تذاكر الطيران والخدمات السياحية، أيضًا بالأنشطة السياحية في كوبا، لأنها تؤدي إلى رفع تكاليفها، وتحرم الكيانات الموجودة في كوبا من التنافس مع الأطراف العاملة في سائر الوجهات بالمنطقة دون الإقليمية على قدم المساواة. وتؤثر معاملات بطاقات الائتمان على وكالات السفر، كما أن الرسوم المفروضة على المعاملات المالية المتصلة بكوبا تفوق المتوسط لأنها تعتبر شديدة المخاطر.

ويتعذّر استخدام خدمات السداد عبر الإنترنت التي تعمل باستخدام دولارات الولايات المتحدة، من قبيل وب باي (Web Pay) وباي بال (PayPal) وغيرها، وهي الأكثر رواجًا في السوق، لأنها تستلزم استحداث وحدات دفع إلكتروني خاصة بالمبيعات في الخارج، مما يزيد من صعوبة التعامل التجاري على الصعيد الدولي.

ومن نُظُم التوزيع العالمية الرئيسية الأربعة، لا تستطيع الفنادق الكوبية أن تستخدم إلا نظامًا واحداً هو نظام أماديوس (Amadeus)، لأن النظم الثلاثة الأخرى (سابري (Sabre) وغاليليو (Galileo) وورلدسبان (Worldspan)) هي من صنع شركات أمريكية. ويحرم هذا الوضع الكيانات السياحية الكوبية من إقامة علاقات تجارية مع الوسطاء السياحيين، ومن الإعلان عن منتجاتها على بوابات الإنترنت الأمريكية ذات الشهرة العالمية، مثل غوغل (Google)، وياهو (Yahoo)، وإم إس إن (MSN).

ومن المجالات الأخرى المتضررة من الحصار مشترياتُ قطاع السياحة، ويُعزى ذلك بوجه خاص إلى اللجوء إلى مورّدين من مناطق جغرافية أبعد، الأمر الذي يكلف أسعارًا

أعلى ورسوم نقل وتأمين أعلى، بسبب طول المسافة التي يجب على المورِّدين تغطية تكاليفها، وكذلك إلى تجميد الموارد لضرورة الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من السلع، وهذا يعني أيضًا ارتفاعًا في التكاليف المالية، لضرورة الحصول على الائتمانات التجارية الأغلى سعرًا مقارنة بالائتمانات المصرفية والحكومية الأيسر منالاً، التي يصعب على كوبا الحصول عليها من جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على البلدان الثالثة، ومن جراء تقلب أسعار صرف العملات، لأنه لا يمكن استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة شرائية.

وإجمالاً، تكبّدت السياحة الوطنية والدولية في كوبا، خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤ خسائر قدرت بمبلغ ٢,١ بليون دولار جراء تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

يحدّد اتفاق عام ١٩٩٤ المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل منظمة التجارة العالمية ومهامها. وتسلّم ديباجة الاتفاق المذكور بأن المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجرى لأغراض منها تحقيق مستويات معيشة أعلى، وكفالة العمالة الكاملة بما يتوافق وهدف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات الأعضاء وشواغلهم، في مختلف مستويات التنمية. وتشدّد الديباجة أيضًا على استصواب القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

ولقد علّقت كوبا على قرار الجمعية العامة ٨/٦٨ في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تتناول كوبا وغيرها من أعضاء منظمة التجارة العالمية بصورة منتظمة المسائل ذات الصلة بالقيود التجارية المفروضة على كوبا في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات[٢٢].

(٢٢) ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أثيرت هذه المسألة في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/DSB/M/333 المتاحة على الرابط التالي: https://docs.wto.org)؛ وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ (WT/DSB/M/334)؛ وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ (WT/DSB/M/336)؛ وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (WT/DSB/M/337)؛ وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (WT/DSB/M/338)؛ وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (WT/DSB/M/339)؛ وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (WT/DSB/M/341)؛ وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ (WT/DSB/M/342).

وعُرضت هذه الإشارات في إطار مراقبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة تسوية المنازعات بشأن الشكوى التي قدّمها الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢ ضد الولايات المتحدة بشأن المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٨. وفي أعقاب النتائج التي توصلت إليها هيئة الاستئناف، أوصت هيئة تسوية المنازعات بأن يمتثل التدبير موضوع النزاع لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. وتظلّ التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ هذه التوصية مدرجة في جدول أعمال اجتماعات هيئة تسوية المنازعات إلى أن تُنفّذ التوصية بالكامل. وما فتئت كوبا، وهي ليست طرفًا في النزاع، تشير في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات إلى أن التدبير موضوع النزاع يؤثر في مصالحها التجارية.

وفي الختام، يجدر بالذكر أن كوبا قد اقترحت أحكامًا محددة بشأن عدم التمييز في عبور البضائع خلال المفاوضات التي أجريت في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. ومع أخذ ذلك في الحسبان، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية، من بين قرارات هامة أخرى اتّخذوها، على التأكيد من جديد على مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، وذلك في إعلان بالي الوزاري الذي اعتُمد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.